جهالات عصر التنوير

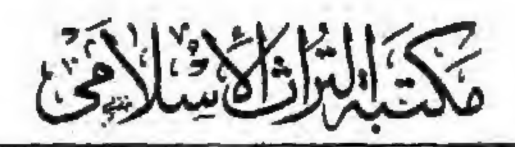
قراءة فى فكر قاسم أمين وعلى عبد الرازق

محمد جلال كشك

مكتبة التراث الإسلامى

٨ شارع الجمهورية عابدين ت : ٣٩١١٣٩٧

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ ـ ١٩٩٠ م





٨ شارع الجمهورية عابدين القاهرة ت : ٣٩١١٣٩٧ فاكس : ٣٩١٣٤٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

مدخل إلى الكتاب

ماذا نعنى برواد عصر التنوير ؟ ولماذا كانت بعض الأفكار والدعوات أكثر قبولا وتأثيرا فى الجماهير وحركة التاريخ .. بينما تنتهى أفكار أخرى إلى سلة المهملات لا تترك وراءها إلا الضجيج ورائحة كريهة دائما ، ومشبوهة أيضا فى معظم الأحيان ؟!

وهل صحيح ان الافكار ملقاة على قارعة الطريق ، وأن العبقرى هو الذى يستطيع أن يروج لفكرة بعينها ، ببراعة الاسلوب ومصداقية الحيثيات ، وقبل ذلك كله بنجاحه فى تلبية حاجة الزمان والمكان ؟! فعلى سبيل المثال ، فشلت الماركسية فى تحريك الطبقة العاملة الأوروبية ، من أجل دك النظام الرأسمالى وبناء دولة العمال أو الشيوعية ، وربما كان سينساها التاريخ ، لولا أن حولها لينين إلى نظرية البورجوازى والموجيك المقهورين فى روسيا والمتطلعين لبناء مجتمع رأسمالى مثل الذى قامت الماركسية لهدمه ! فغير لينين وجه التاريخ ، بل واعطى الخلود لماركس رغم أنفه ، عندما قلب نظريته واحتفظ باسمه !!

ومنذ مالينكوف والروس يعتقدون أن علاقات الانتاج أو رأسمالية الدولة المسماة بالاشتراكية قد تخطتها التطورات فى أدوات الانتاج ، التى أصبحت بفضل النظام الاشتراكى فى مستوى الدول الرأسمالية ، ومن ثم لابد أن تحل محلها علاقات الانتاج الرأسمالية لكى يستمر تطورها وتقدمها وتدخل مرحلة الثورة الاليكترونية . ولكن تحقيق ذلك . كان بحاجة إلى شجاعة جورباتشوف ليعترف بما قلناه نحن من عشرين سنة : « الرأسمالية أعلى مراحل الاشتراكية » .. وهاهى روسيا تقود قطيع أوروبا الشرقية إلى الرأسمالية الغربية ، بسرعة الصواريخ ..

وعندنا فى الوطن العربى من العالم الإسلامى ، منذ أن حطمت مدفعية نابليون صفوف الفرسان المماليك ، لم يبق طبيب ولا « حاوى » ولا حلاق صحة إلا وأكد أننا متخلفون ولابد أن نلحق بأوروبا ، ولكن لماذا نحن متخلفون وكيف نلحق بأوروبا ، هنا اختلف المشخصاتية والأطباء ، وباختلاف الحيثيات اختلفت الاستجابة من جانب

الأمة .. ويمكن القول إن التيارات الرئيسية التى تنازعت الفكر العربى أو الإسلامى ، تندرج كلها تحت دعوتين : التغريب أو التحديث ..

التيار الأول دعا إلى أن نصبح قطعة من أوروبا وأن نتخلص من كل ما يربطنا أو يذكرنا بتاريخنا الإسلامى ، وهو التيار الذى وصل ذروته فى تركيا الكمالية . وهو تيار لم يحقق لا تحديثا ولا تنويرا بل زاد القضية تعقيدا والأمة تخلفا !

والتيار الثانى هو الذى أرادنا مصريين عربا مسلمين يمتلكون تكنولوجيا العصر .. وكانت حجة هذا التيار ولاتزال هى أن فلاسفة التنوير حقا هم الذين يثورون على تخلف الفكر فى زمانهم .. لا على التاريخ ولا على الهوية . هم الذين يدعون دائما إلى العودة للجذور ، لكى تورق الفروع وتزهر من جديد ، ينادون بالعودة للماضى الجليل ، وهم يبنون مستقبلا جديدا كل الجدة . يقودون حركة إحياء لا انسلاخ . ابراز الملامح الحقيقية للهوية الوطنية بنفض غبار التخلف والاستعمار عنها ، لا استخراج جواز سفر أجنبى .. إن الثورة تغدو لا معنى لها ولا مبرر ، ان سلمنا بأن ماضينا كان تعسا مرفوضا مثل واقعنا . فمادمنا لم نفلح أبدا فى بناء ما هو صالح فما الذى يغرى بالمحاولة ..

الثورة هى قناعة بأن ماضينا يبرر أو يحتم أن يكون مستقبلنا أفضل من هذا الحاضر المرفوض . وإذا كان لزاما علينا أن نتشبه ونتعلم ونضرب الأمثال من أوروبا . فإن مارتن لوثر المثل الأعلى لكل مهرف أو مجدد عندنا ، مارتن لوثر هذا اقتبس من المفاهيم والتصورات الإسلامية ما تشهد به كل الدراسات الجادة ، ولكنه لم يعتنق الإسلام ولا دعا قومه للتصفيق للمسلمين ، ولا حتى قاد حركة إلحادية ولا علمانية ، بل تشبث بالمسيحية وغالى فى كراهية المسلمين والطعن على الإسلام وزعم أنه يدعو للرجوع إلى روح المسيحية الأولى ، العودة إلى الينابيع والارتشاف من الإنجيل مباشرة . فهو اسقط الفكر الكاثوليكى الذى فى رأيه كان متخلفا وسبب تدهور أوروبا المسيحية . ولكنه لم يرفض الهوية ولادين الجماهير ولو فعل لما ترك بصمة واحدة على تاريخ أوروبا . بل قامت على تعاليمه أقوى وأنشط الكنائس فى الترويج للمسيحية وأكثرها ارتباطاً بالإنجيل قديمه

وجديده فالأمم لا تنهض والحضارات لا تبعث على طريقة تحضير الهنود الحمر بالفناء فى حضارة خصمها المتفوق وعبادة آلهته .. بل حتى الذين لم يقوموا بحركات إصلاح مسيحية والذين وصفوا بالعلمانية أو حتى الالحاد ، دعوا للنهضة والتنوير من خلال بعث القيم والأفكار اليونانية والرومانية أو جذور الحضارة الغربية .. أو ما نسميه نحن بالتراث .. فالفريقان المجدد المسيحى والتراثى الهلينى ، يمكن وصفهما بالسلفية .

وإذا انتقلنا إلى التنوير نجد نوعين من المفكرين : الإمام محمد بن عبد الوهاب وفارس الشدياق (الذى انتهى إلى اعتناق الإسلام) ورفاعة الطهطاوى ، وجمال الدين الأفغانى ، وعبد الله النديم ، ومحمد عبده المجتهد .. وليس صديق كرومر ، وابن باديس ، وحسن البنا ، والدكتور محمد محمد حسين ، ومالك بن نبى ، وبعض طه حسين .. الخ

وعلى الجانب الآخر نجد شخصيات من طراز قاسم أمين وعلى عبد الرازق ، وشطحات طه حسين وسلامة موسى وزكى نجيب محمود .. الخ

المجموعة الأولى تركت بصماتها واضحة حاسمة فى فكر وتاريخ أمتنا وساهمت فعلا فى التنوير ومحاولة الخروج من ظلمات التخلف ، وان لم يتمكنوا من إحداث الثورة الشاملة التى تضعنا فى قطار التاريخ مرة أخرى لأسباب عديدة .. وهذا الفريق رغم تأثيراتهم الحاسمة والعميقة ، وأفكارهم الراديكالية المخالفة للمفاهيم الرائجة فى زمانهم ، فقد كان تقبل أمتنا لهم أيسر من المجموعة الثانية التى احدثت دعواتها ضجيجا صاخبا مازال صداه يتردد إلى اليوم ، مع انعدام أى تأثير فى حياتنا .. رغم كل الدعاية السوداء التى نشرتها الدوائر الغربية ضد المجموعة الأولى والتهليل والثناء والترويج لأفكار المجموعة الثانية .. ومازال .. ما من متربص بالإسلام كائد له إلا ويرفع قميص قاسم أمين وعلى عبد الرازق ! ورغم ذلك نكرر القول إنهم لم يحدثوا أى تأثير فى الفكر الإسلامى .

ولا يرجع ذلك إلى مجرد ضحالة خلفيات جماعة التغريب ، وقلة محصولهم ، وهامشية دعواتهم بالنسبة إلى شوامخ المجددين الذين ذكرنا . بل أساسا لأنهم انطلقوا من رفض الشخصية الحضارية للأمة ، ولأنهم دعوا هذه الأمة الشامخة الفكر ، العريقة التاريخ لكى تتبع طريق الهنود الحمر والاستراليين الأصليين والمالطيين .. التحول إلى قرد يلبس

الصديرى ويدخن البايب .. دعاة التغريب لا يمكن أن يحدثوا تنويرا ولا تثويرا ، لأنهم لا يختلفون عن كرومر ودنلوب ، لا جذور لهم فى هذه الأمة ، غرباء عن ضميرها اعداء لتاريخها ، مهما تمكنوا من وسائل الاعلام ، ومهما نالوا من حظوة وتأييد السلطان ، فلا سبيل لهم إلى قلب الأمة وعقلها الباطن وهما السبيل الوحيد لاحداث الانتفاضة الحضارية .. ذلك هو القانون الإسلامى : إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، لابد أن يأتى التغيير من الداخل مما فى النفوس .

ولطالما ضربنا المثل برفاعة الطهطاوى الذى أرسل بالصدفة إلى أوروبا ، لأن الباشا محمد على ، لم يكن يؤمن بالأزهريين ولا يرجو منهم خيرا ، بل أراد تعليما غربياً من البداية للنهاية .. ولكن حرصا على التقاليد وبقايا اعتقاد بدور الدين فى عصمة الاخلاق ، ومنع الإصابة بمرض الافرنجى ، أرسل مع النخبة التى ابتعثت للتغريب فى أوروبا، ارسلوا معهم «فقى» .. شيخا يصلى بهم . وكان هو رفاعة رافع الطهطاوى ، الذى وحده استوعب حضارة أوروبا وهضم هذه الحضارة وأفرز ما فيه شفاء لأدواء عصره . ولو كانت مصر تحكمها نوايا طيبة ، ولو متخلفة ، لتعلموا من هذا الدرس وعرفوا أن اتقان علوم الغرب وتكنولوجيا العصر لايقدر عليه إلا من له جذور راسخة فى ثقافتنا الإسلامية والعربية ، تلك الثقافة التى كانت فى الأزهر وحده .. بل إذا استرجعنا أسماء الذين تركوا بصماتهم فعلا على فكر هذه الأمة ، وبالذات الذين استفادوا من الفكر الأوروبى ، وقدموه فى شكل عربى ، سنجدهم جميعا من خريجى الأزهر أو لهم خلفية أزهرية .. ولكن السلطة الغربية والمغربة ، قتلت الأزهر بدلا من ادخال العلوم الحديثة فيه . مزقوا وجدان الأمة بين التعليم الدينى والتعليم الذى سموه بالحديث ، فرقصنا على السلم ومازالوا يزمرون لنا ونرقص .

والحديث طويل جدا بطول ليلنا الذى لا يريد أن ينقشع . ولكن المجال لا يتسع ، ويكفى أن نطلب من دعاة التجديد تأمل هذه الحقيقة ، بصرف النظر عن موقفنا مما جرى ويجرى فى ايران فهذه الحقيقة مرتبطة تمام الارتباط بهذا الحديث الذى نخوض فيه ، ألا وهى : إن الذين يبنون ايران الآن والذين قادوها فى حرب السنوات التسع دون أن يقترضوا دولارا واحدا ، وحافظوا على وحدة ايران وسط أعاصير عالمية وداخلية

واقليمية ومعاداة الدول الكبرى كلها .. هؤلاء الذين يتلاعبون بالأمريكان والروس ، وأتقنوا أحدث أشكال التكنولوجيا الغربية ، كلهم من خريجى الحوزة ليس فى تكوينهم الفكرى مقولة واحدة من الحضارة الغربية ، معظمهم إن لم يكن كلهم لايعرف لغة أجنبية ولا ألقى محاضرة فى جامعة أمريكية يعلقها فى عنقه كشهادة تخرج القرد من السيرك والترخيص له بالرقص ، بل غالبيتهم لم تذهب إلى بلد غربى ... ومن قبلهم ظهر الإسلام فى اقل البلدان تأثرا بالحضارات السائدة واستطاع البدو اسقاط هذه الحضارات واقامة الحضارة الأرق .

كذلك نحب أن نلفت الانتباه لما يسمى باليسار فى بلادنا أو الشيوعيين ، فنظرا للظروف المشبوهة التى ولدت فيها الحركة الشيوعية المصرية فى أحضان المخابرات البريطانية والصهيونية ثم التطورات التى مرت بها هذه الحركة ما بين سجون ومعتقلات النظام الناصرى ثم العمل فى خدمته فخضعوا مرة ، وتعاونوا مرات ، بقلب مفتوح جدا مع أجهزة النظام الأمنية ، مما سمح بتبادل المعلومات والمواقع والأدوار . هذه العوامل جعلت للشيوعيين المصريين نكهة خاصة ، منها تلك الهمة المستعرة أبدا فى استفزاز المسلمين وتنفيرهم فى نفس الوقت من الشيوعية أو الاشتراكية ، وذلك بتبنى كل ما هو معاد للإسلام ، كل ما هو كريه واستفزازى ونسبته للشيوعية ، ولعل هذا يفسر تغاضى المباحث عن اصدار الشيوعيين للعديد من المجلات غير الدورية ومطاردتها لرسالة التوحيد إلى حد الحكم بسجن مصدرها .. لأن نشرات الشيوعيين هى أقوى دعاية ضد اليسار وأكثر فعالية من تهجيصات بعض كتاب اليمين .

فى واحدة من هذه النشرات التى صدرت حول الإسلام السياسى ، نجدهم يصرون على الانتساب «للخوارج والزنج والقرامطة» فهذه هى الحركات التى تعتبر ـــ عندهم ـــ « ثورة على المستوى الفكرى أو المستوى العملى» .. وعبثا نطالبهم باطلاعنا على سطر واحد من الفكر الثورى لثوار الزنج هؤلاء ! كل ما فعله الزنج أنهم قلبوا المجتمع رأسا على عقب فأصبح السود هم السادة ، وعبيدهم من البيض ، ومارسوا كل ما فعله السادة بهم ، بنفس قوانين المجتمع الذى تمردوا عليه ، مع فارق أنهم لم يقيموا حضارة ولا قدموا ثقافة .. أهذه ثورة ؟!

أما القرامطة فكل ما يعرف عنهم على نحو مؤكد هو أنهم ذبحوا الحجاج وهدموا الكعبة ونزعوا الحجر الأسود وألقوه بضع سنين فى العراء .. أهذا سلف تحرص حركة سياسية على الانتساب إليه .. بالله وبالشياطين ان كان كاتب هذا يحرص فعلا على خطب ود الجماهير المسلمة ، والترويج لجماعته ، أكان ينقب فى التاريخ فلا يجد أبا ينتسب إليه إلا القرمطى هادم الكعبة .. أم هو خنجر ذو حدين ، الكيد للإسلام واليسار معا ؟! بل إن تخريب هؤلاء يمتد إلى رجال التنوير الحقيقيين عن طريق دس عنصر مشبوه بينهم ، كمن يؤرخ لكتاب اليسار فيدس بينهم مراسل مجلة حوار التى كانت تصدرها المخابرات الامريكية فيشوه سمعة اليسار كله !! أو كما كانوا يؤرخون لشبلى شميل وانطون فرح وآل صروف ثم يعتذرون بأنهم تقدميون رغم مخادنتهم للاستعمار !

وإلا فما معنى أن تستعرض مجلة الشيوعيين ، اسماء الطهطاوى ومحمد عبده وابن باديس فتدس بينهم « محمود أحمد طه » إنهم لا يهدفون إلى تكريمه ، بل تلطيخ سمعة الآخرين وتنفير المسلمين من دعواتهم وما جاءوا به من أفكار . واقسم بكل ما أؤمن إن الاستاذ « محمود امين العالم » كاتب تلك الفقرة ، لم يقرأ حرفا لمحمود طه ، فهو لا يعرف حتى صحة اسمه فهو « محمود محمد طه » وليس « محمود احمد طه » إلا إن كان يتحدث عن شخص آخر .. وإذا كان اعدام « محمود محمد طه » جريمة لا تغتفر ، لطخت بالعار كل من ساهم فيها أو حرض عليها ، فإن محمود طه ليس مفكرا إسلاميا ، بل هو متهم بادعاء النبوة وكتابه المنشور يُقرأ من عنوانه وهو : « الرسالة الثانية من الإسلام » (عندى نسخة اعطاها لى الرئيس نميرى بعد أن قرأها وقد أشر فى كل صفحة من صفحاتها بعلامة صح وفى صفحة ٣٢ كتب بخط يده صح ١٠٠ على ١٠٠ وعندما اعطانى هذه النسخة كان واضحا أنه لا يريد اتخاذ أى إجراء ضد الرجل ولا أدرى ما دهاه ولعله لا يرد على سؤالى بما أجاب به معاوية على من عاتبه على قتل حجر بن عدى .. مع الاعتذار للصحابيين معاوية وحجر .. !!) من الذى يضع محمود طه بين الطهطاوى وابن باديس إلا من يريد دس السم فى العسل ليفسد العسل ويقتل من يتعاطاه ؟!

التجديد مطلوب ومشروع ، والمسلمون منذ قرون يرددون : يبعث الله على رأس

كل قرن من يجدد هذا الدين .. والتنوير هو من صميم الإسلام ودعوته .. ولكن فرق بين التنوير والتغريب واطفاء البصر . أو إن شئت الجهالة التى روجت ولازالت فى بلادنا باسم التنوير وهى نقيضه تماما ..

وسنقصر حديثنا فى هذا البحث على نموذجين : قاسم أمين الملقب بمحرر المرأة ، ودعوته التي لا تنفك تنفجر فى إعلامنا مثل ماسورة شبرا .

ثم الشيخ على عبد الرازق الذى خلع العمامة ولبس الطربوش وعمل وزيرا فى عهد الملك «الصالح جدا» فاروق الأول ، والمتوج من قبل المتغربين كأول من انكر الحكومة فى الإسلام وليس الخلافة وحدها !

وقد يرى بعض الشباب المطحون بفعل ما يرزحون تحته من مشاكل ، قد يرون أن الخلاف حول التجديد أو التغريب ، والخلاف حول قاسم أمين أو على عبد الرازق هو من ترف المثقفين الحالمين فى الأبراج العاجية وليس له علاقة بمشكلته ..

وهذا غير صحيح بالمرة .. فالقضية تدور أساسا حول الحاضر والمستقبل ، حول الاقتصاد ولقمة العيش .. لأن الذين يرفعون شعار : «فى العصر الواحد توجد حضارة واحدة ..» لا يقصدون الثقافة وحدها ولا الثقافة أساسا ، بل لقمة العيش التى يدور حولها الصراع بين الأمم والحضارات .. فالناس يختلفون حول الثقافة كجزء من الخلاف حول لقمة العيش .. فمادامت الحضارة واحدة والثقافة واحدة والإصرار على التميز ولو حتى فى الرقص خطأ ، فمن باب أولى الإصرار على إنتاج القمح فى مصر خطأ مادام هذا القمح يمكن انتاجه فى أمريكا أو كندا بسعر أرخص ونوعية أفضل ! وكذلك يغدو عبثا الإصرار على إنتاج الطائرات محليا .. بل لهذا السبب مات المهندس حسن فتحى كمداً .. لأنه كان يريد أن تتبوأ مصر مكانها العالمى مرة أخرى من خلال المحلية .. بعث التراث المعمارى فى الطراز والخامات البيئية بما يتعارض مع النمطية التى يفرضها شعار : فى الزمن الواحد توجد حضارة واحدة وثقافة واحدة وذوق واحد .. وسيد واحد !

الخلاف مازال مستعرا حول الهوية الحضارية ، والتوجه الحضارى والمخرج من أزمة التخلف .. حول الاستقلال والتبعية والجوهرى والعارض والدائم والمؤقت ومن هنا كان

إلحاحهم المستمر على طرح الجهالة فى طريق التطور والتحرر ووصفها بأنها النور والتنوير ، ليضلوا به أمتنا .. ومن هنا كان لابد أن نخوض ضلالهم لنصل إلى الحق . وقد آثرت فى مناقشة قاسم أمين ، ان نعقد مقارنة مطولة بين آرائه هو نفسه ، ليتبين للقارىء تناقضه الفكرى . فهو فى كتابه الأول «المصريون» كاتب إسلامى يدافع عن الإسلام والحجاب والأسرة المسلمة فى عصره ، ولكنه فى كتابه «تحرير المرأة» و «المرآة الجديدة» وبالذات فى الكتاب الأخير ، كفر بكل ما كتب وتحول إلى مهاجمة حضارتنا وتقاليدنا وديننا جملة وتفصيلا .. وقد رأيت أنه من خلال انقلابه الفكرى هذا يشكل ظاهرة فريدة من الناحية الشخصية ، ويشكل نموذجا لما يصيب شبابنا من هزيمة أمام الغرب . إنه نموذج مبكر جدا لضحايا الغزو الفكرى ..

أما على عبد الرازق فقد عقدت مقارنة بينه وبين مفكر إسلامى ثورى معاصر له وهو فضيلة الإمام الشيخ محمد الخضر حسين الذى ألف كتابا فى الرد على الشيخ على عبد الرازق ، ومن استعراض الكتابين يتبين الفارق بين رجال التنوير الحقيقيين وبين المضللين الذين تدق لهم الطبول*.. ولعلنا أردنا أن نقول : لا جديد تحت الشمس فالفكر المنحرف لايزال يعلك جهالات على عبد الرازق ، والفكر الإسلامى الثورى يطرح مفاهيمه وحلوله منذ سبعين سنة .. والحرب سجال !

---

*النصوص الواردة فى هذه الدراسة اعتمدت كتاب «الإسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبدالرازق المطبوع فى بيروت ـ والأعمال الكاملة لقاسم أمين للدكتور عمارة. وكذلك كتاب «معركة الإسلام وأصول الحكم» للدكتور عمارة . وكتابى «تحرير المرأة» و«المرأة الجديدة» لقاسم أمين. وكتاب «الخلافة» لرشيد رضا . و«المسلمون والأقباط» لطارق البشرى. ومذكرات سعد زغلول .. وغيرها التى أشير إليها فى موضعها .

الفصل الأول

قاسم أمين ..

غربة المهزوم

لقد كانت شخصية قاسم أمين لغزا لا يجد تفسيرا لمواقفه ولا نهايته ، كما لم يتصد مؤرخ لتفسير الاختلاف ما بين كتابه الأول « تحرير المرأة » وكتابه الثانى « المرأة الجديدة » مما جعل المؤرخين يذهبون إلى انهما من تأليف كاتبين مختلفين ، ورشحت رواية عن درية شفيق وابراهيم عبده وايدها الدكتور محمد عمارة ، ان مؤلف الكتاب الأول هو الشيخ محمد عبده !

ولكن الدكتور عماره آثر ان يضيف إلى حيرة المؤرخين ، حيرة أكبر بل لغزاً لا يمكن ان يفسر ، وذلك بنشره لأول مرة — كما أكد وكرر حتى من وأمل — ترجمة فقيد الادب والخلق المرحوم «محمد البخارى» عن الفرنسية كتابا اسمه «المصريون» قال الدكتور ، وغلاف الكتاب ان مؤلفه هو «قاسم أمين» ، وحتى لا اطيل على القارىء .. أقول إنه كتاب لو حذفت منه بضعة سطور ، لوقع عليه راضيا الشيخ «جاويش» أو محمد رشيد رضا ، ولولا التواريخ لحسبت قاسم امين كان عضوا فى تنظيم الجهاد !

ولا يمكن تصور تطور مؤلف الكتب الثلاثة هذا التطور المفاجىء فى أقل من ست سنوات (١٨٩٤ — ١٩٠٠) فقد تحول ، ان صحت نسبة الكتب إليه ، تحول من مسلم فخور ، إلى حد التعصب أحيانا ، بحضارة المسلمين ، مدافع عن وضع المرأة فى عصره ، بما فى ذلك الحجاب بمعنى ألا ترى ولا تُرى !! إلى كافر بكل ما يمت إلى تاريخنا . وكأنه كان يكتب مناظرة بين مسلم ومتغرب ثم نشرها فى كتابين منفصلين ! أو أن أحد الكتابين ليس من تأليفه .. أو الاثنين معا ياسيدى !

وهل يعقل أن من ذكر فى الكتاب الصادر عام ١٨٩٤ خمسين عالما مسلما فى شتى ضروب الفكر من الفقه إلى الكيمياء ، هو نفسه الذى يعترف فى سنة ١٩٠٠ : «فإن كان منهم من يقول إنى قليل الاطلاع على ما كتبه المسلمون قصير الباع فى علومهم فأنا لا أجادله فى هذا» .*

* المرأة الجديدة .

لقد كان شخصية متناقضة غريبة .. يخونه التعبير أحيانا فهو يهدى كتابه إلى سعد زغلول ، هذا الاهداء الغريب ، إذ قال فيه ما معناه ان المودة التى جربها مع سعد زغلول جعلته يعتقد أنها بين الرجل والمرأة أفضل !! وهذه كلماته :

«إلى صديقى سعد زغلول : فيك وجدت قلبا يحب ، وعقلا يفتكر ، وارادة تعمل .. انت مثلت إلىّ المودة فى أكمل أشكالها ، فأدركت أن الحياة ليست كلها شقاء ، وأن فيها ساعات حلوة لمن يعرف قيمتها . من هذا امكننى أن أحكم أن هذه المودة تمنح ساعات أحلى إذا كانت بين رجل وزوجته .» !

على أية حال لم يكن رأى سعد زغلول فيه بنفس المستوى ولا كانت مودتهما بما توحيه هذه العبارات الملتهبة . فقد قاطع هو سعد زغلول لأن سعد باشا رفض ضمانه ماليا ، لأن سعدا لم يجده قادرا على السداد : «انقطع قاسم عنى ، وإذا قابلنى صدفة كانت المقابلة غاية فى البرود ولاأدرى لماذا ..» وعاتبه سعد واعترف قاسم أمين «انه مخطىء وقبلنى وقبلته ، وانصرفت . ولكنه لم يلبث إلا قليلا حتى انقطع عن الزيارة»*

وتنضح مذكرات سعد بالألم من : «انصرافه عن مساعدتى فى أحوال كنت أشد الناس فيها حاجة إلى مؤانسته» «هجره لى ، خصوصا فى مواقع الصعاب هذا الهجر ، الذى كثر فى الأيام الأخيرة ، وانصرافه عن مساعدتى ، وقت اشتداد حاجتى إليه» .

بل تسجل المذكرات أمرا خطيرا **وهو قناعة سعد زغلول بأن قاسم أمين قد انتحر بعد أن دبر حصول ورثته على بوليصة تأمين !**

كتب سعد باشا فى مذكراته بعد وفاة قاسم أمين : «وقد تحدث من كانوا فى المكان بالانتحار ، وسألت الدكتور عباس عن حقيقة الأمر ، فقال : إنه موت طبيعى ، ولكن كان فى جوابه شىء من التردد ، وكررت أقوالى عليه فى الغد ، فأجاب — بعد سكوت — بأن الموت طبيعى ، وقال إنما كان عاشقا . فقلت له أعرف شيئا من ذلك . فقال لا تقل . ولكننى لم أفهم كون الحب يفضى إلى هذه الحالة ، ثم قال بعض الحاضرين إنه أمن على حياته فى نظير مبلغ ، فأردت التحقق من الخبر ، فقام طلعت واحضر حقيبة

* مذكرات سعد زغلول .

أوراقه ووجدت فيها ورقة تفيد أنه أمن على نفسه نظير مبلغ يدفعه سنويا مقداره نحو ٥٠٠ جنيه ، وفى حالة الوفاة تلتزم الشركة بأن تدفع لورثته عشرة آلاف جنيه فقلت الأحسن أن تخفوا ذلك ..» .

بل أغلب الظن أن قاسم أمين كان يعيش حياة عائلية شديدة القسوة ، ففضلا عن أن زوجته رفضت دعوته لرفع الحجاب ، وفضلا عن ضيقه بأصله ، وبالذات من ناحية أمه المصرية ، وتفضيله أجداده الأتراك بالزعم أنهم أكثر نظافة من المصريين .. ! فهو الذى يقول :

«فالتركى مثلا ، نظيف صادق شجاع ، والمصرى على ضد ذلك»

حتى لو تغاضينا عن ذلك ، فإن هذا الحكم الذى زعمه ، يوجب التفكير العميق فى تجربته العائلية فقد قال : «إنى بحثت كثيرا عائلات ممن يقال إنها فى اتفاق تام فما وجدت إلى الآن لا زوجا يحب امرأته ولا امرأة تحب زوجها» .

وهو كما ترى تصريح خطير .. كان جديرا بأن يفتح شهية المحللين النفسيين .. لولا أنه من المرضى عنهم الذين تخفى شبهاتهم ! ولعل هذا التجاهل ، لمواقف هؤلاء التى يمكن أن تكشف منابع الانحراف فى تفكيرهم ، تدفعنا ، قبل الولوج فى تناقضاته الفكرية ، ان نقول كلمة عن محاولات البعض ارتداء ثياب الموضوعى المحايد ، والبعد عن الأوصاف التى توقع فى الحرج .. مما يخفى حقائق التاريخ عن الجيل الجديد ويظلم الوطنيين ..

فهناك فريق من الكتاب أو من يوصفون وبالأحرى يصفون أنفسهم بالمؤرخين ، يريدون اسدال الستار حول مواقف المثقفين المصريين من الاحتلال البريطانى فترة الحيرة والضياع واختلاط القضايا ، وانتشار اليأس ، وازدهار المهادنة للاستعمار . يوم كان المتمسك بوطنيته كالقابض على الجمر ، ونعنى الفترة من هزيمة الثورة العرابية إلى ثورة ١٩١٩ .. وليس من مصلحة التاريخ ولا الشعب ، اخفاء مواقف عملاء الاستعمار فى تلك الفترة ، بل حتى أولئك الذين عادوا الحركة الوطنية ، فترة ، يأساً وضيقا وكفرانا بالشعب ، فإذا بالشعب يفاجئهم بالبعث الذى ظنوه مستحيلا ، ولكنه جاء وحملهم على موجه ، بعضهم طواه الموج فكان من المغرقين ، وبعضهم تطهر تماما فى هذا الموج

واستعاد شبابه الثورى ، حتى هؤلاء ليس من مصلحتهم الاعتذار عن ماضيهم فى التعاون مع الاستعمار ..

فالمعروف أنه عندما تمت هزيمة الثورة العرابية وفوجىء فريق من مثقفى هذه الثورة بالانهيار المذهل الذى أصاب التجمع الوطنى ، وترامى السراى وقطيع من الاعيان على أقدام المحتل ، بل حتى ما بدا أنه قبول وشكر الشعب على إصلاحات الانجليز ، وعدل الانجليز .. دب اليأس فى نفوس هذا الفريق ونفضوا يدهم تماما من الحركة الوطنية وطلقوا الثورات بل بعضهم كالشيخ الإمام محمد عبده ، طلق السياسة والسياسيين .. الخ واندفعوا يتعاونون مع الانجليز ، بعضهم مشيدا بالاستعمار وبعضهم مستترا خلف مقاومة استبداد الخديو .. ولذا جاء البعث الوطنى من جيل لم يشترك فى الثورة العرابية ولا حتى من المعجبين بها .. مصطفى كامل .. ولم يكن أحد من المتعاونين مع الانجليز يأبه بمصطفى كامل أو يصدق أنه سيغير من الواقع الكئيب الغارق فى اليأس ، ولكن مصطفى كامل نجح بما فاق كل التمنيات والتوجسات ، وجاءت حادثة دنشواى تفتح العيون لا عن وحشية الانجليز وتدنى المتعاون معهم فحسب ، بل وعلى الطاقة المكبوتة فى أعماق الفلاح المصرى ثم كانت جنازة مصطفى كامل الاعلان عن ميلاد الوطنية المصرية أو بالاحرى بعثها .. وقاسم أمين الذى كان فى باريس سنوات الثورة العرابية ولم يفكر فى العودة ، بل والذى يعتبر ظهور عرابى من أسباب النكسة ، قاسم أمين هو نموذج صارخ للمتعاونين مع الاحتلال ، المسبحين بفضله الرافضين للتفكير ولو فى الخيال بثورة ضد الانجليز . بل رأى ان الاستعمار هو الذى حررنا بل واسرف فى تحريرنا . فقبل ضرب الاسكندرية واحتلال مصر : «كنا محكومين بالاستبداد» ولما احتلنا الجيش البريطانى وأصبحت مصر تحكم من دار المندوب السامى : «فأصبحنا أحرارا ونحب الحرية ، وبدأ التعليم الصحيح فى أن ينتشر بين أفراد أمتنا» . بل لقد فاض التحرر واندلق من الحلة! قاسم أمين يقول : «فكم من مرة سمعنا بأذننا أن سبب شقاء مصر هو تمتعها بالحرية والمساواة ! ثم اعتاد القوم شيئا فشيئا على الحرية» .

كان مصطفى كامل ينفخ فى رماد الثورة العرابية مكررا فى آذان المصريين أنهم فقدوا الحرية والمساواة وافسد الانجليز تعليمهم .. وجاء هذا يتغنى بحكم الاستعمار وحرياته ومساواته وتعليمه .. كان مصطفى كامل والوطنيون يلهبون الوطنية بالحديث عنها والتغنى بها والدعوة لابرازها ، وبالطبع اتهام هؤلاء بالخيانة ، وهم بدورهم تعالوا فوق الجماهير وسخروا من الوطنية ودعاتها ، بل ومن الشعب . اقرأ محرر المرأة احتقاره للرأى العام : «أليس هو فى كثير من الأحوال هذا الجمهور الأبله ، عدو التغيير ، خادم الباطل ، ومعين الظالم» واقرأ له ضيقه بالحزب الوطنى والشعارات الوطنية التى كان الوطنيون يوقظون بها الأمة ولكن محرر المرأة يقول : «عاش آباؤنا وتعلموا واشتغلوا بالصناعة والتجارة وخدموا أمتهم ، وفتحوا البلاد وحاربوا الأمم ، ولم نسمع عنهم أنهم كانوا يحبون وطنهم ويتهمون خصومهم بالخيانة ، أما الآن فأينما قرأت وفى أى مكان وجدت لاأسمع إلا حب الوطن والغيرة الوطنية والتفانى فى خدمة الوطن والجريدة الوطنية والمدرسة الوطنية وحزب الوطن (؟) ، والبيوت التجارية والمحال الصناعية والصيدليات وعيادات المرضى التى تشغل وتبيع وتعالج وتربح لخدمة الوطن . صار حب الوطن دينا جديدا من اعتنقه ربح ومن بعد عنه خسر ، صار كعصارة الطماطم يوضع فى كل شئ ليكسبه ذوقا حامضا يجعل تناوله سهلا مقبولا» ! .

لا يمكن أن نساوى بين ابن الشعب عبد الله النديم الذى ظل مختفيا ، مطاردا من سلطة الاحتلال إلى أن اعتقله ابن البك الذى ترقى فى حكومة الاحتلال حتى أصبح وكيلا للنيابة يقبض على المواطنين ! بل يبلغ البؤس ببعض المستغربين أن يزن علينا بمجد قاسم أمين إذ عامل عبد الله النديم معاملة حسنة عندما ساقته شرطة الانجليز إليه ليحقق معه .. !

ولكن استجابة الأمة تزلزل قاسم أمين فينتشى بالروح الوطنية فى جنازة عدوه اللدود مصطفى كامل .. ويقول لصديقه فيما بينهما ، إن رأيه كان ولا يزال فى مصطفى كامل أنه نصاب ولكنه نصاب مفيد ونصبه نفع وايقظ الروح الوطنية !! ويكتب عن جنازته فيقول : «١١ فبراير ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل، هى المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق ، المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى .. ولكن هذا

الاتحاد فى الشعور بقى ــ يومها ــ مكتوماً فى النفوس . أما يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور ساطعاً فى قوة جماله وانفجر بفرقعة هائلة سمع دويها فى العاصمة ، ووصل دويها إلى جميع أنحاء القطر . هذا الإحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من احشاء الأمة ، من دمها وأعصابها ، هو الأمل الذى يبتسم فى وجوهنا البائسة ، هو الشعاع الذى يرسل حرارته إلى قلوبنا الجامدة الباردة ، هو المستقبل» .

فهؤلاء الذين افاقوا وندموا على كفرانهم بالشعب ، وتعاونهم مع الانجليز لا يجوز أن يأتى كاتب اليوم فيصف قاسم أمين بأن «مزاجه المعتدل فى الوطنية» !

فى ظل الاحتلال الاجنبى لا يوجد وطنى معتدل ووطنى متطرف بل وطنى أو متعاون .. والوطنية ليست قهوة تركى واحد مزاجه مظبوط والثانى معتدل .. فى هذه الدراسة سنحاول أن نسمى الأشياء بأسمائها .

السؤال الذى يطرح نفسه ، هو إذا كانت مطالبُ قاسم أمين لتحرير المرأة قد تحققت بل وتخطاها وضع المرأة الآن .. فلماذا يستمر الخلاف حوله إلى اليوم ، بل وبهذه الحدة .. ؟

الجواب ..

لأن الخلاف يدور أساسا حول الحيثيات .. لأن الحيثيات هى التى تطرح قضية المنهاج ، وهى التى تحدد الاختيار الحضارى ، أى الموقف من هوية الأمة وتطلعاتها .. أما المطالب ، فهى فى المرتبة الثانية وهى بالطبع تفقد أهميتها تماما بمرور الزمن .

دعوة قاسم أمين لتحرير المرأة لم تقنع ولا حتى زوجته التى رفضت خلع الحجاب حتى مات . والمرأة المصرية تقدمت وتعلمت وخرجت للحياة بثورة ١٩١٩ وليس بدعوة قاسم أمين .. ومع ذلك فإن المعركة الشرسة التى دارت فى عصره ، مازالت مستمرة حتى اليوم ، وإن تبادل المتحاورون المواقع !

قاسم أمين لم يطالب بالغاء الحجاب ولا باشتراك المرأة فى الحياة العامة ولا بدخولها الجامعة !! وإليكم نص كلماته :

« ربما يتوهم ناظر أننى أرى الآن رفع الحجاب بالمرة ، لكن الحقيقة غير ذلك ، فإننى لا أزال ادافع عن الحجاب واعتبره أصلا من أصول الآداب التى يلزم التمسك بها » .

وهو كان يرى ما يراه فقهاء الحركة الإسلامية ، اليوم ، من أن الحجاب الشرعى هو ما كشف الوجه واليدين وسمح للمرأة بمخالطة الرجال فى العمل والحياة بالاحتشام الواجب .. أما التنقب والأمر الإلهى « وقرن فى بيوتكن » فقاسم أمين يتفق مع غالبية مفسرى اليوم ، أنه مما اختصت به نساء النبى لأنهن لسن كأحد من النساء .. فهو يعلن :

« لو أن فى الشريعة الإسلامية نصوصا تقضى بالحجاب على ما هو معروف الآن عند

بعض المسلمين لوجب عليّ اجتناب البحث فيه ، ولما كتبت حرفا يخالف تلك النصوص مهما كانت مضرة فى ظاهر الأمر ، لأن الأوامر الإلهية يجب الاذعان لها بدون بحث ولا مناقشة ، لكننا لا نجد نصا فى الشريعة يوجب الحجاب على هذه الطريقة المعهودة .. ويضيف : «والحق ان النقاب والتبرقع ليسا من المشروعات الإسلامية ، لا للتعبد ولا للأدب ..» .

وحتى عندما قرر الانسحاب من المبارزة الشرعية مع شيوخ عصره استمر يؤكد أنه يستند للموقف الأصح إسلاميا فقال فى كتابه الأخير (المرأة الجديدة) :

«لم نر هذه الدفعة حاجة إلى التكلم على الحجاب من الجهة الدينية فإن ما أوردناه فى كتاب (تحرير المرأة) من النصوص القرآنية صريح فى إباحة كشف الوجه واليدين ، ومعاملة النساء للرجال ، وقد وافقنا على ذلك كثير من علماء المسلمين الذين نقلنا آراءهم . أما ان فريقا آخر من الفقهاء استحسن التشديد فى الحجاب فهذا رأى لا يلزمنا الدين باتباعه .»

وقال :

«وأما الأمر الثالث ، وهو حكم الشرع فى المكالمة ، فالمعروف أن الشرع إنما حرم الخلوة بالأجنبية . وأخبار الصدر الأول مستفيضة بمكالمة النساء للرجال وحديثهن معهم فى الملأ دون الخلوة ، وكفاك أن نساء النبى ﷺ ـــ وهن اللاتى أُمرن بالمبالغة فى الحجاب ـــ كن يحدثن الرجال ، حتى ان السيدة عائشة كانت قائدة عسكر ومدبرة له فى وقعة الجمل المعروفة ، وما اخال أن مكابرا يقول انها لم تكن تكلم احدا منهم إلا ذا محرم» .

ويقول : «والتى تلزم بستر أطرافها والأعضاء الظاهرة من بدنها بحيث لا تتمكن من المشى ولا الركوب ، بل لا تتنفس ولا تنظر ولا تتكلم إلا بمشقة ، تعد رقيقة لأن تكليفها بالاندراج فى قطعة من القماش إنما يقصد منه أن تمسخ هيئتها وتفقد الشكل الإنسانى الطبيعى فى نظر كل رجل ما عدا سيدها ومولاها» .

فالحجاب الذى قبله ونادى به قاسم أمين هو نفس الحجاب الذى يطالب به

الإسلاميون والإسلاميات اليوم ويرفضه المنورون والمنورات ، أى كشف الوجه واليدين وتغطية الشعر والصدر وما فوق الركبتين أو تحتهما قليلا .. والحجاب الذى كان يحاربه قاسم أمين هو ما يسمى حاليا بالنقاب ، أو ماهو أشد لأن المنقبة على زمنه لم تكن تتعلم ولا تخرج ولا تحادث رجلا .. فهو يتحدث عن المرأة : «التى تلزم بستر اطرافها والأعضاء الظاهرة من بدنها بحيث لا تتمكن من المشى ولا الركوب ، بل لا تتنفس ولا تنظر ولا تتكلم إلا بمشقة» .

وهكذا يبدو أن الرافعين رايات قاسم أمين اليوم ، فى حربهم ضد النقاب إما أنهم لا يفقهون دعوته ، فهم يخوضون حربا وهمية ، لأنه يهاجمون ما كان يطالب به !! .. أو أن كل ما يعنيهم — كما قلنا — هو الحيثيات .. ما أورده من هجوم على الدين والتراث والهوية ، وما طرحه من مفهوم خاطىء للمشكلة والحل .. لأن نساء مصر اليوم كلهن كشفن الوجه واليدين وبعضهن اختار أن يكشف أكثر وبعضهن فزع إلى تغطية أكبر .. ولكن الحجاب بالمعنى الذى حاربه قاسم أمين انتهت معركته . !

فأنت ترى أن المعركة ليست على المطلب ، وإنما على الموقف ، على الحيثيات .. على الرمز .. حتى وإن لم يكن حاضرا فى خاطر المحجبات ، فإن القضية حاضرة حضورا ملتهبا فى تفكير المعارضين للحجاب ، وأعنى العلاقة المفترضة بين الحجاب والدين ، أو الانتساب الحضارى .. هذا ما يغضون ، وهذا مايحاربون .. فلو فرضنا أن بعض النسوة سمينا المايوه البكينى حجابا ، لثارت ثائرة الجماعة إياها ، ولطموا الخدود وشقوا الجيوب على عودة الرجعية وضياع المنجزات ، وانتكاسة حركة تحرير المرأة التى اشعلها قاسم أمين نيرانا قبل ثمانين سنة .. الخ .. إن لم يكن ذلك صحيحا وحقا فهاتوا حجة واحدة تبرر اهتمامهم وغضبتهم واضاعتهم لوقت وجهد ومال الشعب ، لأن بعض الفتيات قررن تغطية شعرهن وما فوق الركبة ؟! فالأمر هو كما يقول اللبنانيون : «دى مش حكاية رمانة دى قلوب مليانة» .

وبالمناسبة فإن من مزايا المجتمعات المتحضرة المفتوحة ، الصراحة فى مواجهة المشاكل ، وتسمية القضايا بأسمائها . فعندما لبست الطالبات الحجاب فى مدارس

فرنسا .. ثارت ثائرة بعضهم هناك ، ولكنهم لم يتستروا خلف تزويقات وتضليلات ما يقوله المزورون فى بلادنا ، الذين افتقدوا حتى شجاعة العلمانيين ، والذين يغطون موقفهم من الحجاب ودين المحجبات ، بالحديث عن الرجعية والتقدمية والتطرف وميثاق حقوق الانسان ! بل تصل بهم البجاحة حد ادعاء أنهم يدافعون عن الإسلام الصحيح !

فى فرنسا لم يبحثوا عن ورقة توت ، بل قالوا صراحة : الحجاب يرمز للإسلام ونحن ضد الإسلام ! ووصلت القضية للقضاء الذى حكم بأن العلمانية لا تنفى حق الإنسان فى الانتساب والاعتزاز بدينه .. (وبهذه المناسبة فقد ثار الحديث مرة مع زعيم حزب الوفد الجديد ، حول العلمانية فقال : انها غير مفهومة فى مصر .. العلمانية ليست صيغة واحدة ، فهناك علمانية معادية للدين مثل التى قامت فى تركيا ، وهناك علمانية محايدة مثل أمريكا ، وهناك علمانية مع الاقرار بدين للدولة مثل بريطانيا ومصر .. وتابع فؤاد باشا قائلا : حزب الوفد علمانى من هذا النوع ، فهو أقر مادة دين الدولة فى الدستور ، وفى قيادة الوفد الجديد ستة من المسيحيين ، وقررنا الشريعة مصدر التشريع (لقاء معه بدار الوفد نوفمبر ١٩٨٩ — ولعله مما يذكر أن سعد زغلول رفض كتاب على عبد الرازق وهاجمه هجوما شديدا كما سيرد) .

ومن العجيب أن كاتبة غير مسلمة نشرت فى مجلة أسبوعية مصرية مقالا شديد الاتساع أيدت فيه منع الحجاب فى فرنسا ، وحذرت المصريين من التهاون فى ذلك وإلا انقلبت فرنسا إلى دولة مسلمة متعصبة مثل ايران !!

مجلة مصرية تصدر بمال الشعب المصرى ! تحذر من تحول فرنسا إلى الإسلام ! اى والله !! هؤلاء ينسون أنفسهم وينشرون علنا ما كان يفترض أن يبعثوا به سرا الى شياطينهم أو أن نشوة ما يبدو لهم ، وكأنه الربع ساعة الأخير فى عمر الإسلام جعلتهم لا يأبهون ..

كان قاسم أمين يطالب بالحجاب الذى اتفقت النصوص والاجتهادات على أنه هو الحجاب الشرعى ، وكان الحجاب فى عصره يعنى التنقب أو ما هو اسوأ .. أى حجز المرأة فى البيت ، وحرمانها حتى من التعليم ، وإنكار الكثير من حقوقها التى منحها

الإسلام . والمضحك أن بعض رواد عصر الظلام الذى نعيشه ، ممن يعلنون الحرب على الحجاب يرفضون هذا الرأى ، ويصرون على أن التنقب والحجز فى البيت هو الإسلام الصحيح هو حكم الشرع ! ولا يقبلون إعلان الإسلاميين عكس ذلك !! لأن هدفهم ليس تعرية رأس الفتيات ولا تحرير المرأة من الحجاب بل قطع رأس الإسلام ، أو كما يقولون .. التحرر من الدين .. وكلنا نعرف أن النساء بايعن النبى ، وعارضن الخليفة علنا بأعلى صوت من آخر المسجد الممتلئ بالرجال ، ولم يقل أحد إن صوت المرأة عورة ! وعمر بن الخطاب دعا زوجته أم كلثوم بنت على وكانت صغيرة السن شابة ، دعاها إلى الجلوس والأكل معه ومع ضيف غريب غير ذى محرم .. ولا يعنينى أن تسل السيوف لتكذيب هذه الرواية ، كما حدث عندما أوردتها لأول مرة منذ ثلاثين عاما فى كتابى : «دراسة فى فكر منحل» ومن قبل قاسم أمين . فالمهم أن الطبرى أوردها ، وتقبلها هو والناس فى عصره ، ولم تثر ثائرة احد ، ولا حرق الكتاب أو تعفف مسلم عن نسخه ، فالرواية وقعت أو لم تقع ، لم تكن منافية لمفاهيم السلف عن الدين والحجاب واختلاط الجنسين .. ولاشك أن حرية المرأة فى عصر النبوة كانت أكبر منها فى زمن الطبرى لأسباب عديدة متفق عليها ، ومع ذلك لاتحرج ضمير الطبرى الذى اثبتها ولا معاصروه الذين قرأوها ، ولا توقف أمامها ، حسبهم التاريخى والدينى .. (قال يحيى : سئل مالك : هل تأكل المرأة مع غير ذى محرم منها أو مع غلامها ؟ فقال مالك : ليس بذلك بأس . إذا كان ذلك على وجه ما يعرف للمرأة أن تأكل معه من الرجال . قال : وقد تأكل المرأة مع زوجها . ومع غيره ممن يؤاكله . أو مع أخيها على مثل ذلك . ويكره للمرأة أن تخلو مع الرجل ، ليس بينه وبينها حرمة» . (الموطأ)

وقاسم أمين كان يريد التعليم للمرأة والنهوض بمستواها الفكرى لكى تنفذ بشكل أفضل مهمتها فى الأسرة .. فى تربية الاولاد واسعاد وانجاح الزوج .. لا لكى تعمل على شاحنة أو فى مصانع الحديد والصلب ! فهو يقول : «إننى أكرر ما قلته من أنه يستحيل تحصيل رجال ناجحين إن لم يكن لهم أمهات قادرات على أن يهيئنهم للنجاح فتلك هى الوظيفة السامية التى عهد التمدن بها إلى المرأة فى عصرنا هذا ، وهى تقوم باعبائها الثقيلة فى كل البلاد المتمدنة ، حيث نراها تلد الأطفال ثم تصوغهم رجالا ..» .

وهو لم يتجاوز فى مطالبته بتعليم المرأة مرحلة التعليم الابتدائى : «ولست ممن يطلب المساواة بين المرأة والرجل فى التعليم فذلك غير ضرورى ، وإنما أطلب الآن ولا أتردد فى الطلب أن توجد هذه المساواة فى التعليم الابتدائى على الأقل ..» .

وكما أن فرض الحجاب بتلك الصورة التى كانت أيام قاسم أمين لم يكن ـــ باعترافه هو ـــ من الإسلام ، بل ثمرة عوامل سياسية واجتماعية وتاريخية وحضارية تكمن كلها فى التخلف وفقدان الاستقلال .. استقلال القرار ومن ثم استقلال الفكر والتعليم والسلوك .. فكذلك كان خطأ جسيما ، من جانبه ، عزل مشكلة المرأة أو الحجاب عن الواقع العام ومحاولة حلها بمعركة مع الإسلام . أو خلق معسكرين وهميين ، معسكر الرجال ومعسكر النساء . والزعم بأن تحرير المرأة يتم من خلال الحرب ضد معسكر الرجال !! إنها معركة وهمية ضالة ومضللة ، وبخاصة فى البلدان التى يفتقد فيها المواطنون جميعا رجالا ونساء للحريات والحقوق الأساسية .. وحتى إذا أخذنا بتفسير قاسم أمين وهو صحيح إلى حد ما ، أعنى تفسير تدهور مكانة المرأة بالاستبداد .. فإن المعركة كان يجب أن توجه ضد الاستبداد أجنبيا كان أو وطنيا .. وليس بافتعال المعارك الجانبية ، وخلق أعداء وهميين !

وهنا نقطة الخلاف ..

لأن قاسم أمين لم يكن يرى شرا ولا استبدادا فى الاستعمار الأجنبى .. بل بالعكس رأى أن مصر تحررت من الاستبداد عندما فقدت استقلالها ! ومن ثم فقد آن أوان تحرير المرأة بالمرة ، من استبداد الرجل الاب والزوج والاخ .. !!

فهو يقول : «ومع ان الاستبداد السياسى أصبح فى حالة النزع . واشرف على الفوات ، بحيث لا ترجى له عودة ، فلا يزال الرجال عندنا يستبدون على نسائهم» . وقد أشرنا إلى خلافه مع مصطفى كامل ، والمعروف أن مصطفى كامل هاجم الكتاب والكاتب بشدة ، وقد كان مصطفى كامل وقتها هو رمز الوطنية ، مستغرقا بكل قواه لقضية واحدة هى تأليب وتجميع الرأى العام ضد الاحتلال البريطانى ، ومن ثم كان يثيره هؤلاء المثقفون الذين يفتحون المعارك الجانبية ، أو يثيرون قضايا تحرف الانظار عن

القضية الرئيسية وهى تحرير الوطن .. كان محور دعاية ودعوة مصطفى كامل هو اقناع الجماهير المصرية ببطلان ادعاء الاستعمار بأنه حمل لمصر العدل والحرية والمساواة .. إذ لا أمة تتحرر بالاستعمار ولا حرية للفرد عندما يفقد الوطن حريته .. ولذا كان من الطبيعى أن يثور «صب مصر» وباعث الوطنية المصرية ضد كتاب يصف عهد الاحتلال بأنه عهد التحرر والحرية !! يقول مؤلفه — عام ١٨٩٩ عام اتفاقية السودان التى اهدرت كرامة الأمة ، وفصلت نصف الوطن وكشفت أننا لا نتمتع بأية حرية أو مسئولية ولكن محرر المرأة يعلن : «نحن اليوم متمتعون بعدل وحرية لا أظن أن مصر رأت ما يماثلهما فى أى زمن من أزمانها.» لو تكلم عن حريته كفرد ، لأمكن مجادلته ، ولكن أن يتحدث عن حرية مصر لحظة احتلالها فهو ما لا يقبل ولا يطاق !

محرر المرأة لم يرتكب فقط خطيئة نسيان الاستعمار تماما (بينما لم يفته أن ينقد نظام الخلافة وتقدم العلوم عند العرب وابن خلدون .. أما الاستعمار فلا حرف) بل زاد واعتبر أن الاستعمار حررنا بل واسرف فى تحريرنا فقبل ضرب الاسكندرية واحتلال مصر : «كنا محكومين بالاستبداد» ولما احتلنا الجيش البريطانى وأصبحت مصر تحكم من دار المندوب السامى أصبحنا فى مفهوم محرر المرأة : «أصبحنا أحرارا ونحب الحرية ، وبدأ التعليم الصحيح فى أن ينتشر بين أفراد أمتنا» وهو حريص على التأكيد بانتهاء عصر الاستبداد ، وان هذا العهد ولى : «وكل المصريين الذين عاشوا تحت حكم المصريين المستبدين السابقين — وما العهد منهم ببعيد».

كنا على بعد سنوات أو بضع سنين من مذبحة العدالة البريطانية فى دنشواى التى اثبتت أنه هو وأمثاله ، ليسوا أفضل من الصاحب الهندى فى خدمة سلطة الاحتلال التى تملك أن تفعل ما تشاء فى مصر لفرض استعمارها بالحديد والنار .. بالمشانق والسوط .. بالقضاء المذعور أو العميل .. بالرعب .. وكان قاسم أمين يشكو من تطاول المصريين على السلطة ، بل يصل به التدنى حد اتهام الذين ينتقدون سلطة الاحتلال بأنهم مأجورون ! يقول : «اليوم زالت أسباب الخوف من الحاكم .. بل إن الاستخفاف بالحكومة صار عاما .. ولكنه إذا حُقق النظر لا يلبث أن يرى أن حرية الانتقاد لم تستعمل إلا لأن هذه النغمة الجديدة تطرب آذان السامعين وتفتح قلوبهم وجيوبهم، أما

السلطة العمومية فما عهدنا لها احتراما فى نفوسنا ، لا فى الماضى ولا فى الحال ، إذ فى الماضى كان المصريون يخشونها ويرهبونها أشد الرهبة ، حيث كان مبدأ معاملتها الظلم والقسوة . واليوم إذ اعتدل مبدأ السلطة انقلب الخوف .. إلى استخفاف . وكلاهما بعيد عن الاحترام الذى يلزم أن يكون متبادلا بين الهيئتين الحاكمة والمحكومة .»

كان مصطفى كامل يغنى أو يهتف ، ليردد الشعب خلفه : «لو لم أكن مصريا تمنيت أن أكون مصريا» وكان قاسم أمين يقول : تقول العامة : «إن مصر أم الدنيا» والأصح إذا قورن بينهما وبين مدن الممالك الأخرى مثل لندره وباريس .. ان تسمى «خدامة الدنيا» .

كان مصطفى كامل ينفخ فى رماد الثورة العرابية مكرراً فى آذان المصريين أنهم فقدوا الحرية والمساواة وافسد الانجليز تعليمهم .. وجاء هذا يتغنى بحكم الاستعمار وحرياته ومساواته وتعليمه .. ويكافح من أجل اختلاط النساء والرجال ! فاعتبره مصطفى كامل من الطابور الخامس .. وله الحق كل الحق . تخيل لو أن كاتبا فى الضفة أو غزة مدح الاحتلال اليهودى ورفع راية الاستشهاد ضد الحجاب .. ماذا يستحق ؟!

وقد اثبت التاريخ أن مصطفى كامل ومنهجه هما الأصح ، فدعوة محرر المرأة لم تحرر ولا حتى زوجته .. أما دعوة تحرير الوطن فقد اسقطت النقاب ، دون أن يحس أحد وكأنه لم يكن . وذلك عندما ثارت المرأة مع الرجل ضد الاستعمار ، العدو الحقيقى ، ونجحت ثورة ١٩١٩ فى خلق أوضاع جديدة تمتعنا فيها ببعض الحريات ، نحن الرجال والنساء .. ويذكرنا هذا بالصدام خلال الثورة الجزائرية بين المرأة المجاهدة التى أصرت على النقاب ، وجيش الاحتلال الفرنسى الذى يحارب النقاب .. فلما نجحت ثورة المجاهدات سقط النقاب والاستعمار معا .. كذلك لما سقط النظام الرجعى العميل فى ايران رأينا المرأة الايرانية ، «تعود» للشادور أو الحجاب بالايرانى ، وتحمل مدفعا رشاشا وتحتل السفارة الامريكية .

إن مشكلة قاسم أمين وأمثاله هو هزيمتهم المسبقة أمام التحدى الأوروبى .. القناعة بأنه من العبث مقاومة أوروبا .. هذه القناعة التى لم تثقل قلب اليابانى ولا أعجزت همته

فوصل إلى ما وصلت إليه أوروبا .. ولكن قاسم أمين يتفجع أو يتشفى سيان بانتصار أوربا المحتوم يقول : «إذا كان أمام مصر طريقان : العودة إلى تقاليد الإسلام ، أو محاكاة أوروبا . فقد اختارت الطريق الثانى . وليس عليّ أن احكم على جدارة هذا الاختيار ، لقد مضت فى أثر حركة الحضارة الأوربية ، التى تجتاح كل مكان ، والتى تبدو استحالة مقاومتها» .

وهو لا يصدر هذا الحكم عن اقتناع وإيمان بعظمة هذه الحضارة أو إنسانيتها بل كقضاء محتوم لأنه هو نفسه الذى تعجب فى الصفحة السابقة ، من الذين يبحثون عن السعادة فى غير ماضينا الإسلامى ! فقال : «وما أكثر ما يزخر الماضى بالمعارف ، حتى إنه ليدهشنى أن يذهب الإنسان ليبحث طريق السعادة بعيدا عنه» .

لماذا غير موقفه ؟!

الحق إن هذا يمكن أن يشكل مفتاح شخصيته ، كما كان يحلو للعقاد أن يبدأ حديثه فى العبقريات ، بل ومفتاح فهم القضية التى يتصارع حولها التياران .. تيار التغريب وتيار التجديد .. مشكلة قاسم أمين ، ومن معه ، هى الانسحاق ، الاقتناع بالهزيمة ، التسليم مقدما وبدون قتال ، بأنه لا سبيل لمقاومة أوروبا .. الرضوخ لمقولة ان الحضارة الأوروبية هى الكلمة النهائية ، والمسيطرة . وهذه الهزيمة التى تتسم بالمرارة تتحول إلى قبول ثم رضا فحماسة وغبطة .. وأخيرا إلى سعى إلى الفناء فى الاقوى بكل اشتياق ، ومن ثم كراهية كل ما يعوق عملية الابتلاع هذه ، وعندما يكون العصفور متلهفا على الانزلاق فى جوف الثعبان فما من قوة يمكنها انقاذه !

وهذه النخبة لم يكن ينقصها الوعى بالمواجهة ، الوعى بأن أوروبا أو الغرب هو السبب فى تخلفنا بل الوعى بالحل أيضا .. فعندما تحدى الدوق الفرنسى مصر بأن أوروبا تعترض طريقها ، ودخل معه قاسم أمين أو الذى أملى عليه الكتاب ، فى مواجهة كشرق ، كان من المحتوم أن ينطلق أيضا من الموقف الوطنى .. فيقول : «اننى اعترض بكل طاقتى على هذا النهج فى الرؤية ، إن الإسلام الذى ظل طويلا يمثل القوة والنور فى

العالم كله ، مايزال يملك ذخيرة ثقافية ، وعظمة خلقية تتيح له أن يصل حلقات السلسلة المحطومة ، وأن يعيد ايقاد الشعلات المنطفئة»* .

وقال : «على أنه من المؤكد أن تتكتل أوروبا ضدنا لو اقدمنا على تقديم أحد الاوروبيين من مرتكبى الجرائم إلى المحاكم المصرية أو المختلطة أو الأهلية ، ولو مارسنا ضغطا على الأوروبيين لدفع أية ضريبة ، أو عدلنا التعريفة الجمركية من أجل حماية انتاج أو صناعة وطنية . أو فكرنا فى تنظيم الدعارة أو ممارسة مهنة الصيادلة ، أو قمنا بطرد متشرد خطر ، أو اغلقنا ملجأ فى وجه المخربين» . (إذا كانوا لن يسمحوا لكم بتنظيم الدعارة فهل كانوا سيسمحون لكم بتحرير المرأة إن كان فى هذا التحرير الخير لمصر .. ؟!ج) يقول : «هل يمكن أن نتصور حقا أن تستطيع بلد أن تسير وقد شدت أقدامها فى اغلال ثقيلة ؟ وكيف نستطيع ضمان الأمن والنظام والرخاء فى بلادنا حين تعترض أوروبا طريق مبادراتنا وقراراتنا وأفكارنا . وكيف يستطيع المصريون أن يتهيأوا لكى تكون مصر للمصريين فى حين أن أوروبا القوية تريد أن تكون مصر للأوروبيين ؟ .. ثم هل يليق كل هذا بأناس متحضرين ؟ (!!! ج) إننا نشكل أمة مسلمة ، فهل يكون هذا سببا فى تبرير سلوك كهذا ، اعدت خطته ووضعت حساباته مقدما ؟ وهل هناك حق أو حدث يجيز هذه العدوانية المتصلة» هكذا تكلم قاسم أمين فى كتابه «المصريون» قبل أن ينقلب على عقبيه ، وهو الذى قال : «لا أملك أن امتنع عن أن أسجل أن أوروبا كانت العقبة الوحيدة التى كنا نحاربها من أجل استعادة مكاننا فى العالم» .

وهو يعرف صيغة المواجهة المطلوبة أو الحل : «فلا سبيل للنجاة من الاضمحلال والفناء إلا طريق واحدة لا مندوحة عنها ، وهى أن تستعد الأمة لهذا القتال ، وتأخذ له أهبتها ، تستجمع من القوة ما يساوى القوة التى تهاجمها من أى نوع كانت ، خصوصا تلك القوة المعنوية ، وهى قوة العقل والعلم التى هى أساس كل قوة سواها» .

---

* كتاب «المصريون» قاسم أمين .

فهم كانوا يعرفون ، ومن ثم فجرمهم أكبر .. ولكن هذه النخبة لم تكن تحمل طاقة ذاتية تمكنها من الصبر على متطلبات هذا الحل ، بل كانت لا تؤمن بالشعب ولا تضعه فى اعتبارها . فهو يقول : « نحن لا نكتب طمعا فى أن ننال تصفيق الجهال وعامة الناس» . وهو كما رأينا يعرف الرأى العام هذا التعريف المزدرى الحاقد : «أليس هو فى كثير من الأحوال هذا الجمهور الابله ، عدو التغيير ، خادم الباطل ، ومعين الظالم» كيف يكون قائل هذا تقدميا بل من رواد عصر التنوير ؟! إلا إن كان التقدم هو سب الدين .. والتنوير هو معاداة هذا الدين ، حتى إن جاءت هذه المعاداة من رجعى كافر بالشعب !

وقاسم أمين واستاذه محمد عبده وقطاع عريض من النخبة المستغربة ، كانوا يستنكرون تدخل عرابى ويعتقدون أنه بتطرفه ، ولأنه فلاح لم يدرس مونتسيكو وهوبز ولوك تسبب فى فشل الثورة ، أو حركة الإصلاح المباركة كما كانوا يعتذرون عن ثورتها ! فهو يؤرخ للثورة العرابية فى كتابه «المصريون» فيقول : «كان الجميع يشعرون بالرضا ويحسون أنهم مقبلون على مستقبل ملئ بالوعود الطيبة حين ظهر عرابى فجأة على المسرح السياسى ، وأوقف هذه الحركة الرائعة خلال عامين .. لنقفز عبر هذين العامين الحزينين ، ولنصل إلى عودة النظام إلى مصر ، نجد أن سلسلة الإصلاحات تستأنف والتقدم يمضى بخطى متصلة حتى يومنا هذا وإنشاءات رى كبرى تنتشر وخطوط سكك حديد تمد ، ومكاتب برق وبريد تقام فى كل مكان . ويقدم للدراسة مشروع تعديل لوعاء الضريبة ، وتوضع ضمانات لعدم اقتحام المساكن ، ولاحترام الحياة الإنسانية والملكية . ويتم الغاء السخرة ، وتصبح حرية التعبير والكتابة كاملة ، ويستمتع المصرى اليوم بكل ما يتضمنه الاعلان الشهير لحقوق الإنسان واننى اضع فوق هذا كله التعديل القضائى الذى أعطى نتائج هامة ، فقد أصبحت محاكمنا تدار بواسطة رجال لا يمكن لخيال أحد فى أى ظرف من الظروف أن يتطرق بالشك إلى ثقافتهم أو استقلاليتهم أو نزاهتهم البالغة الوضوح وهم يطبقون قانونا منقولا تقريبا من قانون نابليون . (مثل محكمة دنشواى ؟! ج) الحق أن لدينا اليوم حكومة أمينة ومهيبة وذات مشاعر أبوية ، وإننى أتحدى من يذكر لى عملا من أعمال التعسف أو منح الامتيازات التى تؤخذ على الحكومة خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، وليس كل من الخديوى توفيق والخديو

عباس إلا نموذجا للحاكم الدستورى الكامل» !! هذا هو رأى محرر المرأة فى حكومة الاحتلال !

هذه النخبة ، فقدت حماستها بل حتى رجولتها ، وتشبثت بساق اللورد تناشده الشفقة بمصر والأخذ بيدها .. فقد ختم محرر المرأة كتابه أو مرافعته ، ـــ هو أو إمامه الذى أملاه عليه ـــ بالثناء على الاحتلال : «تمر مصر اليوم بمرحلة تحول كامل فى جميع الميادين ، فقد حدثت إصلاحات كبرى فى المجالين الاجتماعى والسياسى ، وأصبحت لها حكومة ليبرالية ، تقدمية ، ونظام قضائى عادل . وباتت الحرية والمساواة أمام القانون كاملتين حقا وواقعا» .

«وأنهى كتابه بالثناء على تقرير اللورد دوفرين «الممتاز» وتحميل بريطانيا «سيدة مصر» مسئولية مستقبل مصر مادامت تمسك مصيرها بين يديها» .

لا أظن أن مؤرخا أو دارسا منصفا ولا حتى متحيزا تواتيه الجرأة لادراج قاسم أمين فى قائمة الثوار أو الوطنيين فى الفترة التى انقضت ما بين هزيمة ثورة عرابى وثورة ١٩١٩ ..

ولكن عفوا ..

من قال إن الوطنية من شروط الخلود فى قائمة عصر التنوير ؟! بل لعلنا لا نشتط فى القول إن ذهبنا إلى أن فقدان الوطنية هو أول شرط عندهم ، من شروط التنوير وأول صفة من صفات المتنورين والمنورين .. أليس رائد القومية المصرية عندهم وطليعة التحضر هو المعلم يعقوب أول عميل للاستعمار الحديث فى مصر .. وإلى جانبه المومسات اللاتى درن مع جيش الاحتلال ! بل هاتوا إماما واحدا من ائمة التنوير عندهم يمكن أن يدرج بين صفوف الوطنيين .. بل والعكس صحيح أيضا ، كل الوطنيين صنفوهم رجعيين . لطفى السيد متنور ومصطفى كامل رجعى .. لأن الأول عارض حماسة المصريين للغزو الايطالى لليبيا ، والثانى دافع عن الإسلام . حتى وإن كان الأول قد تعاون مع الانجليز ونفذ أوامرهم فى شق ثورة ١٩١٩ والكيد لقيادتها ، وشارك فى

اهدار الدستور وضرب الشعب ومنع الحريات .. ولو كان الثانى هو نبى الوطنية كما لقبه الشعب !

فلندع قضية الوطنية إذن ولننتقل إلى مناقشة فكر قاسم أمين المتنور ..

قلنا إن دراسة التطور الفكرى لقاسم أمين ، أهم من الثرثرة حول اكتشافاته ومنجزاته ، فهو نموذج للفتى الشرق ، الذى شهد أكبر هزيمة فى تاريخنا قبل ١٩٦٧ ، ورأى التفوق الساحق لأوروبا ففقد حتى الرغبة فى المواجهة ، وتحول من الفخر بتراثه إلى الضيق به ، بل وكراهيته ، والرغبة فى هدمه تماماً .. مع إعجاب المهزوم ، بالحضارة المتفوقة ، والرغبة فى الفناء فيها . ويصبح كل ما يصدر عن هذا المتفوق الذى كان بالأمس عدواً ونداً أو حتى أقل من ند ، فإذا به بعد قبول الهزيمة ، والاستكانة إليها ، هو السيد المحبوب ، بل الإله المعبود ، كل ما يصدر عنه لابد أن يكون صواباً ، والدليل الوحيد على صوابه هو انتصاره العسكرى علينا ! فلأنهم ينتجون المدافع فى أوروبا من عيار أفضل ، وهذه المدافع هزمت سيوفنا ومدافعنا المتخلفة ، فلابد أن تكون ، معاييرهم الخلقية والاجتماعية أفضل !! لذا يبكتنا محرر المرأة : «هل يظن المصريون أن رجال أوروبا ، مع أنهم بلغوا من كمال العقل والشعور مبلغا مكنهم من اكتشاف قوة البخار والكهرباء واستخدامها على ما نشاهده بأعيننا .. هل يظنون أن تلك العقول وتلك النفوس التى نعجب بآثارها يمكن أن يغيب عنها معرفة الوسائل لصيانة المرأة وحفظ عفتها ؟! هل يظنون أن أولئك القوم يتركون الحجاب بعد تمكنه عندهم لو رأوا خيراً فيه ؟ ..»*

وهذه مغالطة لأن الأمر ليس حسابا لآلة بخارية أو تصميم جهاز أمان لعفة المرأة ! وقد انتقد قاسم أمين ، نفسه ، العلاقات «المتحررة» بين المرأة والرجال فى الغرب وقال إنها لصالح الرجل غير المتزوج فقال :

«إننى أعلم أن كل هذا ممتع ، وأنه لكى لا يحبه المرء يجب ألا يكون رجلاً وأضيف : وبخاصة ألا يكون زوجاً !» وهذا معناه — على قدر ما يفهم من الجملة الملعبكة — أن

* تحرير المرأة . قاسم أمين من الأعمال الكاملة .

تحرر المرأة هناك ومخالطتها الرجال بلا حشمة ، يسهل للرجل الخباص ، تحقيق رغباته ونزواته ، مما لا يرضاه لزوجته ، أى أنه لا يحفظ عفة المرأة . فهذه قضية تتعلق باختلاف نظرة الغربى والشرقى للعفة .. فقد شاع مثلاً أن الرجل فى الغرب لا يبالى بأن تكون زوجته عذراء ، بل سمعنا وقرأنا أنه مرت عليهم فترة كانوا يكرهون ذلك . بينما تمثل هذه قضية حياة أو موتٍ فى الشرق .. وقد نكون مخطئين .. ولكن هذا الواقع الاجتماعى والاخلاقى لا دخل له أو فيه بالتقدم العلمى أو اكتشاف البخار .. بل لقد وصلوا للقمر مع إقرار الزواج بين رجلين ، والانتشار العام للمخدرات وتفشى مرض الايدز ، فهل تكون قدرتهم فى الأولى دليل صوابيتهم فى الثانية ؟! أو هل يبلغ بنا العته أن نتصور أنه لن يمكننا دخول عصر الفضاء إن استمرت فتياتنا فى الحرص على عذريتهن ، وأنه لا يمكن اكتساب التكنولوجيا إلا مع مرض الايدز !!

كذلك فإن نظرية التطور التى طرحها دارون فى تلك الفترة فهمت على أنها تبرير لسيطرة أوروبا ، فمادامت أوروبا قد انتصرت فى الحرب فهى الأرقى والأسمى والأحق بالبقاء ، والأعدل أيضاً ! فهو يقول عن الغزو الأوروبى :

«ولكن لا يمضى زمن طويل إلا وترى هؤلاء القادمين قد وضعوا يدهم على أهم أسباب الثروة ، لأنهم أكثر مالاً وعقلاً وعرفاناً وقوة ، فيتقدمون كل يوم ، وكلما تقدموا فى البلاد تأخر ساكنوها . هذا ما سماه داروين قانون التزاحم فى الحياة .. فما قوى عند التغالب أظفره الله بالنصر المبين ، فيرجع من ساحات هذا القتال الدائم مبرهنا بظفره على أنه أفضل بنى نوعه وأكرمهم فيعيش ويبقى ، ويظهر فيه كمال نوعه وتخلد به آثاره»* .

وقد فند المفكرون الليبراليون ، فى زمانه ، هذا المفهوم للداروينية ، فقالوا ساخرين بنظرية : البقاء للأصلح .. إذن الأقوى هو الأصلح ! قالوا إنه وفقا لهذه المقاييس ، وهذا المنطق الباطل ، فإن الذين حكموا باعدام السيد المسيح ، كانوا أصلح منه للبقاء ، والعياذ بالله ! ويمكن أن نضيف أن التتار حسب هذه النظرية كانوا — لفترة — أفضل

* تحرير المرأة .

ما فى النوع الإنسانى .. وأن اليهودى ليس فقط أقوى من الفلسطينى بل أفضل وأحق بالبقاء .. الخ بل وان ميكروب الايدز أفضل من روك هدسون .. الخ .

ويتتابع الانسحاق والهزيمة ، والافتتان بكل ما يأتى من الغرب .. والضيق بكل ما ورثناه حتى اللغة .. فنقرأ الطرفة التى وردت بنصها فى كتابات سلامه موسى ، وهى الأغلوطة التى تقول :

«فى اللغات الأخرى يقرأ الإنسان ليفهم ، أما فى اللغة العربية فإنه يفهم ليقرأ فإذا أراد أن يقرأ الكلمة المركبة من هذه الأحرف الثلاثة ع ل م يمكنه أن يقرأها (على عدة أشكال ج) .. الخ ولذلك فالقراءة عندنا من أصعب الفنون» .

وبداية نحن لسنا ضد أى تطوير أو تحسين أو تبسيط للغة العربية فهذه العملية تم وتمت منذ قرون ، ونحن نكتب الآن بغير ما كان عرب صدر الإسلام يكتبون ليس فقط فى الأسلوب بل فى الحرف ورسم الكلمات . والخلاف واضح مع رسم المصحف ، فنحن لا نكتب الصلوة بل الصلاة كما ننطقها ، ونكتب الرحمان بالألف ، ولا نكتب سليمن ، كما كتبها الناسخون للمصحف بل أضفنا لها الألف ، سليمان ، لتوضيح حركة الميم فلماذا يكفر طه حسين لأنه أراد أن يكتب اسمه : «طاها حوسين» كما ننطقها .. وعلم النحو أصلاً هو من وضع علماء العرب وليس منزلاً ، ومن ثم فلو ظهر علماء عرب يعدلون فيه أو يضبطون أو يبسطون شرط أن يبقى نحواً عربياً .. عندها يكون لكل حادثة حديث . فليست القضية ، قضية جمود أو تحرر ، بل الحيثيات ، المنهاج ، المنطلق ، الموقف من الهوية .. هل تأتى الرغبة فى التعديل اعتزازا باللغة العربية ، التى كانت وقت ظهور الإسلام أرقى لغة فى العالم وظلت كذلك مايزيد عن ألف سنة ، بدليل استيعابها لكل الثقافات السابقة ، وترجمتها لكل العلوم التى اتيحت لها من تراث الأقدمين ، ثم قدرتها على التعبير فى كل حقول المعرفة من الفقه إلى الفلك والفلسفة بحيث أصبحت لغة المعرفة العالمية والرياضيات بل وفرض مصطلحاتها فى العلوم على المعرفة إلى اليوم ، كما أصبحت اللغة القومية لشعوب عديدة ، بل وحتى اللغات التى بقيت أخذت من العربية حروفها لأنها كانت الابجدية الأكمل ولاتزال .

فلا مانع من تطوير اللغة العربية والجدل فى هذه القضية شرط ان تنطلق من الرغبة فى تقويتها وليس عن رغبة فى تشويه وتحقير وإزالة كل ما يمت لهويتنا العربية الإسلامية ومن ثم صب العداء على لساننا ووعاء ثقافتنا وجسر ترابطنا ..

أما هذا الذى يقوله عن الفهم قبل القراءة فهو شعوذة ، صحيح أن الكلمات عندنا تحتاج إلى ضبط بالشكل والنقط ولكن هذا من خصائص لغتنا ، وقد كان العرب يقرأون ويفهمون دون نقط ولا شكل بل أضيف ذلك للتيسير على الاعاجم ، والأجيال التى تريد أن تقرأ ولا تدرس ، فالذى يدرس اللغة والنحو وتراكيب الجمل لا يمكن أن يقرأ : ﴿علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم ..﴾ البقرة – ١٨٧ فيقرأ علم بضم العين أو بتشديد اللام أو ضم العين وكسر اللام .. وإن كانت هناك بعض ألفاظ فى القرآن يمكن قراءتها بأكثر من صيغة وهو من باب القراءات وتلك من معجزات القرآن .. مثل .. ﴿قد علم كل أناس مشربهم﴾ البقرة – ٦٠ فيمكن أن تقرأ علم مبنية للمجهول ، وبفتح اللام وتشديدها أو كسرها ، فلا يختل المعنى بل تفتح باباً جديداً للتفسير والمعرفة .. وهل الحل الذى يقترحه بتسكين أواخر الكلمات مثل الإنجليزية ، يحل هذا الإشكال ؟!

وفى كل لغة لابد أن تفهم لكى تقرأ صح ، أو بالأحرى تتعلم أولاً كيف تقرأ . ليست هناك لغة لو عرفت حروفها الهجائية قرأتها على الفور .. فكيف يقرأ الإنجليزى جملة : جورج ملك انجلترا **GEORGE KING OF ENGLAND** إلا إذا علم ان حرف أل G ينطقه جيما معطشة فى جورج وقافا مخففة أو جيما مصرية فى انجلترا ؟! وكيف يقرأ **ALTHOUGH GHORDON** إلا إذا عرف أن **GH** لا تنطق فى الكلمة الأولى ، وينطقها غينا أو جيماً مصرية فى الثانية .

وأخيراً أليست اللغة الإنجليزية ، هى التى قيل فيها انك قد تقرأ صفحة كاملة ولا تعرف إن كان ابن خاله أو بنت عمتها التى أو الذى ستبيت أو يبيت عندهم الليلة !!

اغلب الظن ان حكاية تقرأ لتفهم وتفهم لتقرأ هى عبارة قالها مستشرق حديث عهد بحشيشة الكيف فتلقفوها منه ..

وهذا الذى شهد من قبل ببراءة الدين ، والعرب ، من المسئولية عن وضع المرأة المتخلف عندما قال : «فليس فى أحكام الديانة الإسلامية ولا فيما ترمى إليه من مقاصدها ما يمكن أن ينسب إليه انحطاط المرأة المسلمة . بل الأمر بالعكس فإنها اكسبتها مقاما رفيعا فى الهيئة الاجتماعية»* .

وقال : «التكاليف الشرعية تدلنا على أن المرأة وهبت من العقل مثل ما وهب الرجل» .

سنجده قد انتكس ، وفتن بأوروبا ومنطق أوروبا وأسلوب الحياة فى أوروبا ، فيناقض نفسه ، بل يرتكب الخطأ الذى وقع فيه كل المتغربين من اليمين واليسار ، عندما يلغون تاريخنا وواقعنا تماما . ويتنادون باستيراد الحل من أوروبا فإذا بهم يستوردون مشاكل أوروبا ! فهذا الذى هز عطفيه متفاخراً بأنه ليس فى ديننا كنيسة ، مثل التى كانت فى أوروبا ، ومن ثم فلا حاجة لثورة تزيل طاغوت وجبروت هذه الكنيسة . والذى تحدث فأطنب فى إنسانية الإسلام ، يعود فيعيرنا بمنجزات إنسان الغرب فيقول :

«وانتهى به السعى إلى أن أبطل سلطة رجال الكنيسة . وألغى امتيازات الاشراف ووضع دستوراً للملوك والحكام ، واعتق الجنس الأسود من الرق ، ثم أكمل عمله بأن نسخ معظم ما كان الرجال يرونه من مزاياهم التى يفضلون بها النساء ولا يسمحون لهن بأن يساوينهم فى كل شئ . وشعروا أنها إنسان مثلهم ، لها الحق فى أن تتمتع بحريتها ، وتستخدم قواها وملكاتها ، وأن من الخطأ حرمانها من الوسائل التى تمكنها من الانتفاع منها»ويواصل استيراده من أوروبا ليعلمنا مشاكلهم فيقول :

«اختفت تلك الذات البهيمية التى كانت مغمورة بالزينة ، متسربلة بالأزياء ، منغمسة فى اللهو ، وظهر مكانها إمرأة جديدة هى المرأة شقيقة الرجل ، وشريكة الزوج ، ومربية الأولاد ، ومهذبة النوع ! هذا التحويل هو كل ما نقصد . غاية ما نسعى إليه هو أن تصل المرأة المصرية إلى هذا المقام الرفيع ، وأن تخطو هذه الخطوة على سلم الكمال اللائق بصفتها»** .

---

* تحرير المرأة .

** المرأة الجديدة .

بل لا يتورع عن الغمز ، فعل السوقة والمستشرقين من الدرجة الرابعة ، بالحكاية إياها عن نقص العقل والدين ، وهو نفسه الذى شهد من قبل بأن أحكام الشريعة لا تشير إلا لكمال عقل المرأة ومسئوليتها فلما انتكس عاد يقول : «كان الأوروبيون يرون رأينا اليوم فى النساء ، وأن أمرهم مقصور على النقص فى الدين والعقل»* .

والحديث إن صحت نسبته إلى رسول الله فهو لا يشكل أى حكم أو نص أو قاعدة لأنه ، بمفهوم السوقة الرائج ، يتناقض مع النصوص والأحكام والممارسات الإسلامية ، فلو كانت المرأة ناقصة عقل أو تدين ، لما جاز عدلاً ، أن تكلف كل تكاليف الرجل من الإيمان والطاعة وأداء الفرائض ، ولا جاز أن تعاقب بنفس عقوبات الرجل فى جميع الحدود ، ولا جاز أن يقال خذوا نصف دينكم من ناقصة دين .. وماهى إلا فزورة مزح بها الرسول مع نسائه ، مثل قول أحدهم أشهد أن اليهود على حق .. الخ اللغز المعروف .. فليس فى ديننا نص ولا ممارسة تعطى المفهوم السوقى الذى يزن عليه هؤلاء .. بل وهذا للعجب ما وصل إليه قاسم أمين نفسه حيث قال فى موضع آخر من الكتاب : «لا أظن أن عقلاً يقبل أن تعتبر المرأة إنساناً كامل العقل والحرية من جهة استحقاقها لعقوبة الشنق إذا قتلت ، ثم تعتبر أنها ناقصة العقل ، بحيث تحرم من حريتها فى شئون الحياة العادية !» .

نعم العجب من عقلك الذى تصور ذلك . فالمرأة إنسان كامل فى حضارتنا ، والله سبحانه وتعالى عندما يخاطب «الإنسان» فى القرآن فبمفهوم يتخطى حدود الجنس واللون .. الخ وما من حكم ولا وعد ولا وعيد فى القرآن إلا وهو موجه للرجل والمرأة على قدم المساواة .

أما عن العرب الذين حملهم مسئولية وضع المرأة . فهى متخلفة أو فاقدة الحرية ، بسبب : «توارثنا آراء العرب فى المرأة ، ذلك أن حياة العرب كانت حياة حرب وقتال . وأرزاقهم كانت من الغنائم ، وغنى عن البيان أن أمة معاشها متوقف على

---

* المرأة الجديدة .. وقد قلنا إنه مر بثلاث مراحل .. مسلم متشدد فى كتاب «المصريون» ثم مسلم معتذر فى «تحرير المرأة» فعدو للإسلام كاره له فى «المرأة الجديدة» .

القتال ، لا يمكن أن يكون فيها للمرأة شأن كبير . إذ المرأة فى هذه المعيشة لا تستطيع أن تجارى الرجل ولذلك نزلت درجتها عندهم وسقطت منزلتها بينهم ، حتى حسبت من المتاع وأدوات الزينة ، ومن هذا نتج التسرى وتعدد الزوجات (التسرى وتعدد الزوجات وضعت بحروف غليظة وفى بسطر منفصل من جانب الناشر المعاصر بالطبع ج) وكما أن المرأة لم يكن لها عمل عند الأمة العربية لانحصار المعيشة كلها فى الغزو والدفاع عن القبيل كذلك لم يكن لها عمل فى العائلة :. فلا عجب إذ رأينا فى كلام العرب وشعرهم وقصصهم بل وفى مؤلفات فقهائهم وفلاسفتهم ما يدل على احتقارهم للمرأة . هذا هو منشأ تولد صورة المرأة فى عقول المسلمين» (من الغريب أن فضيلة الشيخ الغزالى أخذ هذا المعنى عندما انتقد بعض الجماعات الإسلامية التى تعارض دعوته لتحرير المرأة فقال إنهم يريدون فرض تقاليد البدو وعبس وذبيان انظر كتاب «السنة بين أهل الفقه والحديث») .

لا يحتاج الأمر لكبير جهد لمناقشة هذا الاتهام الباطل عن احتقار العرب أو المسلمين للمرأة ، فالمتحضرون من فلاسفة الغرب وكتابه ، شهدوا أننا نحن الذين علمنا الغرب احترام المرأة . أما عن العرب الذين يتحدث عنهم ، فأقول إنه باستثناء القرن العشرين لا يوجد عصر فى تاريخ البشرية ، كان للمرأة فيه مكانة تسمو إلى مكانة المرأة العربية فى زمن ظهور الإسلام .. دلونى على عصر فى الغرب أو الشرق كانت فيه مثل تلك النماذج ، وهذا العدد من النساء الخالدات الذكر ، بداية من أمهات المؤمنين وأولاهن خديجة رضى الله عنها ، التى استأجرت ، وقدرت ثم خطبت لنفسها سيد رجال عصرها وكل العصور ، ثم تلقت نبأ الوحى بما يفوق قدرة البشر وعيا وفهما وتدبرا ونصحا وتشجيعا ثم صبرت وصابرت .. وبعدها عائشة رضى الله عنها . بل حتى هند أم معاوية التى تلعب فى الحرب دوراً بارزاً يعجز عنه العصبة من الرجال . حرضت قومها على محاربة الرسول ودبرت بإحكام قتل أبرز المقاتلين فى جيش المسلمين ، وظلت فى الميدان حتى شقت بطنه واستخرجت كبده .. ثم هى التى تجلس لبيعة الرسول وتحاوره وتسأل

---

* المرأة الجديدة .. طبعة أخبار اليوم .

دهشة : «أتزنى الحرة يارسول الله .. ؟ » ثم أسماء بنت أبى بكر التى تشترك فى أخطر عملية سرية فى تاريخ البشرية ، تنظيم خروج محمد بن عبد الله من مكة وما ترتب على ذلك من نتائج مازال البعض يعضون على نواجذهم منها .. وقطعت نطاقها تربط به متاع الرسول وصاحبه ، فسميت ذات النطاقين . وسنراها بعد ذلك ترفض أن يستسلم ابنها لينجو بجلده ، بل تقول قولتها الخالدة : وما يضير الشاة سلخها بعد ذبحها .. فتذهب مثلاً .. أم استدل محرر المرأة على احتقار العرب من قولة رسول الله : خذوا نصف دينكم من هذه الحميراء .. هل هناك نص مشابه فى أى دين أو عقيدة بما فيها الماركسية .. هل هناك عقيدة أخرى من أهم مراجعها إمرأة ؟! .. أليست عائشة التى قادت جيشا ورفضت بيعة الرجال ، وخرجت تقاتل أمير المؤمنين ، فلما هزمت أرسلها على بن أبى طالب فى حراسة أربعين فارسة ملثمات شاكيات السلاح .. هل كان فى جيش الروم أو الفرس مثل هذا العدد من الفارسات .. ؟! من أين عرف سى قاسم أن المرأة العربية كانت لا تغنى ولا تسمن من حرب ولا قيمة لها عند العرب .. هل يستطيع تقدمى أن يدلنى على إسم شاعرة إنجليزية أو أمريكية كانت لها مكانة الخنساء .. حتى وقتنا هذا ؟!

والقرآن حافل بحديث النساء فعندنا سورة كاملة باسم النساء وسورة باسم مريم عليها السلام ، واشارات للعديد من النساء من زوجة أبى لهب حمالة الحطب ، إلى التى ظلت تجادل الرسول حتى سمعها الله ، وخلدت بسورة المجادلة .. حتى عرب الجاهلية لم تكن أصنامهم مذكرة كلها ! وإذا كان يمكن الجدل حول حديث : «لا يفلح قوم ولوا عليهم إمرأة» .. وهو فى رأينا من أحاديث النبوءة وليس التشريع .. مثل قوله صلوات الله عليه : لتتبعن من قبلكم .. هذا لا يعنى أنه فرض علينا أن ندخل خلف اليهود والنصارى جحر ضب !!

النص القرآنى قاطع بفلاح الذين ولوا عليهم إمرأة ، ونضجها وتفوقها على كثير من الذكور الحاكمين .. أعنى بلقيس ملكة سبأ .. فهى أولاً كانت ملكة دستورية .. عندما تلقت إنذار سليمان ، بادرت فدعت إلى اجتماع أهل الحل والعقد فى بلدها : «قالت يأيها الملأ أفتونى فى أمرى ماكنت قاطعة أمراً حتى تشهدون» النمل – ٣٢ فلما تعالت

صيحات الحزب العسكرى بالحرب ، حذرتهم من مخاطر المغامرات وما يجره غزو الملوك : «قالت إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة وكذلك يفعلون» النمل – ٣٤ .. وحاولت أن ترشو سليمان أولا فإن كان ممن يقبلون الرشوة فهو مجرد ملك فاسد ، فعندها ترى رأيها ولتكن حتى الحرب .. ولما رأت دليل نبوته .. لم تكابر كما فعل فرعون وغيره من الرجال الذين أحلوا قومهم دار البوار .. بل «قالت رب إنى ظلمت نفسى وأسلمت مع سليمان لله رب العالمين» النمل – ٤٤ . فأفلحت ومن اتبعها من قومها .. وأمام النص القرآنى يحق لنا إعادة تأمل معنى وظروف الحديث ، أو بالاحرى المعنى العام الذى اكتسبه فى عصور التخلف أو فى ظروف خاصة ، على يد فاطمى مقهور من الأيوبيين الذين انتهت دولتهم إلى شجرة الدر ، أو عباسى مدحور ، أو مفتٍ مأجور فى جيش لويس التاسع ، ولولا صحة السند لقلت ، لعله جملة أطلقها داعية فى معسكر على فى واقعة الجمل أو حتى فى معسكر عائشة بعدما وقعت الهزيمة ، وسمعها اعجمى من العراق أو مصر ، من الذين اعتقدوا أن هؤلاء الرجال لا ينطقون إلا بالسند المتصل ، فحسبها حديثا ..

وإن كان حديث قاسم أمين عن الشرق ، ففى مصر كانت أول ملكة فى التاريخ وأشهر ملكات التاريخ القديم ، وأول ملكة فى الإسلام .. وأحدث رئيسة وزارة فى باكستان .. قبل فرنسا وروسيا وأمريكا ..

ولكن الحديث أمره ايسر من ذلك ، فقد قالوا إن الرسول علق به على تعيين الفرس إحدى أميراتهم ملكة ، بسبب الصراع على العرش ، وعجزهم عن تعيين ملك ذكر .. فهو تعليق على حالة بعينها لابد من الرجوع لظروفها ، وهى أساسا تعليق على وضع هؤلاء الذين وصلوا إلى هذه الحالة أى ان اضطرارهم إلى هذا الحل بسبب اختلاف قياداتهم والخلاف على هذه القيادات ، هو دليل الفشل وعدم الفلاح وهذا مثل قول الشاعر دخول الظافرين يكون صبحا ، ولا ترجى مواكبهم مساء .. لا يعنى أن كل من دخل صبحا كان منتصرا .. الخ بل الاقرب إلى المعنى هو أنه مادام الأمر قد وصل بهم إلى حد تعيين امرأة فى ذلك العصر حيث لم يكن من المعتاد تولية الملكات على عرش الاكاسرة فقد فشل أمرهم وتنازعوه فيما بينهم ولن يفلحوا .

الإسلام لم يمنع المرأة من التمتع بحريتها ولا استخدام ملكاتها ولقد استخدمت هذه الملكات وتفوقت وبزت الكثير من الرجال . وابن حزم الأندلسى يعرفنا أنه تلقى كل تعليمه حتى مرحلة الرجولة على أساتذة من النساء ، وحتى القرن الثامن الهجرى تسجل الكتب قائمة شيوخ ابن قيم الجوزية كالآتى : «وسمع من الشهاب النابلسى العابد ، والقاضى تقى الدين سليمان ، وفاطمة بنت جوهر وعيسى المطعم.. الخ ».

بربكم هل كانت هناك إمرأة تدرس ويسمع لها فى أى مكان فى العالم بعد ثلاثة قرون من هذا التاريخ .. ؟! أين النص الذى وجده قاسم أمين ، يثبت أو يُستدل منه على احتقار المرأة عند العرب أو المسلمين ؟!

ألا ما أصدق القائل :

«صراحة أنا لا أعرف ماذا يفعل الأوروبيون لكى يقعوا هكذا كثيراً فى الخطأ . إننى أعزو هذا إلى زيغ النفوس أكثر مما أعزوه لسوء النية» . (المصريون) .

هذه العبارة قالها قاسم أمين «الإسلامى» وهو أحد الشخصيات الثلاث التى قلنا إنها تكون ما عرف عندنا باسم محرر المرأة ، وإذا كنا لا نعرف بداية ما الفرق بين زيغ النفوس وسوء النية إلا أننا «بالويم» نعتقد أن هذه العبارة تنطبق تماما على قاسم أمين فى المرحلة التالية لكتابه «المصريون» الذى ورد فيه هذا النص .. فقد ارتكب الكثير من الخطأ فى حق تراثه وأمته بلا مبرر ، إلا أن كان زيغ النفوس ..

ونحن لا نتفق مع وصفه بأنه : «واحد من النخبة التى انطبع عقلها بطابع الفكر الغربى إلى حد كبير» بل الأحرى أن يقال إنه واحد من النخبة ــ إن شئت ــ التى تسممت بالفكر الغربى المعادى لتراثنا الشرقى ، فهذا الفتى الذى نشأ فى المدارس العصرية وغادر مصر إلى فرنسا فى سن الثامنة عشرة لم تتح له فرصة دراسة الإسلام ، وبالتالى ما كان يملك لا المنطق ولا القدرة على استيعاب الفكر الغربى ، بعكس رفاعة رافع الطهطاوى ، خير من استوعب هذا الفكر ، وفهم قوانينه وبالذات الشق العلمى من هذا الفكر ، واستعان بما فهم على إحياء القيم الخالدة فى تراثنا ، ولم يتنكر ولا شعر بالانسحاق أمام ألاعيب هذا الفكر .. ونحن كما قلنا لا نستطيع تفسير التناقض الذى فى

كتب قاسم أمين ، ليس التناقض فى الموقف من مؤمن متحمس للحضارة العربية ـــ الإسلامية إلى كافر بهذه الحضارة (حتى وإن صح أنه ليس مؤلف الكتاب الأول ، إلا أن قبوله نشر الكتاب باسمه يعنى قبوله لهذه الحماسة فى الدفاع عن الإسلام إلى حد التطرف أحيانا) فهذا التناقض فى موقفه فسرناه ، بالانسحاق الحضارى ، وسنقدم نماذج منه ، وإنما أعنى التناقض بين العلم الواضح بالإسلام فى الكتاب الأول : «المصريون» والضحالة والتعسف وتقمم شتائم المستشرقين من الدرجة الرابعة فى ما كتبه بعد ذلك .. هذه هى الدراسة التى تحتاج لبحث مفصل من المحققين ، لعلها تكشف عن جوانب جديدة لا فى شخصية قاسم أمين ، ومن يكتبون له .. (فمن يقبل وضع اسمه على كتاب إسلامى لا يستكثر عليه أن يضع اسمه على كتاب معاد للإسلام يؤلفه له مستشرق ، أو أن يسطو هو على أفكار مستشرق ويدهش بها بنى قومه ممن لا يقرأون بالافرنجية . وقد كانت هذه اللعبة ولاتزال محببة لفريق من مثقفينا إن جاز نسبتهم للثقافة ..)

ليس المهم شخصية قاسم ، بل إن هذه الدراسة التى نقترحها قد تكون مفيدة فى كشف جوانب من شخصية إمامه محمد عبده ، فإن كان مفهوما أن يتخفى الشيخ ، خلف اسم قاسم أمين فى كتاب تحرير المرأة ، الذى صدر فى مصر بالعربية ، لاعتبارات مفهومة ، وهى حرصه على مركزه وسمعته الدينية ، ولتجنب الدخول فى معركة مباشرة مع رجال الأزهر .. فلماذا تخفى فى الرد على متسول فرنسى يهاجم مصر والإسلام .. وفى كتاب صدر بالفرنسية ، ولم يطبع فى مصر؟! هذه قضية تحتاج لدراسة .

فإن كان قاسم هو مؤلف «المصريون» أو ناسخه فلاشك أن أحد مفاتيح شخصيته هو سهولة استفزازه ، فهذا المتغرب المفتون بحضارة أوروبا العلمانية ، ذهل من تدين الدوق داركور وحملة هذا الدوق الفاضحة التعصب ضد الإسلام ، استجاب قاسم أمين للتحدى أو إن شئت استجاب للاستفزاز ، واندفع ينافح عن الإسلام بما سنقدم بعض نماذجه .. وبالمثل عندما ألف كتابه «تحرير المرأة» وهاجمه علماء الإسلام وأيضا بعض الذين قلت عنهم ، إنهم يفرحون بتكفير المسلم أكثر من فرحتهم بهداية الضال .. الذين لايعرفون المجادلة بالتى هى أحسن ويحسبون الغلظة المطلوبة هى فى الحوار والجدل

وبالذات مع المسلمين .. الذين يولعون باستخدام الشعارات والأوصاف بدلا من الحقائق والمنطق . ومرة أخرى سقط قاسم أمين فى الاستفزاز ، فاعترف بنقص معلوماته الدينية ، وقرر أن لا يستند لدليل دينى ، بل سب لهم الدين ، فهاجم الإسلام فى المرأة الجديدة كما سنبين ..

قاسم أمين الذى تربى فى أوروبا صدق أنه من العيب أو التخلف ، الحديث عن الدين أو فى الدين ، فضلا عن الاستناد إليه فى الحوار لأن هذا يخالف اللياقة العامة ! كما تعلمها أو توهمها فى أوروبا ، ولكنه يفاجأ بكاتب فرنسى هو الدوق داركور يزور مصر للتمتع بشمسها وبالمرة يؤلف كتابا فى سب المصريين ودينهم وتاريخهم ومستقبلهم .. فيدهش الفتى المتفرنج ، ويتحمس ويؤلف كتابه «المصريون» بالفرنسية ، الذى نشره — مشكورا — لأول مرة بالعربية الدكتور عماره فى الأعمال الكاملة . (ونشر قاسم أمين الكتاب بالفرنسية فقط ، هى بدورها قضية ، محل تساؤل فلماذا لم يفكر قاسم أمين فى طبع هذا الكتاب فى مصر وكان خليقا أن يدعم موقفه الإسلامى فى مواجهة الحملة التى تعرض لها بعد كتابيه الآخرين ؟!) .

و«المصريون» هو الكتاب الذى نرجح أن محمد عبده كان خلفه .. على أية حال يقول أو يعتذر قاسم أمين فى هذا الكتاب عندما يدافع عن الإسلام بقوله :

«لست أحب الخوض فى حديث الدين ، لأسباب تتعلق بطبيعتى الخاصة ، وبحرصى على مراعاة اللياقة العامة (!!) غير أن على فى هذه المرة أن أفعل ما أكره ، لأن موضوع الدين قد سيطر على جميع أجزاء كتاب دوق داركور ، بل إننى لأكاد أعتقد أنه هو الذى كان حافزه على وضع كتابه ، ولهذا فإننى استأذنه فى أن أخصص بدورى عدة سطور . قدم الدوق داركور الإسلام فى أسوأ صورة .. قد شاء أن يتطوع بنسبة جميع النقائص التى يعانى منها الشرق إلى الإسلام .. الإسلام دين سيىء لأنه أحدث العقم الفكرى عند المسلمين . ثم ان المسلمين فى حالة عقم فكرى لأن الإسلام أحدث هذه الحالة وتلك حلقة مفرغة بارعة الإحكام»*.

هكذا تكلم قاسم أمين الإسلامى .. وهكذا وجد نفسه مندفعا للدفاع عن بيضة الإسلام الفكرية والتاريخية .. فقال :

* «المصريون» وهو أول كتبه .

«وهناك وقائع لا يمكن دحضها تثبت أن الإسلام يحرز كل يوم تقدما وسط الشعوب البدائية بنفس القدر الذى يحرزه بين أكثر الشعوب تطورا . ويحدث هذا دون استخدام أسلحة ودون توزيع نقود ، ودون ارسال مبشرين ، فى حين أن الدين المسيحى الذى زيفه قسسكم ، (هو بالطبع يتحدث عن المسيحية فى أوروبا . ج) وطعن فى وطنه باسم العلم والسياسة ، يحاول الآن عبثا أن يأخذ ثأراً متواضعا ، فى أكثر المناطق بربرية وعزلة» .

وحسنا نشر الدكتور عماره صورة الغلاف وإلا اتهمناه بتزييف كتاب على رائد تحرير المرأة ، ومؤلف المرأة الجديدة .. والأثير عند كل من يبغض الإسلام ويكيد له !

ويحلو لى أن أقدم بعض نماذج التناقض فى المواقف التى يتسم بها فكر قاسم أمين ، والتى جعلتنا نذهب إلى القول بأنه أكثر من شخصية واحدة .. فهناك قاسم أمين المسلم المتطرف بل حتى المتعصب .. وهناك قاسم أمين الرافض للإسلام ، الضائق به ، المعارض لقاسم الإسلامى فى كل سطر .. وتعال نقرأ للاثنين ، ونقارن ، ونعجب :

قال قاسم أمين فى كتاب «المصريون» :

«ألا يفوق العمل الذى حققه محمد من وجهتى النظر الدينية والسياسية ، فى عظمته وفيما لاقاه من صعاب وما حققه من نتائج ، كل ما أفرزه العقل البشرى فى الماضى والحاضر ؟» .

بل ويخترق قشرة التخلف التى وقفت عندها ديدان المستشرقين ورجال الاستخبارات الغربية من المبشرين والمنظرين وتلاميذهم ، يخترقها المفكر الإسلامى قاسم أمين لينفذ إلى جوهر الإنسان المسلم المتفوق بتعاليم دينه فيقول : «غير أنه تحت هذه القشرة من وحل الفقر يتجلى الجسد نظيفا دائما بفضل الوضوء خمس مرات كل يوم . فقد أشاع الدين الإسلامى النصائح والتوصيات بطهارة الجسد حتى إنه لا يوجد مسلم واحد يحمل أى قدر من القذارة الداخلية» .

وهو الذى قال :

«وما أكثر ما يزخر الماضى بالمعارف ، حتى إنه ليدهشنى أن يذهب الإنسان ليبحث طريق السعادة بعيداً عنه» (المصريون) .

وبعد سنوات سيسخر قائل هذا ، من الذين يرون الفضائل فى التراث أو تاريخنا فيقول :

«عندما يفيض إعجابنا بالأوروبيين ونريد أن نسلى أنفسنا بما يخفف تبكيت الضمير ، نقول إنهم أخذوا كل فضائلهم عنا وعن ديننا ، وعملوا به . وهى التسلية التى حقها أن يكون وخزها فى القلوب أشد من طعن الأسنة والرماح ، أو هى كما يقول المثل «عذر أقبح من الذنب» .

وقاسم أمين فى دور المسلم ، يؤمن ، مثلنا تماما ، بالديمقراطية الأصيلة فى الإسلام النابعة من الإيمان بأننا جميعا لآدم وآدم من تراب .. فلا ذهب ولا فضة فى معادن أو جبلة الناس كما زعم فلاسفة الإغريق ، لتبرير انقسام الطبقات وتميز الأعراق والأجناس . ذلك المفهوم الذى استمر إلى الثورة الفرنسية عندما كان الفلاحون الثائرون يقطعون عنق النبلاء ليروا هل دمهم أزرق فعلا كما ادعى النبلاء على مدى القرون .. لا .. قاسم أمين ـعضو الجماعات الإسلاميةـ يتيه فخراً على الأوروبى دوق داركور بديمقراطية الإسلام وما قامت عليه من إيمان بالمساواة فيقول : «حقا نحن لا نعرف نبلاء بالوراثة ، ولا نبلاء بغير وراثة ، فجميع السكان فى أى بلد مسلم متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو الدين . والإسلام لم يعرف قط امتيازات الميلاد أو الثروة ، وقد سبق بهذا أكثر النظم السياسية ثورية بأكثر من ألف عام».

ويتابع فى نفس الكتاب : «الحق أن أى مجتمع إسلامى لا يمكن أن يقوم إلا على تنظيم ديموقراطى ، فهو ينهض أساسا على فكرة المساواة والإخاء . ولا يتيح فقط للإنسان الذى ينشأ فى أكثر الأماكن تواضعا أن يصل إلى أعلى المواقع ، بل يتيح للرأى فرص الوضوح ، لا يعبأ بآداب المجتمعات الشكلية فى أوروبا والتى تفصل بين الأغنياء والفقراء ، بين النبلاء والعامة ، فالكل داخل فى الكل وامتزاج الطبقات كامل» .

ولكنه عندما ينتكس ، ويخلع الجلابية والطاقية ، ويلبس الردنجوت والقبعة ، وينضم للتجمع ، سيكتشف خطأ التاريخ وخطأ معلوماته فيصرعنا بنص يقول فيه :

«جردت الجمعيات (ربما المجتمعات ؟ ج) الإسلامية على اختلاف الأزمان والأماكن من النظامات السياسية التى تحدد حقوق الحاكم والمحكوم ، وتخول للمحكومين مطالبة الحاكمين بالوقوف عند الحدود المقررة بمقتضى الشريعة والنظام . بل أخذت حكوماتها الشكل الاستبدادى دائما» *.

الشيخ قاسم يقول أو يملى عليه سيان فقد وقع على هذا الكلام باسمه وإن كان — كما قلنا — لم يهتم بترجمته للعربية :

«ثم إننا لا نملك هذه المؤسسة الهائلة المهيبة التى تسمى الكنيسة . وليس هناك شئ يمثل السلطة الدينية وسطنا . إن كل مسلم هو نفسه سلطان روحه . وليست لعلمائنا أو لشيوخنا أية شخصية عامة أو دينية ، وليست لهم من السلطة إلا ما نعترف به نحن لمعارفهم» . «نستطيع أن نؤكد إذن أن كل أمة مسلمة لا تشكل إلا من طبقة واحدة تضم جميع المواطنين .. لهم نفس الحقوق ونفس المزايا ونفس المستوى» .

ألم أقل لكم إنه إسلامى متعصب فى هذا الكتاب !!

حتى حكاية الرق لم يتهوش منها بل رد عليها : «أليس من الجدير أن نلاحظ أن الإسلام كان بعيدا كل البعد عن توسيع أسباب الرق ، كما فعلت التشريعات الأخرى وأنه ضيقها ولم يبق إلا على واحد منها فقط . كما أن المسلمين لم يشاركوا الأمم الأخرى فى آرائها المسبقة المتحيزة عن انحطاط الجنس الأسود الذى ألهم مونتسيكو صفحات خرافية من كتابه روح القوانين ، وأنهم نادوا فى كل العصور بحرية الإنسان دون تمييز ، بسبب الجنس أو اللون» .

ثم هو يؤمن بتميز الحضارات بل وحتمية تفوق الأصالة الإسلامية على التغريب .. على الأقل فى هذه الصفحة :

«ان للمسلم أفكاراً عن كل شئ تختلف عن أفكار الأوروبى عن هذه الأشياء ، حتى ان ما يلائم أحدهما لا يلائم الثانى إلا نادرا . ثم إن الشئ النافع والطيب يمكن أن يتشكل

---

* تحرير المرأة .. وقد ناقشنا هذه النقطة فى الجزء الخاص بعبد الرازق من هذا الكتاب .

فى صور عدة . وإذا كانت توجد اليوم حضارة إسلامية خالصة إلى جانب الحضارة الأوروبية ، فإن الأصالة هى الظافرة » .

كيف فسد هذا الفتى فأصبح يعتبر التمدن هو القضاء على الأصالة وإلغاء التميز ورفض تعدد الحضارات فنراه يقول : « من هذا يتبين أن نتيجة التمدن هى سوق الإنسانية فى طريق واحدة » .

وأظن أن الشوق قد اشتد بالقارىء لمعرفة رأى الشيخ قاسم أمين فى الأكاذيب التى يروجها الغربيون عن وضع المرأة فى العالم الإسلامى ، والتى للأسف نسى أنه فندها مرة فعاد بعد سنوات ، وجمعها فى كتاب ونسبها إلى أفكاره هو .. وكأنه أبى إلا أن يثبت صدق مقولة : « من عاير أخاه برضع لبن كلبة لم يمت حتى يرضعها » .. ماذا قال الشيخ قاسم فى الرد على دعوة تحرير المرأة التى نادى بها الدوق داركور :

« على أن الخطأ المطلق أن يقال ان المرأة فى مصر حبيسة الدار ، فجميع النساء يخرجن فى جميع ساعات الليل والنهار مثل الرجال ، ويتنزهن وحيدات أو فى رفقة صديقاتهن ، يقمن بالزيارات ويستقبلن زيارات بانتظام ، يدخلن المحال لشراء حاجاتهن ويتجولن فى الأسواق ، ويترددن على أماكن التنزه ، ويسافرن أحيانا وحدهن . هانحن أولا بعيدون عن الصورة المعتمة التى رسمها لحياتهن دوق داركور حين قال : « إننا لا نتصور عقابا ننزله بالأشرار فى بلادنا أقصى من أن نفرض عليهم مثل تلك الحياة » . وموجز القول ، أن كل ما نستطيع أن نفعله نحن الرجال تستطيع النساء فعله بل ويفعلنه ، وكل ماهو مباح لنا ، مباح لهن . وكذلك فإن كل شيء محرم علينا محرم عليهن أيضا ولما كان محرماً علينا نحن الرجال ، أن ندخل إلى مجتمع النساء فيبدو لى من الطبيعى أن يقع نفس التحريم على نسائنا وإننى أكرر من وجهة النظر هذه أن وضع الرجل هنا مشابه لوضع المرأة تماما ورغم ذلك فإن أحدا من الأوروبيين ، لم تحركه طيبة قلبه لأن يرثى لوضعنا نحن الرجال ، ولا هذه الحياة التعيسة التى نعيشها » . (۱۱ج) ويمكن أن تكتب عبارات من هذا النوع : « الرجال فى الشرق عبيد لنسائهم فهؤلاء يغلقن عليهم فى الدور ، وحين يخرجن لزيارة صديقاتهن ، يمنعنهم من متابعتهن ، والرجال مبعدون عن جميع مجتمعات

النساء» نعم ، يمكن أن يكتب كل ذلك دون افتئات على الحقيقة أكثر مما حدث حتى الآن ، صراحة أنا لاأعرف ماذا يفعل الأوروبيون لكى يقعوا هكذا كثيرا فى الخطأ . إننى أعزو هذا إلى زيغ النفوس أكثر مما أعزوه لسوء النية» . (المصريون)

إذا كان هو كاتب هذا الكتاب فمن المؤكد أن نفسه لم تكن قد زاغت بعد ، فقد دافع عن نظام الزواج فى الإسلام ، بل دافع حتى عن تعددالزوجات قال الشيخ قاسم :

«إننى كلما تأملت تشريعنا كلما زاد حبى حقيقة له ، فإنه وحده الذى وضع النظم العادلة بأفضل مما فعل غيره .. ان تشريعنا يستلهم الحديث السامى الذى يقول فيه محمد : الجنة تحت أقدام الأمهات . فهو لا يمكن أن يكون ، مهما قيل ، تشريعا بربريا ، ولا يمكن أن يقر بأية صورة عبودية المرأة» .

ويقول : «من المسلم به عند جميع الأوروبيين أن تعدد الزوجات نظام مفض إلى الفساد ، وتلك هى إحدى الأفكار المسبقة التى تفشل جميع التحليلات المنطقية والوقائع المادية فى التصدى لها» .

« ونستطيع أن نخلص كما رأينا إلى أن تعدد الزوجات قد أقر ليضمن المأوى للمرأة والأبوة الأكيدة الدائمة للأبناء ، إن الطفل غير الشرعى هو نتاج غربى خالص لم يستطع التأقلم فى بيئتنا» .

هذا ما قاله الشيخ قاسم فى كتابه الأول ولكن الخواجا قاسم أمين يعود فيرد فى كتابه الثانى : «تحرير المرأة» على كلامه هذا بقوله :

«تعدد الزوجات هو من العوائد القديمة التى كانت مألوفة عند ظهور الإسلام ومنتشرة فى جميع أنحاء العالم ، يوم كانت المرأة نوعا خاصا معتبرة فى مرتبة بين الإنسان والحيوان .. وتكون فى الأمة غالبا عندما تكون حال المرأة فيها منحطة» .

«وبديهى أن فى تعدد الزوجات احتقارا شديدا للمرأة . لأنك لا تجد امرأة ترضى أن تشاركها فى زوجها إمرأة أخرى» .

الشيخ قاسم يقول : «يتخيل الناس بصفة عامة أن الأطفال الذين يولدون من أمهات

مختلفة يحدث لهم بالضرورة أن يتبادلوا الكراهية ، وأن يتعاركوا صباحا ومساء ، ومع ذلك فإن هذا لا يحدث . والمسألة مسألة تعود . ثم ألا يحدث فى فرنسا أن يعيش أطفال من أمهات مختلفة فى تآلف تام حين يتزوج أحد الزوجين بعد حادث طلاق أو وفاة زوجه» .

والمسيو قاسم يرد : «ثم ان الأولاد من أمهات مختلفة ينشأون بين عواطف الشقاق والخصام .. بل يسرى فى أفئدتهم سم الغش والخديعة» .

.. نحن أمام رجل يتلاعب بالمنطق فيرد على المتعصب الأوروبى بالإسلام .. ويرد على المسلم بمنطق وحجج المتعصب الأوروبى .. أو أمام رجل لم تنضج فكرته فى كتابه الأول وانقلب ظهرا لبطن فى كتابه الثانى .. أو أن الكتابين لمؤلفين مختلفين . الأول ألفه باسمه محمد عبده والثانى أملاه عليه مستشرق أو لطشه هو من مستغرب !

سى السيد قاسم بك سعيد جدا مع السيدة حرمه ، ويعلن ذلك : «اننا نحس جميعا أن لنا نظاما راسخا من الاتحاد بين الزوجين ».

ولكن المسيو كاسم غير سعيد لا هو ولا أى مسلم متزوج فقد اكتشف أو بحث فوجد : «إنى بحثت كثيرا عائلات ممن يقال إنها فى اتفاق تام فما وجدت إلى الآن لا زوجا يحب إمرأته ولا إمرأة تحب زوجها» .

الشيخ قاسم يؤكد : «والواقع أنى لا أرى أى فارق بين الوضع المفروض على المرأة الأوروبية وذلك المفروض على المرأة المسلمة .. فالمرأة الشرقية .. البيت مقرها ، وهى فيه الحاكمة المطلقة ، حقا إنه ليست لدينا سيدات بلاط ، ولا نساء سياسيات ، ولا متحذلقات دعيات تأليف أدبى ولكن هل يعد هذا شيئا سيئا ؟ إننى أجيب على استحياء : كلا . مع أنى لا أذهب إلى حد التأكيد بانحطاط ذكاء المرأة .. فإننى لا أرى الفائدة التى يمكن أن تجنيها النساء بممارسة حرف الرجال ، بينما أرى كل ما سوف يفقدنه ». ويتساءل شأن غلاة المتزمتين : «هل السيدات المؤلفات والسياسيات هل هن حقا نساء ؟»

ومرة أخرى ينفذ الشيخ قاسم أمين من قشرة التخلف العارضة فى مجتمعاتنا ، فينسب جهل المرأة إلى تخلف المسلمين وليس إلى معارضة الدين للتعليم فيقول : «وإذا كان تعليم النساء قد أهمل الآن ، فإنه لم يكن مهملا دائما ، وهو ما يثبته العدد الكبير من النساء الشاعرات والأديبات اللائى لمعن بين المسلمين الأوائل . فما نعيشه اليوم هو وضع عابر ، ولو أمعنا النظر فيما يجرى حاليا لأصدرنا حكمنا بأنه سيختفى قريبا ، وإننى أختلف تماما مع دوق داركور حين لا يرى فى نسائنا إلا ضحايا بائسات لنظام المجتمع الإسلامى ». «ان الوضع الذى أعطاه الإسلام للمرأة هو أكثر تميزا مما تتمناه» .

وينشرح قلبه فيندفع واعظا :

«ان الدين الإسلامى — فى إيجاز — ينطوى على أنقى خلق عرفه الناس حتى اليوم ، والقرآن كتاب يجمع أحسن الأخلاق وعبثا يحاول القارىء أن يجد فيه تلك المشاهد التى يبسطها ..»

ومعذرة لا أستطيع أن أكمل جملته فقد كان مسلما متعصبا !! ويمكن الرجوع للنص فى كتاب «المصريون»

أما عن تأثير الأخلاقيات الإسلامية على المرأة فقال الشيخ قاسم : «إن الأخلاق الإسلامية تخلق رجالا طاهرى الذيل ، قادرين على تخطى أقسى التجارب دون تخاذل ، كما يمنحنا زوجات فضيلات يضعن شرفهن كله فى دعم بيت الزوجية وحسن إدارته» .

أما حين انتكس الرجل فقد نسى كل ما كتبه عن انحلال المرأة الغربية التى خلعت الحجاب فعاد يعلمنا العكس تماما فرأى الفضيلة فى الانطلاق : «والتجارب ترشد إلى أمر يمكن أخذه دليلا على أن الإطلاق أدنى بالنساء إلى العفة من الحجاب» «المرأة التى تخالط الرجال تكون أبعد عن الأفكار السيئة من المرأة المحجوبة» .

معروف أن الطلاق الذى كفلته الشريعة الإسلامية هو هدف أساسى للمحاربين والمحاربات من أعداء الإسلام والمعاديات ، بعضهن أو بعضهم يريد أن نصبح مثل كاثوليك أوروبا ، ولكنهم كالعادة يأتون متأخرين ، فحتى الكاثوليك اضطروا للاعتراف بأن الحياة مستحيلة بغير حق الطلاق ، وبعضهم يريد أن يجرد الإسلام من عنصر تفوق ، وبعضهم لا يريد أكثر من التشهير بالإسلام والترويج ــ خاصة بين النساء ــ انه دين متخلف قهر المرأة وأذلها بالطلاق ، بينما مكنت الأديان الأخرى المرأة من الرجل ، فإذا أنشبت أظافرها فيه مرة استحال إفلاته .. وسنجد الموقفين المتضادين لمحرر المرأة ، الشيخ قاسم مع الطلاق وضد أن نفعل مثل أوروبا فنضعه فى يد طرف ثالث وما يستوجبه ذلك من إكراه وفضائح .. فإذا تقمص دور المحرر الأوروبى هاجم الطلاق واكتشف فيه القطط الفاطسة !

الشيخ قاسم أيد الطلاق وتفاخر بأن الغرب المسيحى ، قد اعترف بضرورته ولكنه طلب بعض التنظيمات « التى لها أصل فى الشريعة والتى أخذت بها قوانيننا بعد ذلك مثل اشتراط النية وإبطال طلاق السكران .. الخ ووقوع الطلاق مرة واحدة مهما كان لفظه ».

وهو ككل النائحات ضد الطلاق ينتهى بالمطالبة بتوسيعه بإعطاء المرأة أيضا حق الطلاق فيقترح أن ! « تشترط كل إمرأة تتزوج أن يكون لها الحق فى أن تطلق نفسها متى شاءت » .

ولا جديد فى ذلك فهو مباح شرعا ومطبق فى مصر واسألوا تحية كاريوكا وصباح . وهذا يذكرنا بفيلم أريد حلا الذى اعتبر ثورة من أجل حقوق المرأة المسكينة المهددة بالطلاق بينما الفيلم يصلح عرضا لمشاكل إمرأة كاثوليكية ، منذ نصف قرن ، فالحل الذى تريده البطلة هو الخلاص من زوجها بالحصول على الطلاق .. !

ولكن قاسم بك عندما انتكس عاد فهاجم الطلاق بالحجج المعتادة والجمل الممجوجة

التى مازالت تتكرر إلى اليوم رغم أن البشرية كلها أقرت حق الزوجين فى فسخ عقد الزواج . هو الذى دافع ـ من قبل ـ عن وضع المرأة المسلمة بل هو الذى استنكر أن يجعل الطلاق فى يد القاضى الذى يسميه الآن مأمور الشرع .. أليس هو القائل :

«أنا لا أفهم أن يقيم إنسان دعوى ليحصل على الطلاق فتلاق الأرواح لا يمكن أن يكون مادة للتقاضى كالتنازع على برميل نبيذ أو جدار مشترك . أية محكمة تلك التى تزعم قدرتها على توجيه قلبى وشد وثاقه ، وهو المتقلب الكثير النزوات .. وماذا يعرف هؤلاء القضاة ؟»

كيف يجمع الله منطقين فى عقل رجل واحد .. إنه أعجوبة تستحق الدراسة لشخصه وليس فكره ..

ويتضح تأثير الفكر المسيحى الأوروبى على أفكار محرر المرأة ، فى احتقاره اللذة الجنسية ، فهو ينتقد الزواج عند المسلمين لأنه بزعمه يهتم بلذة الرجل ويعتبر ذلك شناعة يقول :

«إن الزواج (عند الفقهاء) غايته أن يتمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به وتبع ذلك ما تبعه من الأحكام الفرعية التى رتبوها على هذا الأصل الشنيع» (تحرير المرأة) .

وهذا يؤكد مرة أخرى أن مفهوم التنوير بعيد كل البعد عن مفاهيم العلم والتحرر ، فما من أحد اليوم يرى فى تمتع الرجل بجسم المرأة ليتلذذ به «أصلا شنيعا» أو الخطيئة الأولى . وهو ليس تمتعا من طرف واحد بل تؤكد المعلومات المتوافرة ، أنها هى أيضا تتمتع كثيرا ، مع الاعتذار لنقص معلومات محرر المرأة !

ولا بأس هنا من فائدة .. فقد كان من آلام حركات تحرير النساء فى أوروبا وامريكا ما وصفوه بتحيز اللغة فى الجنس حيث تجعل الرجل هو الذى ينكح المرأة ، وقد توج كفاح حركات التحرير هناك فى السنوات الأخيرة ، بقبول استخدام الفعل للطرفين فتقول المرأة إنها **fucked him** أما فى قرآننا فلم تقم هذه المشكلة فالرجل ينكح المرأة والمرأة تنكح الرجل :

﴿ولا جناح عليكم أن تنكحوهن ..﴾ الممتحنة - ١٠ ﴿حتى تنكح زوجا غيره﴾ البقرة - ٢٣٠ ﴿فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن ..﴾ البقرة - ٢٣٢ وصحيح أن النكاح لغة ، هو الزواج ، ولكن الزواج فى الإسلام كما قال قاسم أمين ساخطا يعنى النكاح بالمعنى الجنسى .

وهو عندما يدخل فى المقارنة بين الرجل والمرأة ، فينحاز لها كما يتصور من خلال تبرئتها من تهمة الشهوة الجنسية ! فيستشهد بقول عالم : «وتمتاز المرأة على الرجل أيضا بأنها اضعف شهوة منه فالحب عند الرجل ميل شهوانى إلى استيفاء اللذة الجنسية ، والحب عند المرأة وداد قلبى غايته امتزاج الروحين» !! (المرأة الجديدة)

وجع روحك .. ديننا وحضارتنا ترفضان هذا الزعم ، وتقران مساواة الجنسين فى الشهوة ، والحق فى الاستمتاع بها على قدم المساواة .. ونحن نصل الى امتزاج الروحين من خلال نشوة الجسدين .. وهذا ما فهمته امرأة بدوية عربية مسلمة فى القرن السابع الميلادى فطلبت الطلاق لمجرد أنها لا تحب زوجها . أما زميلتها فقد ذهبت ابعد مما تجرؤ امرأة فى نيويورك على طرحه اليوم ، مبررا للطلاق .. ألا وهو صغر عضو التناسل عند زوجها .. لو قالت امرأة ذلك فى أوروبا بعد عشرة قرون من صاحبتنا العربية لأحرقت مع الساحرات .. وقد فازت المرأتان المسلمتان بالطلاق لأن ديننا يقر حق المرأة فى الاستمتاع الكامل جنسيا بالحلال .

وقد طالعنا منذ فترة وفى حمى الاحتفال بقاسم أمين ، مقالة لسيدة من جيل أساتذتى (أنا تجاوزت الستين) كنا ونحن صغار نتهمها بالرجعية وأصبحت الآن تقدمية ، أضحكتنا حتى البكاء ، عندما اتهمت الخليفة الفاطمى الحاكم بأمر الله بأنه كان عميلا للاستعمار ، وضنت علينا باسم هذا الاستعمار الذى عمل له أقوى حاكم ـــ فى عصره ـــ فى العالم كله ، وأكثرهم استقلالية .. والذى من استقلاليته وجبروته ادعى الالوهية ، حتى كشفت سره الكاتبة الكبيرة جدا أطال الله عمرها ! واقتبست لنا من مؤرخ كبير اسمه موريس لبلان ، وأنا أعرف أن موريس لبلان هو مؤلف روايات ارسين لوبين! خالتى كانت تقول يارب موتنى صبية لحسن اللى بيكبروا بيخرفوا ، ما علينا المهم انها تنعى الحركة النسائية لأنها تخلت بعد سقوط الست جيهان عن كفاحها من

أجل الغاء الطلاق أو وضعه على الأقل فى يد القاضى فلا يطلق المسلمون والمسلمات إلا فى المحكمة وإذا اقتنعت المحكمة ..

لولا قناعتى بأن الطلاق هو شريعة الله التى اختص بها الإسلام كآخر الأديان لكى تهتدى البشرية بهديه ، وهو ما حدث بعد أن توج كفاح حركات تحرير المرأة فى أوروبا وأمريكا بالنصر ، وأقر حق الطلاق حتى بين أشد المذاهب المسيحية تشددا ، وبات معروفا أن نسبة المطلقات فى أمريكا تتجاوز اضعاف نسبتها فى مصر ، حتى لا يكاد يوجد بيت فى أمريكا ليس فيه مطلق أو مطلقة إلا أسر الكاثوليك والمسلمين .. فأساس الطلاق فى الإسلام هو الاعتراف بحرية الخطأ وحق الرجل أو المرأة فى تصحيح هذا الخطأ ، فى العدول عن اختيار خاطىء ..

الزواج اختيار حر لفردين لا دخل لأية قوة فى اختيارهما ولا طبيعة غير انسانية لارتباطهما ، وهذا لا يتأتى إلا إذا سُلم مقدما بحقهما فى فسخ هذا الارتباط ، متى تبين خطأ الاختيار واستحالة استمراره إلا على حساب إنسانية أحدهما أو هما معا ، أما تصوير الطلاق الإسلامى وكأنه امتياز خاص يتمتع به الرجل أو يتلذذ باستخدامه ، والمرأة محظور عليها الطلاق فهو من التزييفات التى يروجها اعداء الإسلام . فكما يعرف صبيان العوالم ، يمكن أن تكون العصمة فى يد المعلمة . فتطلق متى شاءت وكما يعلم كل رجل فى مصر ما من امرأة تريد الطلاق من زوجها يعجزها ذلك ، إما بتنغيص عيشه أو بمجرد قولها : طلقنى يا بارد .. فإن كان رجلا حقا ، رد على الفور طالق ثلاثا أما إن كان ديوثا أو تزوجها لمال أو بلغ به الكيد حد العيش مع كارهة ، فالقضاء يطلقها . وأفضل للمرأة ألف مرة أن تكون هى التى تلجأ للقضاء تطلب الطلاق من اختيار سيىء فتقول هى ، لا ان يقع العكس ويقول الزوج . ونحن نعرف ما يجرى فى محاكم أمريكا من أجل الحصول على الطلاق . والسبب فى رفض الطلاق فى معظم الحالات هو الصراع على ثروة الزوجين أو احدهما ، والرغبة فى الاحتفاظ بالأولاد . وهذه كلها مسائل نظمها الإسلام فابدع .. ولكن فى أمريكا تجد قضايا الطلاق ، تقوم على تبادل اشنع التهم مما يتفنن فى اختراعه المحامون ، وأروج التهم الآن ، هى اتهام الأب أو الأم بعلاقات جنسية

مع الاولاد . وتخيل أى أسرة يمكن أن تقوم بعد ذلك . فالطلاق مفخرة حضارية إنسانية فى ديننا ولا أظن بعد ما جرى على جيهان وبعلها سيجرؤ متجاسر على الاقتراب من حق المسلمين والمسلمات فى الزواج الحر القائم على حق الارتباط وحق الانفصال . هذه قناعتى ولكننى أحيانا يبلغ بى الضيق أن أتمنى لو أن جهود جيهان السادات ومن سايرها نجحت قبل نصف قرن فى منع الطلاق ، فاستحال على محمد أنور السادات أن يطلق زوجته الأولى .. كنا استرحنا من كل النتائج التى ترتبت على ذلك ! وهناك زعيمة لجمعية مصرية لتحرير المرأة تتلقى الدعم من مؤسسة فورد الامريكية ، وتحارب الطلاق مع أنه ليس فى تاريخنا مستفيدة من حق الطلاق أكثر منها إلا عائشة بنت طلحة ! فالزعيمة استمتعت فى الواقع بالطلاق ثلاث مرات وتحاربه فى الإعلام !

أما الخواجا قاسم فشن حربا على الطلاق والشريعة والإسلام . يقول :

«إن الرجل يمكنه أن يتخلص من عواقب جهله ، بأن يطلقها فى أى وقت شاء أو يتزوج غيرها مثنى وثلاث ورباع ، أما التى تبتلى برجل لا ترضى نفسها بمعاشرته فليس لها إلا الخلاص منه سبيل ، فتزويجها برجل تجهله ، وحرمانها حق التخلص منه مع إطلاق الإرادة للرجل فى إمساكها وتسريحها كيف يشاء ، هو استعباد حقيقى . كذلك إذا نظرنا إلى حالة المسلمين العائلية نجد أنها مجردة عن كل نظام حيث كان الرجل يكتفى فى عقد زواجه بأن يكون أمام شاهدين ، ويطلق زوجته بلا سبب أو بأوهى الأسباب ويتزوج عدة نساء .. وأقل ما كان يلزمهم لرفع ذلك الخلل أن يقروا مثلا أن إيقاع الطلاق وعقود الزواج والرجعة لابد أن تكون بيد مأمور الشرع .. أين هذه الفوضى من النظامات والقوانين التى وضعها الأوروبيون لتأكيد روابط الزوجية وعلاقات الأهلية ؟ بل أين هى من القوانين اليونانية والرومانية» .

ويعلن :

«ونحن لا نستغرب أن المدنية الإسلامية أخطأت فى فهم طبيعة المرأة وتقدير شأنها ، فليس خطئها فى ذلك أكبر من خطئها فى كثير من الأمور الأخرى» .

ويخلص من ذلك إلى طرح الإسلام وكل ما قام عليه :

«فأى شئ من هذا يمكن أن يكون صالحا لتحسين حالنا اليوم ؟»

ولعل هذا السؤال الجهول الذى يطرحه قاسم أمين هو الجواب على من يتساءل ما سر اهتمام بعضهم به والإصرار على نبش فكره الذى واراه الزمن ، ولم يعد له مكان فى مصر الحرة .. فهو لا يمثل حرية فكر ولا وطنية ، ولا حرر المرأة .. وإنما هو نموذج للمصرى أو العربى الذى يريدونه .. ذلك الذى يكفر بدينه وقومه ولا يجد فى تاريخه ولا حضارته ما يفيد . إنه المرتد الذى تنكر حتى لما قاله هو نفسه !

القسـم الثـانى

عـلى عبد الـرازق . .

شـــاهد زور !

الشيخ الماركسى الذى أيد احتلال الروس لأفغانستان ، عندما كتب يؤيد كتاب «السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث» عايرنا ، بشهرة الشيخ على عبد الرازق وكتابه قال : «والتاريخ قديمه وحديثه تخبرنا صحائفه عن ذلك وأقرب مثل نقدمه كتاب الشيخ على عبد الرازق [الإسلام وأصول الحكم] إذ على أثر صدوره ألفت عدة كتب تلعنه وتهاجمه وبعد أعوام قليلة لم يذكرها أحد فى حين أنه ما من بحث جاد رصين أو اجازة دكتوراه أو رسالة ماجستير يكون موضوعها مدنية الحكم فى الإسلام أو أن الإسلام دين ودولة كما يهرفون إلا وكان مؤلف الشيخ عبد الرازق على رأس قائمة المراجع رغم صغر حجمه وعندما يذكر الناس أئمة التنوير فى العالم العربى يجىء الشيخ على عبد الرازق فى أول الصفوف» . «جريدة الأهالى ٢٨ مارس ١٩٩٠» .

وهذا صحيح .. والسبب بسيط وطبيعى جداً ، هو أن أصحاب المصلحة فى فرض كتاب الشيخ على ورواجه مازالوا يسيطرون على العالم العربى .. مايمثله الشيخ على وكتابه هو الطرف الأقوى الحاكم ، وما يمثله الذين يعارضون وعارضوا كتاب الشيخ هم الطرف المقهوز .. والحرب سجال .. ويوم يتحرر الشعب ، يتحرر معه ويه العلم والتاريخ ويأخذ كل مكانه الذى يستحقه .. فما علينا ان أنكر اليوم عالم وأبرز جاهل .. ديننا مطارد وتاريخنا ملعون مفترى عليه .. تأملوا حولكم لمن المنابر الإعلامية .. لمن الصفحات المطولات فى الصحف والمجلات .. لمن الندوات ، والرحلات والمؤتمرات وجوائز على عنتر وفورد وصهيون .. لمن المحاضرات فى جامعات التبشير الأمريكية بل لمن الأرض والهواء والقرار .. فما الجديد ؟ !

وكتاب الشيخ على عبد الرازق ليس له أية أهمية ولا جديد فيه كما سنرى ، عن كتابات المبشرين والمستشرقين وإن هبط عن مستواهم ، لاأهمية له إلا فى أنه بقلم شيخ أزهرى .. فهو حجة وفتنة ووسيلة تغرير ، هو شاهد الزور ، كلما كانت عمامته أكبر وسبحته أطول كانت كذبته أفجر وتأثيرها أبشع ..

وسنقدم خلال دراستنا هذه كتاب الشيخ على عبد الرازق ، وكتاب الإمام الشيخ محمد الخضر حسين .

الأول اشتهر إلى حد الفضيحة !

والثانى لا يكاد يعرفه أحد من الجيل الذى يكتب له نصير نظام كابول .. ولكن ليحكم القارىء عقله وضميره .. ويسأل نفسه من الثورى فيهما .. أيهما الوطنى .. أيهما الأجدر بالخلود ..

أما والله لو انتصرت أمتنا وتحرر شعبنا وعاد ديننا يوجه حضارتنا فسيكتب الخلود للإمام الخضر .. ويلقى بشاهد الزور فى مزابل التاريخ .. أما لو كانت الثانية فما يضير الشاة سلخها بعد ذبحها ! فلندع الشهرة ، وشرب الأنخاب ، فهى اليوم رشوة ، وأسلاب .. ولننتقل لكتاب شاهد الزور : «الإسلام وأصول الحكم» .

لعل خير ما نبدأ به حديثنا عن الشيخ «على عبد الرازق» هو رأى سعد زغلول فيه وفى كتابه ، ولا أظن أن أحداً يجرؤ على اتهام سعد باشا بالتطرف أو التعصب .. وهذه رواية سكرتير الزعيم سعد زغلول :

ــ سألت «دولته» : وما رأيكم فى كتاب الإسلام وأصول الحكم» ؟.

ــ فاستعد «دولته» كما يستعد المحاضر لإلقاء محاضرة ، أو الخطيب لإلقاء خطبة ، ثم قال :

«لقد قرأته بإمعان، لأعرف مبلغ الحملات عليه من الخطأ والصواب . فعجبت .. أولاً كيف يكتب عالم دينى بهذا الأسلوب فى مثل هذا الموضوع ؟ ! وقد قرأت كثيراً للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم فى الإسلام ، حدة كهذه الحدة فى التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق .. لقد عرفت أنه جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته ، وإلا فكيف يدعي أن الاسلام ليس مدنياً ، ولا هو بنظام يصلح للحكم ؟ ! فأية ناحية مدنية من نواحى الحياة لم ينص عليها الإسلام ؟ هل البيع أو الإجارة أو الهبة ، أو أي نوع آخر من المعاملات ؟ ألم يدرس شيئاً من هذا فى الأزهر ؟ أو لم يقرأ أن أمماً كثيرة حكمت بقواعد الإسلام ، فقط، عهوداً طويلة كانت أنضر العصور ؟ وأن أمماً لا تزال تحكم بهذه القواعد . وهى آمنة مطمئنة ؟ فكيف لايكون الإسلام مدنياً ودين حكم ؟ .. وأعجب من هذا ماذكره فى كتابه عن الزكاة ؟ ! فأين كان هذا الشيخ من الدراسة الدينية الأزهرية ؟ .

«إنى لاأفهم معنى للحملة المتحيزة التى تثيرها جريدة «السياسة» حول هذا الموضوع . وما قرار هيئة كبار العلماء بإخراج الشيخ على من زمرتهم إلا قرار صحيح لاعيب فيه ، لأن لهم حقاً صريحاً ـ بمقتضى القانون ، أو بمقتضى المنطق والعقل ـ أن

---

* عن كتاب «سعد زغلول ذكريات تاريخية طريفة» لمحمد إبراهيم الجزيرى عن معركة الإسلام وأصول الحكم : محمد عمارة .

يخرجوا من يخرج على أنظمتهم من حظيرتهم . فذلك أمر لا علاقة له مطلقاً بحرية الرأي التى تعنيها « السياسة » ومهما كان الباعث فإن العلماء فعلوا ما هو واجب وحق ، وما لا يجوز أن تُوجه إليهم أدنى ملامة فيه .

« والذى يؤلمنى حقاً أن كثيراً من الشبان الذين لم تقو مداركهم فى العلم القومى ، والذين تحملهم ثقافتهم الغربية على الإعجاب بكل جديد ، سيتحيزون لمثل هذه الأفكار ، خطأ كانت أو صواباً ، دون تمحيص ولا درس ، ويجدون تشجيعاً على هذا التحيز فيما تكتبه جريدة (السياسة) وأمثالها من الثناء العظيم على الشيخ على عبد الرازق ، ومن تسميتها له بالعالم المدقق ، والمصلح الإسلامى ، والأستاذ الكبير .. إلخ .. وكم وددت أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأي وبين قواعد الإسلام الراسخة التى تصدى كتابه لهدمها .. » .

رحمة الله على سعد زغلول ، لم يكن بالذى ينطلى عليه جهل الشيخ الذى نصبوه إماماً . ولولا أن بنى إسرائيل لا تنتهى أسئلتهم لاكتفينا بهذه الكلمات الحاسمة ، فى وضوحها ، والتى كأنها كتبت اليوم ..

أما ملاحظة الزعيم التى تقول : « فعجبت أولاً كيف يكتب عالم دينى بهذا الأسلوب فى مثل هذا الموضوع ؟ ! وقد قرأت كثيراً للمستشرقين ولسواهم ، فما وجدت ممن طعن منهم فى الإسلام حدة كهذه الحدة فى التعبير ، على نحو ما كتب الشيخ على عبد الرازق .. » فهى ملاحظة صادقة تماماً ..

فالشيخ يكتب بانفعال بل وحقد ! ومما يعزز ملاحظة سعد زغلول هو كثرة ورود عبارات فى كتاب الشيخ من طراز « المخالفين لدينه » .. « قولهم » .. « وعندهم » .. فهو لا ينقد من داخل المؤسسة بل من خارجها ، وكذا بعض العبارات التى أثارت الناس مثل وصفه حكومة أبى بكر بأنها لا دينية ، وهى عبارات مترجمة ، ولم يهتم الشيخ أو عجز عن اختيار اللفظة العربية الأوفق تعبيراً . ولذلك اضطر فى حديث صحفى للاعتذار عنها أو بالأحرى التنصل من معناها الواضح فى كتابه . (أحد الذين يطمعون فى وراثة الشيخ على ، كتب يتهم الخلفاء بممارسة الحق الإلهى للملوك ولكى نفهمها كتبها لنا بالإنجليزية !!) .

اما شهادة سعد زغلول بأن الشيخ على : «جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته» فسنقدم الدليل عليه فى هذه الدراسة .

وسعد باشا على حق فى أن رفض الكتاب لاعلاقة له بحرية الفكر أو الرجعية والتقدمية .. بل حتى قرار هيئة كبار العلماء الذى تشق عليه الجيوب وتلطم الخدود ، دافع عنه سعد زغلول بالحق والمنطق .. فأية هيئة لها الحق فى أن تخرج من صفوفها من يخالف منهاجها ومفاهيمها ومهمتها فهيئة كبار الملاحدة لاتستطيع أن تستبقى فى عضويتها من أشهر إسلامه أو تنصر .. والحزب الشيوعى يفصل كل عام عشرات ممن يخرجون عن التعاليم التى تميزه .. فما الغرابة أن لا تجد هيئة كبار علماء المسلمين ، مكاناً بين صفوفها لعالم يتصدى لهدم قيم الإسلام الشامخة كما وصفه زعيم ثورة ١٩١٩ .. ؟

والوفد ، كما هو معروف ، دافع عن حق الشيخ على فى نشر كتابه وعارض محاكمته بسبب الكتاب .. وهذه هى حدود حرية الفكر .. ولكن أيتام كرومر يصرون على تعريف حرية الفكر بأنها تبنى كتاب الشيخ على .. وإلا فنحن رجعية ومهلبية كما قال الخميسى رحمة الله عليه فنكل به عبد الناصر .

وما كان يخشاه زعيم الأغلبية وحذر منه ، وهو انحياز الشباب الجاهل لهذا الفكر المنحرف والجهول بتأثير التضليل الذى تقوم به جريدة السياسة تحت شعار حرية الفكر ، هو عين ما تحقق ، وعين مايجرى الآن .. بعد أن حلت مجلة حوار وصبيتها محل جريدة السياسة فى الترويج للكتاب «والثناء العظيم على الشيخ على عبد الرازق ، ومن تسميتها له بالعالم المدقق، والمصلح الإسلامى ، والأستاذ الكبير» .

بصيرة السياسى المحنك اخترق سعد زغلول حجب السنين ورأى مايدبرون .. ومازلنا نود كما ود هو : «أن يفرق المدافعون عن الشيخ بين حرية الرأى وبين قواعد الإسلام الراسخة التى تصدى كتابه لهدمها ..» رحمة الله عليك ياابن ثورة عرابى وشيخ ثورة ١٩١٩ وزعيمها .

ونبدأ البحث عن أمر الشيخ بقولنا : فحوى دعوى الشيخ هى أن النبى لم يكن حاكماً وما ينبغى له وأن مهمته اقتصرت على النبوة ، فهو لم يقم دولة ، ولا مارس شيئاً من أمور الحكم .. وهنا نطرح سؤالاً للببغاوات ممن يرددون كلامه : إن كان ذلك صحيحاً ، وتوفى رسول الله وهرع الأنصار بزعامة سعد بن عبادة ، إلى السقيفة ينتخبون خليفة .. هل كان فى نيتهم وتصورهم أنهم ينتخبون نبياً .. ؟ ! ذلك هو السؤال الذى نطالبهم بالإجابة عليه . فإن قالوا نعم ! اجتمع الأنصار ليختاروا من بينهم نبياً ! حولنا أوراقهم إلى مفتى الجهاد .. وإن استعاذوا بالله ، وقالوا حاشا لله أن يبلغ الجهل بالأنصار ومن لحق بهم من المهاجرين هذا المبلغ من الجهل .. عندئذ يحق لنا القول ان الأنصار اجتمعوا لينتخبوا أميراً ، حاكماً ، رئيساً . ولحق بهم المهاجرون ، يقولون إن هذا الأمير هذا الخليفة ، يجب أن يكون من قريش .. وتراجع الأنصار يقترحون ، كما قال قائلهم : منا نبى ومنكم نبى .. أستغفر الله أقصد منا أمير ومنكم أمير .. وهذا لا يعنى إلا أنهم قد اجتمعوا لانتخاب أمير بدل الأمير الذى قبض .. وهنا نطرح سؤالاً آخر .. هل يمكن القول ان على عبد الرازق ومن اتبعه اعلم بالوضع فى المدينة وبصفة رسول الله ، من المجتمعين فى سقيفة بنى ساعدة ورسول الله لا يزال مسجى لم يدفن بعد ..؟ إن قالوا ذلك حولناهم إلى مستشفى المجاذيب . وإن شهدوا بأن أهل مكة والمدينة أعلم بشعابها .. بطلت كل دعاوى على عبد الرازق وكتابه . فالمسلمون عرفوا وعاشوا فى ظل الدولة التى أقامها الرسول فى المدينة .. وخشوا من انهيارها بوفاته فهرعوا ينتخبون من يكمل دوره كحاكم ، كرئيس ، كأمير .. أى أن المسلمين عرفوا النبى حاكماً ومن ثم أرادوا استمرار حكومته باختيار خليفة للحاكم وليس للنبى .. فكل ما دبجه على عبد الرازق وتوارثه المبشرون بدعوته باطل وملفق وافتراء على حقيقة تاريخية ناصعة ، ومن هنا فهو كما وصفه سعد زغلول بحق « جاهل بقواعد دينه ، بل بالبسيط من نظرياته » .

الحقيقة الثانية هى عن هدف الكتاب وعلاقاته بالحركة الوطنية فى زمنه . فالنصابون من المروجين للكتاب يزعمون أنه تصدى لمؤامرة بريطانيا التى كانت تهدف إلى إقامة الملك فؤاد خليفة للمسلمين ! ولذا فهو كتاب ثورى وطنى ، ومعارضوه هم عملاء للاستعمار والتخلف والرجعية من هنا لحد الصبحية ..

وأنا أعترف أن ترديد هذه الأكذوبة على مدار ٦٥ سنة قد أدى إلى تحجرها حول العقول والافهام بحيث استحالت إلى أسمنت مسلح ، يصعب اختراقه ، خاصة وأن الراقدين تحته يقاومون محاولة إخراجهم إلى النور .. ومع ذلك دعونا نحاول اختراق سور الجهل والتجهيل بأن نسأل سؤالاً : إن كانت بريطانيا العظمى فى سنة ١٩٢٥ وهى أقوى دولة فى العالم ، تحكم الغالبية العظمى من المسلمين ، وأقالت حكومة الوفد وحلت البرلمان وألغت الدستور بمجرد إنذار .. إن كانت بريطانيا هذه ، لها مصلحة وراغبة حقاً فى تتويج الملك فؤاد خليفة ، فهل أبطل خططها وكسر ذراعها .. كتاب الشيخ على ؟ ! لاأظن أن أحداً يقبل التدنى إلى مستوى هذا الزعم !

ونستمر فى التساؤل : مامصلحة بريطانيا فى توحيد المسلمين تحت زعامة مصر التى تكتوى الإمبراطورية بنار ثورتها منذ سنوات .. لقد عانت بريطانيا من الوحدة الوهمية للمسلمين تحت الخليفة التركى خلال الحرب العالمية الأولى ، عندما أعلن الجهاد واستجاب له المسلمون الهنود وبعض الافريقيين .. مما اضطرها إلى الانفاق من مالها وعلمها وخبثها لضرب الخلافة رغم أنها كانت فى أضعف صورها .. أو كما طرح القضية بوضوح إسلامى ـ ثورى ، الشيخ الخضر حسين فى رده على الشيخ على فقال : « فكان لدولة الإسلام فى العهد الأول ولدولته فى العهد الثانى من القوة والسطوة ماقطع مطامع الدول القوية أن تبسط يدها على قيد شبر من بلاد الشرق »* .

وقال : « فالخلافة لاتزيد على مايسمى دولة إلا انها رابطة سياسية تجعل شعوباً (مختلفى) العناصر والقومية يولون وجوههم شطر رايتها بعاطفة من أنفسهم واختيار .

---

* النصوص الواردة فى هذا البحث للشيخ محمد الخضر حسين من كتاب معركة الإسلام وأصول الحكم للدكتور عمارة .

ومن هذه الجهة ينظر إليها بغاة الاستعمار بعين عابسة ويحاول الغر الذى ينخدع ببهرج آرائهم أن يطوى رايتها ويمحو أثرها» .

أليس كرومر هو الذى عرف المقصود من الجامعة الإسلامية أو التمسك بالخلافة بأنه : «اجتماع المسلمين فى العالم كله على تحدى قوات الدول المسيحية ومقاومتها ، فإذا نظرنا إليها من هذا الوجه ، وجب على كل الأمم الأوروبية التى لها مصالح سياسية فى الشرق أن تراقب هذه الحركة مراقبة دقيقة » .. (نقلاً عن طارق البشرى ص١١٥ المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية) .

ترى ماهى المراقبة الدقيقة المطلوبة ؟ !

ألا تعنى العمل بما يكفل نزع فتيلها والتخلص من شرها .. ألا يعد كتاب الشيخ ودعواه من أدوات خدمة هذه المصالح السياسية للأمم الأوروبية .. أيليق أن نستجيب لأكاذيب أولاد كرومر الذين يزعمون الآن أن بريطانيا كانت تتلهف وتجهد لبعث وخلق هذه الخلافة أو الجامعة الإسلامية ؟ ! إن كان ذلك كذلك ، فلماذا أثنت التايمس على الشيخ على وتوجت هذا الجاهل بتعاليم دينه ، كما سماه سعد زغلول ، توجته التايمس مصلحاً دينياً ومكملاً للشيخ محمد عبده !!

قالت التايمس .. «أما الشيخ على عبد الرازق فهو خلف الشيخ محمد عبده وقاسم بك أمين فى آرائهما الفكرية السامية .. وقد استطاع الشيخ محمد عبده ، بفضل نفوذ اللورد كرومر ، أن ينجو من المطاعن الكثيرة ومن عداء السراي ، ولم ينل المصلحون الآخرون أنصاراً..»*

والتايمس إذا تكلمت فى ذلك الوقت فهى بريطانيا .. بل هى تعبر عن بريطانيا أكثر من بعض الوزراء فى لندن أو الموظفين الانجليز فى القاهرة .. فرأي الشيخ على فى الخلافة على هوى بريطانيا .. وهى تريد له الحماية كالتى أسبغها كرومر على محمد عبده لإصلاح الإسلام والنهوض به .. مش كده ولا إيه .. !!

---

* عمارة نقلا عن برقيات الأهرام فى ١٦ سبتمبر ١٩٢٥ .

والتايمس تتفق فى تمجيد الشيخ مع أصحاب المقتطف والهلال وسلامة موسى وعزيز مرهم .. وأخيراً لويس عوض وبالطبع مراسل مجلة المخابرات الأمريكية حتى ننتهى بمفتى عميل كابول ولا يحمد على مكروه سواه !

المقتطف .. مجلة الاستعمار البريطانى ، الوثيقة الصلة بعد ذلك بالمخابرات الأمريكية من خلال الأخوين روزفلت تقدم الشيخ فى : «باب التقريظ والانتقاد» ، ركزت فيه على أثر جرأة المفكر وأمثاله فى بعث نهضات الأمم ، وذكرت الناس بما دار من المعارك حول أفكار «لوثر» [١٤٨٣ - ١٥٤٦م] و«محمد عبده» وغيرهما من المصلحين فى الغرب والشرق ، فقالت : إن الذى : «ألف هذا الكتاب عالم من علماء الأزهر ، وهو أيضاً من قضاة المحاكم الشرعية ، فعلمه ومنصبه يخولانه الكلام على موضوع قلما يحق لغير أمثاله البحث فيه ». (أرأيت؟! هذه هى أهمية شاهد الزور .. والمنتفع بشهادته يحاول باستمرار إبراز عمة الشيخ والتلويح بها تعزيزاً لشهادته) .

تتابع المقتطف :

«وقد اطلعنا على بعض ما كتبته صحف الأخبار فى انتقاده فأغرانا ذلك بمطالعته ، فذكرتنا الضجة التى قامت على مؤلفه بالضجة التى قامت على «لوثيروس» زعيم الإصلاح المسيحى ، الذى كان لعمله أكبر أثر فيما يرى الآن من الارتقاء الدينى والأدبى والمادى فى الممالك المسيحية ونظن أنه سوف يترتب على ما كتبه القاضى على عبد الرازق فى كتابه هذا ، ما ترتب على ما كتبه «لوثيروس» وأنصاره فى البلدان المسيحية .. ولم ننس كيف قامت القيامة على المرحوم الشيخ محمد عبده ، ثم خمدت رويداً رويداً ، إلى أن صار يلقب بالإمام الذى يُقتدى به وينسج على منواله»* .

هذا ما كانت تأمله أكبر مؤسسة صحفية صليبية استعمارية فى مصر ، انشقاق فى الإسلام ، مثل انشقاق البروتستنتية .. ولكن كما قلنا ان كتابات هذا الفريق من المتنورين لاأثر لها لا على المجرى العام للفكر الإسلامى ولا حتى شكلت تياراً يؤبه به وهى

---

* عمارة عن المقتطف عدد أغسطس سنة ١٩٢٥ .

لا تتخطى دوائر المؤمنين بها سلفاً من الحاقدين على الإسلام الراغبين لا فى إبادة المسلمين المعاصرين فحسب ، بل يودون لو تمكنوا من التاريخ فأبادوا الإسلام من بدايته ! وإلا فما تأثير كتاب الشيخ .. أرونى مسلماً معتزاً بإسلامه يؤمن بحرف مما فى كتاب الشيخ .. ! أرونى واقعاً تغير به أو ترتب عليه لم يكن قائماً قبلة بقوة المدفعية الأوروبية ، وعملائها من الحكام ؟ !

وسلامة موسى أثنى وهلل فى الهلال .. وأتمنى أن يجرؤ أحدهم ويزعم أن المقتطف والهلال كانتا من الصحف الوطنية ولو حتى المعتدلة ، فى ذلك الوقت .. ! وقد لخص سلامة موسى دعوة الشيخ التى استحق عليها ثناءه فى الآتى : «فإن الأستاذ على عبد الرازق وضع كتاباً قال فيه : إن الخلافة ليست أصلاً من أصول الإسلام ، فحكم عليه العلماء بإخراجه من زمرتهم»* .

وبعد ستين سنة يجتر لويس عوض تطبيب سلامة موسى فيعرفنا بالكتاب هكذا : «وفى هذه الظروف ظهر كتاب على عبد الرازق «الإسلام وأصول الحكم» الذى نادى بأن الإسلام ليس «دينا ودولة» وإنما هو دين فقط وان مبدأ الخلافة دخيل على الإسلام ، فهى لم يرد لها ذكر فى القرآن ، ولا فى الحديث الثابت ولا فى السنة الثابتة حتى ان النبى نفسه امتنع عن ترشيح أحد من صحابته ليخلفه فى قيادة المسلمين . والنصوص الدينية كلها تؤكد أن النبى لم يكن ملكاً أو مسيطراً أو حاكماً زمنياً أى دنيوياً وإنما تؤكد أنه كان رسولاً وقائداً روحياً أو بلغة على عبد الرازق : «إن الإسلام لم يقرر نظاماً معيناً للحكومة ، ولم يفرض على المسلمين نظاماً خاصاً يجب أن يحكموا بمقتضاه ، بل ترك لنا مطلق الحرية فى أن تنظم الدولة طبقاً للأحوال الفكرية والاجتماعية والاقتصادية التى توجد فيها ، مع مراعاة تطورنا الاجتماعى ومقتضيات الزمن . أما فكرتى فى الخلافة فهى أنها ليست نظاماً دينياً ، والقرآن ، كما قلت فى كتابى (لم يأمر بها ولم يشر) ، وقد قلت أيضاً إن الدين الإسلامى برىء من نظام الخلافة ، برىء بالأخص من الأنواع التى

---

* عمارة عن الهلال ـ أكتوبر ١٩٢٥ .

عصفت به وعملت كثيراً على تأخير المسلمين فى سيرهم نحو التقدم سواء من الوجهة الفكرية أو العلمية أو الاجتماعية أو التشريعية . فلقد شلت الخلافة كل تطور فى شكل الحكومة عند المسلمين نحو النظم الحرة ، وخصوصاً بسبب العسف الذى أنزله بعض الخلفاء بتقدم العلوم السياسية والاجتماعية ، فإنهم قد صاغوها فى قالب يتفق مع مصالحهم»* .

وأعتقد أن تلخيص لويس عوض هو أوضح تلخيص للدعوة التى روجها على عبدالرازق !

نعود لبريطانيـا ..

لقد سقطت هذه الخلافة وانتهت فلماذا تسعى بريطانيا لكى تدخل نفسها فى محنة أخرى ؟ ! وهل الملك فؤاد المطواع لها مخلد؟! أو ليست سلطاته دستورياً محولة للحكومة المنتخبة أى الوفد، الذى يمكن ولو فى لحظة أن يستخدم هذا السلاح ضد بريطانيا .. ؟ ! بل حتى لو نجح الملك بمساعدة الانجليز فى التحول إلى سلطان عثمانى مستبد مطلق السلطات .. ماضمانات ولائه للأبد ؟ ! ألا نذكر أن ابنه فاروق قد انحاز إلى الطليان والألمان فى الحرب العالمية الثانية حتى هدده الانجليز بالخلع .. أكانت بريطانيا تريد أن تواجه العالم الإسلامى كله عندما تحاصر قصر الخلافة فى عابدين بالدبابات .. لولا أن أنقذها ــ رغم أنفها ــ كتاب الشيخ على ؟ !

بريطانيا عملت بكل جهد على تحطيم الخلافة فلم يكن من مصلحتها وجود قيادة أو مركز لرعاياها المسلمين ، خارج لندن ..

وقد قال الشيخ رشيد رضا قبل صدور كتاب الشيخ على بثلاث سنوات : «من البديهى أن إقامة الخلافة الإسلامية يسوء رجال دول الإستعمار ، وأنهم قد يقاومونها بكل ماأوتوا من حول وقوة ، وأحرصهم على ذلك الدولة البريطانية ، ولا أجهل ممن يظنون أنها تود اليوم تأسيس دولة أو دول عربية ، ولو كانت تريد هذا من قبل لكان

---

* ص ٢٨٥ أوراق العمر. لويس عوض .

أقرب طرقه مساعدة أئمة اليمن المجاورين لها فى منطقة عدن على الترك بالسلاح والمال لتنظيم جيشهم والاستيلاء على الحجاز» . «وقد اشتهر لدى الخاص والعام أن الدولة البريطانية كانت ظهيرة للخلافة العثمانية التركية ، وما ذلك إلا لعلمها أنها صورية ، وأنها هى التى تنتفع بإظهار صداقتها لها ، وكان رجال هذه الدولة الداهية أعلم الناس بأن هذه الدولة قد دب فى جسمها الانحلال ، وأنها سائرة فى طريق الفناء والزوال ، وإنما كانوا يحاولون أن تبقى حصناً بين القيصرية الروسية المخيفة بسرعة تكونها ونموها وبين البحر الأبيض المتوسط ، على شرط أن تكون قوة هذا الحصن بما وراءه من المساعدة البريطانية لا بنفسه ، وقد بينا هذا فى المنار من قبل ، وأن الغازى أحمد مختار باشا وافقنا على أن قاعدة الدولة البريطانية فى السياسة العثمانية ألا تموت الدولة ولا تحيا . إن السبب الأول لكون الدولة البريطانية هى الخصم الأكبر الأشد الأقوى من خصوم الخلافة الإسلامية هو أنها تخشى أن تجدد بها حياة الإسلام وتتحقق فكرة الجامعة الإسلامية فيحول ذلك دون استعبادها للشرق كله ..» وقال : «والدولة البريطانية عدوة الخلافة والعرب تعارض هذا وذلك بكل قواها ، وقد كان نصرها الترك على محمد على خوفاً من تجدد شباب الإسلام بدولة عربية ، وهى تعتقد أن الترك لا يجددون حياة الخلافة الصحيحة أبداً ولا ينشرون دعوة الإسلام ، وكان هذا أحد أسباب تأييدها لهم ولخلافتهم فى الجملة .. وكل ما قيل من أن الانكليز كانوا يسعون لإقامة خلافة عربية فى مصر أو الحجاز قبل الحرب الكبرى فهو كذب محض ، ولو فعلت ذلك مصر لاتبعها الحجاز حتما وكذا سورية إذا استطاعت ، بل تتمنى هذه الأقطار اتباعها ولو بدون الخلافة فيها ، ولعل أهل السنة وكثيراً من الشيعة فى العراق لا يأبون هذه الوحدة العربية إذا أمكنت»* ..

ونمضى فى التساؤل .. هل ذكر مصدر واحد أن الشيخ على كان من الوطنيين المتطرفين المحاربين لبريطانيا .. ؟ الرجل كان فى حزب الانجليز .. حزب الأحرار الدستوريين .. حزب معاداة الشعب وضرب الدستور وخدمة السراى غالب الوقت

---

* الخلافة ــ الشيخ محمد رشيد رضا .

والانجليز طوال الوقت . من لحظة انشقاقه على الوفد إلى تلاشيه بسقوط السراى وزوال دار المندوب السامى .. وها هى شهادة محمد حسين هيكل المدافع عن الشيخ على يصفه بأنه : «عالم مسلم مصرى يقول بوجوب ارتباط مصر وانكلترا برباط الصداقة ، ويذهب فى ذلك مذهب المتطرفين» .

فالرجل بشهادة رفيقه ثم زعيمه ، متطرف فى قناعته ودعوته بوجوب ارتباط مصر وإنكلترا .. فمن أين جاءته تهمة الوطنية .. هل لمجرد أنه سب الدين يصبح وطنياً وتقدمياً وعلماً يقاتلون تحته .. ؟ !

ويطرح بعضهم سؤالاً .. لماذا لم تتدخل بريطانيا اذن لحماية المؤلف ؟ !

أولاً ماذا جرى للمؤلف الثرى الذى اكتسب صيتاً لم يستحقه فليس له إلا هذا الكتاب الذى قد عرفنا وسنعرف غثاثته وتفاهته العلمية ، وإن كان متفوقاً فى الإثارة .. ولم يمت حتى كوفىء برد الاعتبار وكرسى الوزارة ..

ثانياً موقف بريطانيا يحكمه أحد اعتبارين أو هما معاً ، الأول : انها تعرف أن أى تدخل لدعم المؤلف كان كفيلاً بإثارة كل القوى الوطنية وفى مقدمتها الوفد ضده ونسفه نهائياً .. وتقول وثائق تلك المرحلة ان خبراء بريطانيا ، نصحوا بالتظاهر بتأييد عودة الخلافة لكى يرفضها المسلمون . وهو ماحدث فعلاً ، عندما أعلن الشريف حسين نفسه خليفة فثار عليه المسلمون جميعاً .. وأصدرت لجنة الخلافة فى الهند تحذيراً للحكومة البريطانية بالابتعاد عن قضية الخلافة وسقط الشريف حسين سقوطاً مروعاً ، وتخلى عنه جميع المسلمين لمجرد شبهة دعمه من الانجليز ..

ونورد هنا نصاً للمستشار طارق البشرى عن موقف مماثل للانجليز قال : «وعندما لاحت بوادر الدعوة للمؤتمر ، أظهر جورست المعتمد البريطانى اعتراضه عليها ، كما أظهر شيئاً من الجفاء تجاه الداعين لها . والحاصل أنه لو كان جورست أظهر أدنى أنواع العطف الصريح على فكرة المؤتمر أو على أى من الداعين له . لكان يقدم أقوى أسباب الفشل للمؤتمر ولردود فعله * .

---

* المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية .

ونفس الشيء بالنسبة لدعوة الشيخ التى رأتها بريطانيا من الأسلحة الاستراتيجية التى تدك صرح الإسلام ويسرى تأثيرها عبر السنين ، ومن ثم فإن التظاهر بعدم التدخل هنا يفيد هذه الدعوى .. بل ورأى الانجليز أن هجوم الملك على الشيخ على سيجمع حوله كل خصوم السراي وفى مقدمتهم الوفد ، مما يعطى كتاب الشيخ الشعبية والنسب الثورى المزعوم والمطلوب ولو للأجيال المقبلة . وهكذا تركوا القصر يضرب الأحرار باسم الكتاب .. وحرصوا على تغيب الحاكم البريطانى عن القاهرة ، ليطلقوا العنان بعض الشيء للقصر ولا يتحملون مسئولية أفعاله فى نفس الوقت» .

وهذا هو أيضاً رأى المستشار طارق البشرى : «ثم بعد أن نجح الوفد ثانية فى انتخابات ١٩٢٥ ، سحبت الحكومة البريطانية اللورد اللنبى من مصر فاستقال فى مايو ١٩٢٥ وترك مصر فى منتصف يونيه ، ولم يحضر خلفه اللورد لويد إلا فى أكتوبر . ووجد الملك الفرصة سانحة من جراء هذا التغيير ليقوى على حساب الأحرار . ثم كان كتاب الشيخ عبد الرازق فرصة سانحة للاسراع بالاجهاز على الأحرار فى الحكم ، بسبب لا يستطيع الانجليز أن يقفوا ضده أو يجادلوا فيه لحساسيته الدينية الواضحة» .

والعامل الثانى هو أن يكون الملك فؤاد وجماعات معينة من رجال الدين كانوا يلعبون لعبة الخلافة لحسابهم فى إطار التناقض المسموح به بين السراى وطموحاتها والانجليز الذين لهم فى النهاية الكلمة الأخيرة . وهذا التناقض المسموح به واحتمال حتى خسارة الانجليز لجولة من جولاته ، عرفه البشرى فى قضية أخرى هى أزمة البطريرك عندما قال : «وإذا قيل إن مسألة البطريركية من المسائل الجانبية التى يمكن الخلاف بشأنها بدون أن يتأثر أو يتهدد السياق السياسى العام ، فإن الصراع وصل فيها إلى درجة عالية من الاحتدام ، وان كلاً من الظهيرين قد ظهر موقفه للعيان بحيث بات من المنطقى أن ينظر كل من السراى والإنجليز إلى نتيجة الصراع على أنها مجال لوزن القوة وقياس النفوذ . وما يحتاج إلى نظر ، أنه فى نطاق العلاقات الإنجليزية الملكية ، كان الأقوى هو الطرف الخاسر فى هذه المسألة . لذلك يقوم الظن ، إما بأن رغبة الإنجليز لم تكن رغبة حقة ، وإما انهم لم يستعملوا كل سلطانهم لإنفاذ رغبتهم لسبب ما» .

وفى قضية الخلافة أطلق الانجليز على القصر ، الشيخ على ومن ورائه الأحرار الدستوريين عملاء الانجليز الأوفياء .. وضربوا أكثر من عصفور بكتاب الشيخ !

ولعل شهادة لويس عوض عن علاقة حزب الأحرار بالإنجليز هى أصدق شهادة ، لسبب بسيط هو امتنانه الشديد لمناصرتهم للكتاب المعادى للخلافة ولو استطاع أن يفديهم بروحه لفعل ولكن ما باليد حيلة فهذه هى حقائق التاريخ التى يعرفها الأطفال ، شهد لويس عوض : «وقد أدخلت أزمة على عبد الرازق حزب الأحرار الدستوريين فى مأزق مع حزب الملك لا مخرج منه إلا بفض التحالف بين الحزبين . فقد كان على عبد الرازق أخا محمود عبد الرازق باشا أحد أقطاب الأحرار الدستوريين . وكان آل عبد الرازق وهم من أعيان المنيا من أهم أركان هذا الحزب منذ أن كان حسن عبد الرازق باشا رئيس حزب الأمة عند تأسيسه فى ١٩٠٦ ، ثم اندمج آل عبد الرازق فى حزب الأحرار الدستوريين عند تأسيسه عام ١٩٢٢ ، واغتيل حسن باشا عبد الرازق بسبب ضراوة الصراع بين عدلى وسعد فى قمة الثورة الوطنية . كذلك كان وزير العدل المطلوب منه فصل الشيخ على عبد الرازق من الهيئة القضائية هو عبد العزيز فهمى رئيس حزب الأحرار الدستوريين . وكان الرأى العام فى إنجلترا يتابع ما يجرى فى مصر لحرص الإنجليز على أن يكون للأحرار الدستوريين دور فعال فى السياسة المصرية بوصفهم «حزب الأعيان» والمثقفين والعقلاء المعتدلين فى الحركة الوطنية المصرية» * .

رجعية الأحرار الدستوريين وعمالتهم للانجليز التى أدت إلى اغتيال أو إعدام الوطنيين لكبيرهم وكبير آل عبد الرازق لا تحتاج لدليل ومن ثم فلا عذر للمؤرخ حسن النية فى الحيرة فى تفسير غضبتهم ، هذه ، لكتاب الشيخ . وعبثاً ينسبها لليبرالية أو العلمانية .. إذ لا يعقل أن ينقلب موقف حزب بالكامل من ليبرالى مستعد للخروج من الوزارة لمجرد رفض الخلافة فى سنة ١٩٢٥ ثم ينقلب إلى النقيض المنحط فى أقل من أربع سنين ، فيطالب باضطهاد الأقباط لتعود الخلافة !! .. صحيح .. الإعلام فى يد المدفع والدبابة ، ولكن قولوا كلاماً يمكن للمستضعفين التظاهر بتصديقه !

---

* ص ٢٩٢ أوراق العمر – لويس عوض .

الأستاذ طارق البشرى يعانى هذه الحيرة : «ولعل أكثر المواقف تبايناً يظهر من مقارنة موقف الأحرار فى ١٩٢٥ عندما آزروا الشيخ على عبد الرازق فى دعوته لزمنية الحكم فى الإسلام ، وبين هذا المقال الأخير (فى جريدة الأحرار) الذى يقول «جاء وقت كانت الأمم الإسلامية فيه تنظر إلى مصر على أنها أليق بلاد الإسلام لقيام الخلافة الإسلامية فيها . وكان التفكير جدياً فى أن تكون هى دولة الخلافة ، وإن كان هذا لم يقع ، فليس ثم ما ينفى أن يحدث فى المستقبل . فإن مصر ليست دولة من دول الإسلام فحسب ، ولكنها إلى هذا أرقى البلاد الإسلامية وأعلاها وأرسخها قدماً فى المدنية وأبعدها سمعة فى العالم ، وأخلق بها بعد أن يتحقق لها استقلالها أن تصبح أقوى الأمم أيضاً وأقدرها على حفظ مكانة الخلافة ...» ثم قالت : «إنه مما يتنافى مع هذا الواقع أن يكون ممثلو مصر فى الخارج «الوزراء المفوضون» من غير المسلمين» .

بل إن هذا التناقض ليس فقط لاحقاً لصدور الكتاب وغضبتهم المضرية دفاعاً عن العلمانية ورفضاً لرجعية الخلافة .. بل التناقض، سابق على الكتاب وربما قبل شهور من صدوره . البشرى يسجل أن الأحرار الدستوريين هم أول من دعا لإقامة الخلافة فى مصر ، ودعا لمؤتمرها .. بل لعلهم أول من طرح فكرة استئناف الخلافة أصلاً فهو يقول : «لم يمض يوم واحد على إلغاء الخلافة حتى بادرت «السياسة» بمهاجمة قرار إلغاء الخلافة هجوماً منها على «مسلك الثورة فى قلب الأنظمة الاجتماعية» . وأكدت أن حق المسلمين فى الخلافة مفتوح بعد أن أسقط الأتراك حقهم فيها ، وأن يبادر زعماء الإسلام فى كل قطر بتأليف هيئات غير رسمية تتولى الاستعداد للمؤتمر ثم يتفقون على موعده ومكانه. ثم خطت خطوة أخرى باقتراح عقد المؤتمر فى مصر بدعوة رسمية توجه له» . ويعلق البشرى مرة أخرى قائلا: «المهم أن الأحرار ، بهذه المبادرات كانوا بعيدين نوعاً ما عن الموقف الذى اتخذوه بعد ذلك عندما نشر كتاب الشيخ عبد الرازق وبعد فشل تحالفهم مع الملك . والمهم أيضاً أنهم فى هذه الفترة الأولى ، اقتربوا من الإمساك بالعنصر السياسى للخلافة فيما يتعلق بصراعهم مع الوفد حزباً وحكومة . فبعد أن اقترحوا تأليف الوفود غير الرسمية لينعقد بها المؤتمر ، اقترحوا تدخل الحكومة المصرية فى الأمر لأنها حكومة إسلامية دينها الرسمى الإسلام ، وذلك فى صدد تأنيب سعد زغلول على سكوته

تجاه هذا الأمر ومحاولة لإظهاره بمظهر المقصر فيه . وحاولوا أن يستفيدوا من رصيد السخط لمصطفى كمال وتوجيهه إلى سعد الذى كان يتمتع بثقة جماهيرية كبيرة «لعل أكبر درس نتعظ به هو انسياق الشعب فى الثقة بفرد من أفراده وإعلائه مرتبة متى وصلت إليها الطبيعة البشرية قل أن تقدر على ضبط حواسها» .

فهؤلاء الذين أيدوا الخلافة سنة ١٩٢٤ وسنة ١٩٢٩ لا يعقل ولا يتصور أن يخوضوا معركة ضد السراى والانجليز والمسلمين دفاعاً عن العلمانية ! بل وهذا هو رأي البشرى فى موضع آخر من كتابه إذ يقول : «فى هذا الوقت ظهر كتاب الشيخ على عبدالرازق عن «الإسلام وأصول الحكم» فى ابريل ١٩٢٥ . ولم يكن الكتاب هو بداية الخلاف بين الملك والأحرار كما يصور الأمر الدكتور هيكل فى مذكراته ، فإن سياق الأحداث ينبىء عن أن الخلاف بدأ قبل نشر الكتاب ، خلافاً حول نصيب كل منهما فى الحكم . إنما الأكثر صحة أن الكتاب فجر الخلاف القائم وارتفع به تصعيداً . ويفهم من حديث الدكتور هيكل أن الأحرار هالهم رد الفعل العنيف من جانب الملك ، وانه من جانبه استغل الكتاب لضرب الأحرار وتصفيتهم كشريك له فى الحكم وقذفهم بتهمة الإلحاد . فكانت محاكمة الشيخ عبد الرازق وإخراجه من زمرة رجال الدين ، ثم كانت إقالة عبد العزيز فهمى لما تلكأ «دون أن يصرح بالرفض» فى تنفيذ قرار المحاكمة بطرد الشيخ من القضاء الشرعى ، وذلك فى سبتمبر ١٩٢٥ . وانفصم التحالف بين الملك والأحرار» .

ولكن موقف الأحرار ليس وحده المتناقض بل موقف الأستاذ البشرى أيضاً فهو عندما سجل تجرد موقف الأحرار من المبدأية ، أو الليبرالية وذلك فى الصفحات من ٢٩٠ نسى أنه قبل تسعين صفحة جعل موقفهم هذا من الكتاب استمراراً لكفاحهم من أجل مصر العلمانية عندما قال : «وكان الأحرار الدستوريون ، هم خلفاء من بلوروا فى مفتتح القرن العشرين مفهوم الجامعة المصرية فى مواجهة الخلافة الإسلامية ، وكانوا يضمون صفوة من أكثر المفكرين المصريين استنارة ورشداً ودعوة لبناء القومية المصرية ، هم من وقف ضد سعى الملك وراثة الخلافة الإسلامية بعد إلغائها فى تركيا ،

سنة ١٩٢٤ ، فأصدر الشيخ على عبد الرازق كتاب «الإسلام وأصول الحكم» يناقش الأساس الدينى لفكرة الخلافة بحسبانها حكم الفرد تدعمه الشريعة الإسلامية ، ويؤكد زمنية السلطة السياسية ويرفع الطابع الدينى عن الحكومات المستبدة . وكان الشيخ على عبد الرازق من أسرة كبيرة تعتبر من أعمدة الأحرار الدستوريين ، وكان الحزب ذاته قد وقف مع الشيخ يظاهره ضد بطش الملك به ، ففصم تحالفه مع الملك فى وزارة أحمد زيور» .

إن مشكلة هؤلاء الكتاب الذين عملوا فى التأريخ ، هى الافتقار للمنهجية وفى نفس الوقت امانتهم ، ومن ثم فهم لا يحسون التناقض بين ما يجمعونه من حقائق ووثائق بجهد مشكور وأمانة لاشك فيها ، وبين تحليلاتهم التى هى فى الاغلب من الشائعات الرائجة فى الفكر المصرى بفعل الذين يريدون تضليل التاريخ .. وأيضا يمكن القول ان تناقضهم يرجع لعادة تفشت ، وهى نشر مقالات متفرقة فى زمان النشر ومكانه ثم جمع هذه المقالات فى كتاب دون حتى المراجعة .. وكان المؤرخون الكبار لاينشرون كتبهم فى الصحف ويعكفون عليها السنين قبل إخراجها للناس ..

البشرى شهد ان المعركة لم تكن على الكتاب ، ولا على الخلافة بل بالعكس ، اثبت ان الاحرار مع الخلافة — ولو بلسانهم — قبل وبعد الكتاب .. ومع ذلك يعود لمعزوفة الليبرالية والعلمانية .. ونحن نعلم أن الاحرار واسلافهم عادوا الجامعة الإسلامية والدولة العثمانية ، تمشيا واستجابة لسياسة الانجليز التى كانت تريد فصل مصر عن الدولة العثمانية وضمها إلى التاج البريطانى .. ومن ثم كان شعار القومية المصرية بمفهوم الانفصال عن تركيا وقبول الاحتلال البريطانى هو الشعار الذى يخدم السياسة البريطانية ، ولا بأس ان يطلق على أصحابه شعارات براقة مثل ليبرالى علمانى .. الخ هذه الاكاذيب .. لأن الليبرالية — كما قلنا ألف مرة — لاتنبت تحت جناح الاستعمار بل تبدأ بالصدام معه ، والكفاح ضده ، وطلب الحرية منه وفى مواجهته .

وبمجرد ما تغيرت الصورة وظهر الوفد ، حزب الشعب حزب الليبرالية كشف الاحرار عن وجوههم ، فهم الذين نسفوا الدستور وحكموا مع الملك ثم تربص بهم

الملك ، وقرر القذف بهم فى الطريق ، لأنه كان يعلم حجمهم وقوتهم ، وأراد أن تكون له كعكة السلطة كلها ، بعد ما بدا له ان الوفد قد استبعد نهائيا من الحكم بحادثة السردار . فانتهز الملك أزمة الكتاب وما اثاره من غضبة إسلامية ، ليضربهم به ويخرجهم من الحكم . ليضرب النظام الحزبى كله بادعاء أن الأحزاب كفرة .. اعداء الإسلام .. !! وأيضا ليشل تدخل الانجليز لمصلحتهم، وقد كانوا جديرين بأن يفعلوا ، ولكنهم كانوا أذكى من أن يتورطوا فى الدفاع عن هذا الكتاب للأسباب التى ذكرناها .. وهذا ما ذهب إليه الأستاذ البشرى فى موضع آخر من موسوعته ، عندما اثبت ان الخلاف مع الملك كان سابقا على الكتاب ، وان الملك لم تكن الخلافة عنده هى القضية : «والخلافة بالنسبة للملك لم تكن مبدأ ولا عقيدة ، ولكنها سلاح رأى فيه إمكانية تفجير الحكم الدستورى النيابى . وقد أمده مقتل السردار بسلاح ثان» .

ثم عاد فى موقع آخر كما رأينا يثنى على الأحرار .. ويلبرل موقفهم (من الليبرالية) واقرأ مرة أخرى الفقرة التى تقول : «كانوا يضمون صفوة من أكثر المفكرين المصريين استنارة ورشداً ودعوة لبناء القومية المصرية وهم من وقف ضد سعى الملك وراثة الخلافة الإسلامية بعد إلغائها فى تركيا ، سنة ١٩٢٤ ، فأصدر الشيخ على عبد الرازق كتاب «الإسلام وأصول الحكم» يناقش الأساس الدينى لفكرة الخلافة بحسبانها حكم الفرد تدعمه الشريعة الإسلامية ، ويؤكد زمنية السلطة السياسية ويرفع الطابع الدينى عن الحكومات المستبدة . وكان الشيخ على عبد الرازق من أسرة كبيرة تعتبر من أعمدة الأحرار الدستوريين ، وكان الحزب ذاته قد وقف مع الشيخ يظاهره ضد بطش الملك به ، ففصم تحالفه مع الملك فى وزارة أحمد زيور» .

ياحيرة الشباب الراغب فى تعلم تاريخه ما بين فصل وفصل فى نفس الكتاب !! وللتخفيف من هذه الحيرة نرفض تماما قوله : «ان الإنجليز .. كانوا يقفون وراءه (أى الملك) فى مشروع الخلافة» . الإنجليز لم يقفوا خلف الخلافة ابدا .. بل من كتابه هو نورد هذه الفقرة التى تتحدث عن اشاعة انطلقت بعد ١٤ سنة بأن الملك فاروق يريد الخلافة .. فغضبت بريطانيا إلى الحد الذى تطلب من السفارة المصرية إصدار نفى لطمأنة الإنجليز .

يقول البشرى : «وحدث فى يناير ١٩٣٩ أن أم الملك المصلين فى صلاة الجمعة ، إحياء لممارسات الخلفاء وتأكيداً لقيادته أمور الدين والدنيا ، وهللت الصحافة الملكية لهذه البادرة باعتبار الملك أمير المؤمنين . ورأت الدوائر البريطانية فى هذا المسلك خطوة صريحة لتنفيذ مشروع الخلافة الإسلامية ، الأمر الذى دعا السفارة المصرية بلندن إلى إصدار بيان رسمي ينكر عزم حكومة مصر المناداة بفاروق خليفة للمسلمين» .

هذا هو موقف بريطانيا الدائم منذ ريتشارد قلب الأسد ..

ثم ماهو التاريخ الحقيقى للكتاب .. ؟ مؤلفه نفسه حدد تاريخ العمل فيه بعام ١٩١٥ أى قبل الغاء الخلافة بحوالى عشر سنوات ، وقبل تولى فؤاد عرش مصر بعامين .. وقد أثبت الشيخ محمد الخضر حسين ــ وهو خير من فند كتاب الشيخ على ، وشكرا للدكتور عماره أن استخرج رده من مدافن الفكر الثورى التى تواريه فيها قوى التغريب التى تتحكم فى حياتنا ــ أثبت الإمام الشيخ الخضر ، ان الكتاب كان معدا قبل سقوط الخلافة وأدخلت عليه تعديلات أو إضافات بعد سقوطها . قال الشيخ رحمة الله عليه : «لعل المؤلف كتب هذا الباب الثالث الذى هو فى الخلافة من الوجهة الاجتماعية قبل أن يؤلف الباب الأول الذى هو فى تعريف الخلافة والباب الثانى الذى هو فى حكم الخلافة فإنه ذكر فى ص ١١ من الباب الأول رسالة الخلافة التى نشرتها حكومة المجلس الكبير الوطنى بأنقرة ، وهى بالطبيعة متأخرة عن وفاة محمد الخامس ، ونقل فى ص ١٦ عن كتاب الخلافة أو الإمامة للأستاذ محمد رشيد رضا ، وهذا الكتاب أيضاً لم يظهر بل لم يؤلف إلا بعد حركة أنقرة التى ابتدأت بعد وفاة محمد الخامس . وأعجب من هذا أن المؤلف ذكر فى أول سطر من هذه الصحيفة التى تحدث فيها عن محمد الخامس كتاب الخلافة أو الإمامة للسيد رشيد ، فلعله أيضاً ألف شطر الصحيفة الأسفل قبل أن يؤلف شطرها الأعلى» .

فكرة الكتاب والقرار بالتأليف ، بل والشروع فيه وربما الانتهاء منه ، لا علاقة لها بمحاولة الملك فؤاد تنصيب نفسه خليفة ، وان صدر الكتاب فعلا فى هذا الوقت .. والحقيقة أنه منذ اقتراب نذر الحرب العالمية الأولى واتضاح نية تركيا فى الانحياز إلى

جانب المانيا ، أصبح شغل الأجهزة البريطانية الشاغل هو مواجهة الدعاية الألمانية التى ستحاول الاستفادة من لقب ومكانة «الخليفة» فى نفوس رعايا بريطانيا من المسلمين .. وذلك باستصدار فتوى ببطلان خضوع المسلم لحكم الكافرين ، والدعوة للجهاد لنصرة أمير المؤمنين خليفة المسلمين .. الخ ونحن لا نناقش صحة الخلافة العثمانية أو شرعية الجهاد مع الألمان .. فهذه كلها أسلحة حرب عالمية . المهم الحسابات والمواجهات وما ترتب على ذلك .. ومهما قيل فى خفوت صوت الخلافة فقد ثبت تأثيرها ، وبريطانيا قبل ألمانيا استخدمت شرعية الخليفة فى فك الالتفاف حول عرابى ، وغزو مصر . وهناك وقائع تثبت عصيان بعض القوات المسلمة فى جيوش بريطانيا بعد صدور قرار الجهاد ، فى الحرب العالمية الأولى ، واضطرت القوات الإنجليزية لمحاصرتهم ونزع سلاحهم .. ولذلك ليس غريبا ان تنشط أجهزة المخابرات البريطانية لفل هذا السلاح . فخلقوا زعامات مسلمة تجاهر بطاعة الإنجليز ، وان هذه الطاعة لا تمس تدين المسلم ولا تتعارض مع الإسلام ! فكان ظهور اغاخان ، وبعث الزعامات الدينية فى السودان بعدما ضربت بوحشية فى البداية ، وتضخيم حكاية الهاشمية ، وبعث فكرة قصر الخلافة على القرشى ، وانها هى الشرط الشرعى للخلافة ، وخليفة تركيا بالطبع ليس هاشميا ولا قرشيا .. وكانت هذه المواقف بحاجة إلى نظرية ، تغطيها ، إلى فتوى شرعية تنفى ان الخلافة من الإسلام ، وتنفى أن يكون للدين أية علاقة بنظام الحكم .. فتوى تعلن ليس فقط ان المسلم يمكنه العيش فى صفاء دينى تحت ظل السلطة البريطانية أو الفرنسية أو الروسية ، بل ان دينه يحرم عليه الاهتمام بقضية الحكم .. !! .. لا دخل للمسلم أو الإسلام فى الحكم أبدا .. فالرسول كان مثل عيسى عليه السلام ترك ما لقيصر لقيصر. ولم يتدخل فى الحكم أو القضاء بتاتا .. وسيدنا يوسف كان نبيا ومع ذلك عمل باخلاص فى خدمة فرعون أو «الريان بن الوليد ، ومن بعده كان عاملا لقابوس بن مصعب»* . فماذا يضير الشيخ على وأمثاله من العمل فى خدمة الملكة فيكتوريا أو الملك جورج الخامس أو كليمانصو ابن مصعب ، بل يجب عليهم إخلاص الخدمة لحكومة بريطانيا .. ولهم فى

---

* ص ١١٣ الإسلام وأصول الحكم . على عبد الرازق طبعة دار الحياة .

رسول الله والنبي يوسف أسوة حسنة !! فهذه فتوى ضمن المجهود الحربي البريطاني ، ولا علاقة لها بالملك فؤاد ولا قضية الخلافة ، أما لماذا لم ينشرها فى عام ١٩١٥ فذلك سر قد لا يكشف أبدا ، لأن المخابرات البريطانية لاملفات لها ، ولا قانون يلزمها بالنشر .. واغلب الظن أن الخبير البريطانى ادرك رد الفعل الذى يمكن أن يثيره مثل هذا الكتاب وما يمكن أن يشكله من مادة خصبة للدعاية التركية ـ الألمانية ، فنصح بكتمانه إلى حين .

ولدينا نص فى غاية الأهمية ورد فى كتاب الشيخ محمد رشيد رضا الذى صدر قبل كتاب الشيخ على بثلاث سنوات ، ولكنه يقول إنه علم أن بعض مشايخ مصر كتب خلال الحرب مبحثاً للإنجليز فى الخلافة وإليكم نص عبارته : «وقد عنيت الدولة البريطانية منذ أول زمن هذه الحرب بالبحث فى مسألة الخلافة وطفق رجالها يستطلعون علماء المسلمين وزعماءهم فى مصر والسودان والهند وغيرها آراءهم ليكونوا على بصيرة فيما يريدونه من إبطال تأثير اعلان الخليفة العثمانى الجهاد الدينى بدعوى بطلان صحة خلافته من جهة وبدعوى أن هذه الحرب لا شأن للدين فيها من جهة أخرى ، وقد وجد من منافقى الهند من كتب لهم رسالة باللغة الإنجليزية فى ذلك وأرسلها إلينا ناشرها لنترجمها بالعربية وننشرها فى المنار فعجبنا من جهله ونفاقه ، ولولا المراقبة الشديدة على الصحف عامة والمنار خاصة فى تلك الأيام لرددنا عليه . وقد اطلعنا على ما كتبه بعض علماء مصر لهم فى الخلافة وهو نقل عبارة شرح المقاصد ، وعبارات أخرى فى معناها ، وعلمنا أن بعض العلماء كتب لهم بعض الحقائق فى شأنها» .

على أية حال هذا مجرد ظن .. أما الحقيقة التى اعترف بها الكاتب والتى ثبتت من كتابه فهى انه الفه قبل تولى الملك فؤاد وقبل تطلعه للخلافة فسقط ادعاء الثورية . وإن بقي بالطبع ظروف النشر وما تضمنه الكتاب من نقد للملكية . ومن هنا فنحن لا نفهم ولا نقبل شهادة د/عمارة التى أعلن فيها : «وفوق كل ذلك كان أحد العوامل التى

---

* الخلافة الشيخ محمد رشيد رضا .

افسدت على الاستعمار البريطانى فى مصر والشرق الإسلامى النجاح والاستفادة من «لعبة» الخلافة هذه .. كما سيأتى حديثنا الموثق عن ذلك بعد قليل» .

وبما أن هذا الحديث الموثق لم يأت لا بعد قليل ولا بعد كثير ، بل هو مناقض لكثير مما ورد فى الكتاب من حملة عليه وتأييد لمعارضه فمن حقنا أن نعتبرها من شطحات الموضوعية المفتعلة !

إذا تخلينا عن النظرية التى تقول إن كل من هتف بالإسلام رجعى وكل من سب الدين تقدمى .. أمكن أن نفهم جوهر الصراع فى ذلك الوقت ، بين من يثير الجماهير تحت شعار : ان المسلم لا يجوز له أن يخضع لسلطة غير مسلمة ، أى أن الثورة على الاستعمار الإنجليزى والهولندى والروسى الأبيض والأحمر ، والاستعمار الفرنسى ، الثورة عليهم ليست واجبا وطنيا فحسب بل وفريضة دينية .. وان الجهاد شرع لمحاربة الاستعمار .. يقول الإمام الخضر : «بل الاستعمار الاجنبى دل على أن الجهاد مشروع لحفظ الدين والنفس والعرض والمال ، ويرشد إلى هذا قوله تعالى : ﴿كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلّا ولا ذمة﴾ [التوبة – ٨] .

وبين من يقول لهم ليس على المسلم من حرج إن حكمه كافر أو مستبد أو بلشفى .. بل الحرج كل الحرج ان أصر المسلم على أن يحكمه مسلمون .. بل حتى النص القائل ومن لم يحكم بما أنزل الله .. هو نص خاص باليهود والنصارى وصدر ملحق له أعفى المسلمين من العمل به ، بل وأكثر من ذلك لقد حرم على المسلمين بالذات العمل بهذا النص واللى اعترض انطرد .. حاشا لله أن تكون عزة الإسلام معلقة على إسلامية الحكم أو تحرره !! تأملوا هذا النص من فتوى الشيخ على «المجدد المتنور» : «لا بد لكل أمة من حكومة تباشر شئونها وتقوم بضبط الأمر فيها ، إن الناس لا يصلحون فوضى لا سراة لهم ، ولعل أبا بكر (رض) إنما كان يشير إلى ذلك الرأى حينما قال فى خطبته : «لا بد لهذا الدين ممن يقوم به» .. ان يكن الفقهاء ارادوا بالإمامة والخلافة ذلك الذى يريده علماء السياسة بالحكومة كان صحيحا ما يقولون ، من إن إقامة الشعائر الدينية ، وصلاح الرعية ، يتوقفان على الخلافة بمعنى الحكومة ، فى أى صورة كانت الحكومة ،

ومن أى نوع ، مطلقة أو مقيدة ، فردية أو جمهورية أو دستورية أو شورية ، ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية .. ومعاذ الله ، لا يريد الله جل شأنه لهذا الدين الذى كفل له البقاء أن يجعل عز هذا الدين وذله منوطين بنوع من الحكومة ، ولا بصنف من الأمراء» * .

ثم تأملوا هذا النص : من رد الشيخ الخضر «الرجعى»

«وليس بالعجيب من المؤلف أن يزعم أن القرآن يذهب إلى إقامة حكومة ما ، وسواء بعد ذلك أن تكون دستورية أو استبدادية وجمهورية وبلشفية وغير ذلك .. فعلى فرض أن يكون زمام أمرنا فى يد المؤلف ومن يشاكله فى التفكير ويقع اختيارهم على شكل الحكومة البلشفية ، فإن القرآن — بمقتضى زعم المؤلف — يأذن لنا بأن نمد لهم رقابنا خاضعين ونكون لحكومتهم البلشفية أو اللادينية من الخادمين !!» .. «لا يحق لعالم شرعى أن يقسم الحكومات إلى أقسام يذكر فيها المطلقة والمستبدة والبلشفية ويجعلها من الأشكال التى يصح حمل كلام الفقهاء فى الإمامة والخلافة عليها ، أما المطلقة فكل من ينتمى للإسلام يعلم أن الحكومة الإسلامية مقيدة بقانون كتاب الله ، وأما المستبدة فينبذها وراء ظهورنا قوله تعالى : ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾ [الشورى — ٣٨] والفقهاء يتلون هذه الآية ويقررون قاعدة الشورى ويبحثون عن أسرارها بما فيه الكفاية» .

وخطورة دعوى الشيخ على قد تغيب عن بصيرة الجيل الذى يعيش فى ظل حكومات وطنية ، ولكن يجب أن نذكر أن الفتوى القائلة بأن المسلم والإسلام لا دخل لهما فى الحكم والحكومة ، ان هذه الفتوى ظهرت فى ظل الاحتلال الأجنبى لجميع بلاد المسلمين ، فهى فتوى تخرج الوطنية والكفاح لتحرير الحكم من دائرة الإسلام !

بل إن الإمام الخضر يقتحم أخطر معركة دستورية كانت تدور وقتها وهى .. هل ينفرد الملك بالسيطرة على القوات المسلحة الحامية للدستور أو تخضع هذه للأمة لتكون ضمانة وحماية للدستور وقوة ردع للملك .. هذه قضايا لم يتطرق لها الشيخ على بالطبع

---

* الإسلام وأصول الحكم — طبعة دار مكتبة الحياة .

ولكن الإمام الاخضر يقول :

«وعلى الأمة اليقظة أن تتخذ من التدابير ما يمكنها من مشاركة الخليفة فى تصريف هذه القوة المسلحة حتى إذا خاب ظنها فيه وأخذه الاستبداد بالإثم وجدت الطريق إلى اتقاء بأسه وكف يده أمراً ميسوراً» .

من منهما الثورى ؟! الشيخ على الذى يقرر ان الاستبداد عاهة موروثة فى الحكم الإسلامى أم الإمام الذى يحدد أسباب الاستبداد كالآتى : «الظلم والاستبداد ينشآن عن علتين : أولاهما : أن يحمل الحاكم بين جنبيه أهواء غالبة ونفساً غير زاكية ، وثانيتهما : جهل الأمة وتخاذلها بحيث لا يتحد زعماؤها على تقويمه بالتى هى أحكم وأقطع لدابر الاستبداد» .

وقارن قول هذا الذى دعا للعمل فى خدمة فرعون مثل النبى يوسف بموقف الشيخ «الرجعى» الذى يقول :

«ماجاء فى الشريعة من حرمة الإقامة تحت راية غير المسلم والخضوع لسلطانه قال تعالى: ﴿ومن يتولهم منكم فإنه منهم﴾ [المائدة ـ ٥١] وقال تعالى : ﴿كيف وإن يظهروا عليكم لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة﴾ [التوبة ـ ٨] «ثم ان محمد بن عبدالله ـ صلوات الله ـ عليه وسلامه لم يعترف بسلطة قيصر وأخذ يعد ما استطاع من قوة ليدفع شره ويقوض دعائم ملكه .. لم يرض محمد بن عبد الله ـ عليه السلام ـ أن يقيم تحت سلطان غير سلطان الله ، ولم يرض لمعتنقى دينه الحنيف أن يستكينوا لسلطة غير إسلامية ، وفرض الهجرة والجهاد على ما نقول شهيد. وما ينبغى للمؤلف أن يحشر فى غضون كتابه مثل هذه الكلمة التى تقضى حاجة فى نفس المخالف المُتغلِب، وتبقى فى النفوس أثر الاستكانة إلى أى يد تقبض على زمامها» .

انسوا احقادهم وعداواتهم ، وتخلصوا من تضليلهم .. وتأملوا النصين ، وحكموا الضمير والفهم والمنطق .. من منهما الثورى .. ومن الذى يبرر حكم صدقى وزيور وفؤاد واللنبى ومناحم بيغين وكل طاغية أو مستعمر .. ؟! الذى يقول الإسلام لا يعنيه نوع الحكومة مستبدة أو عادلة أم الذى يرفض هذا القول ، لأنه يمكن «المخالف المتغلب» أى الإنجليز ويحض على «الاستكانة إلى أى يد تقبض على زمامها» ؟!

أيهما الفكر الثورى الذى يقول إن الحكومة الإسلامية لايمكن أن تكون إلا مستبدة .. أم الذى يقول انها يجب أن تكون ديموقراطية لأنه : «ليس فى الشريعة ما يمنع الخليفة أن يفوض جانباً من شئون الأمة إلى وزير ذى علم ورأى وشجاعة وعدل فيمنحه ما كان له من تدبير وتنفيذ . قال الماوردى فى الأحكام السلطانية عند البحث عن وزارة التفويض «هى أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير الأمور برأيه وإمضائها على اجتهاده ، وليس يمتنع جواز هذه الوزارة ، قال الله تعالى حكاية عن نبيه موسى — عليه السلام — ﴿واجعل لى وزيراً من أهلى هرون أخى اشدد به أزرى وأشركه فى أمرى﴾ [طه : ٢٩ — ٣٢] فإذا جاز ذلك فى النبوة كان فى الإمامة أجوز ، ولأن ما وكل إلى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة جميعه إلا باستنابة ونيابة الوزير المشارك له فى التدبير أصح فى تنفيذ الأمور من تفرده بها» . «ولأهل الحل والعقد أن يطالبوا الخليفة بهذه الاستنابة متى رأوا المصلحة قاضية بها ، ولا فرق بين أن يكون المستناب واحداً أو متعدداً» . «فشكل بعض الحكومات القائمة على خليفة ووزراء ومجلس نيابى يجرى انتخابه تحت ظلال الحرية التامة لايخالف الشكل الملائم للخلافة الحقيقية بحال. فالقوة المشروعة للخليفة لا تزيد على القوة التى يملكها رئيس دولة دستورية . وانتخابه ، فى الواقع ، إنما كان لأجل مسمى وهو مدة إقامته قاعدة الشورى على وجهها وبذله الجهد فى حراسة حقوق الأمة وعدم وقوفه فى سبيل حريتها » .

هذه نماذج من أقوال الشيخ على عبد الرازق وجوهر دعوته ، وهذه أيضا نماذج من رد الشيخ محمد الخضر حسين ، الذى اختاره الدكتور عمارة كأفضل رد ، فأعاد نشره مع اراء على عبد الرازق .. أيضيرنا أن يشيد الاستعمار والمبشرون واليساريون عملاء المخابرات الامريكية والروسية بالأول ويتجاهلوا الثانى .. وما ضر الاشراف أن لا يعرفهم هؤلاء أو حتى يتجاهلوهم . الله ورسوله والمؤمنون والتاريخ يعرفونهم !

أيهما الثورى وأيهما الرجعى .. ؟! على أية حال ، على عبد الرازق ليس له كلمة واحدة ضد الاستعمار ، وهو كما شهدت صحيفته متطرف فى الإيمان بارتباط مصر مع دولة الاحتلال ، ومحمد الخضر حسين كافح الاستعمار فى شمال افريقيا ، وهو يضع المواجهة مع الاستعمار فى كل سطر وخلف كل موقف ..

وأخيرا فقد تولى على عبد الرازق الوزارة فى عهد الملك «الصالح» فاروق الأول ابن أحمد فؤاد .. أما الشيخ الخضر حسين ، فكان الذى اختاره لمشيخة الأزهر رجال انقلاب يوليو بعدما خلعوا الملك وأزالوا الملكية .. وإليك ما سجله الدكتور عمارة عن اختياره : «وعندما قامت الثورة المصرية فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كان منصب شيخ الأزهر شاغراً .. فوقع اختيار الثورة وحكومتها على الشيخ الخضر اماما أكبر وشيخا للإسلام ووجها مشرقا لهذه الجامعة العريقة تطل من خلاله على عالمى العروبة والإسلام .. فتوجه ثلاثة من الوزراء إلى منزل الشيخ ، بشارع خيرت ، فى يوم الثلاثاء ٢٦ من ذى الحجة سنة ١٣٧١ هـ سبتمبر سنة ١٩٥٢ م طالبين منه قبول مشيخة الأزهر .. فنهض بالأمانة ما وسعته الطاقة .. وعندما أحس بضغوط تحول بينه وبين تنفيذ ما يريد ، أو تطلب منه تنفيذ ما لا يرضى ، صمم على الاستقالة فى ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٧٣ هـ ٧ يناير سنة ١٩٥٤ م .. قائلاً كلمته الشهيرة : «يكفينى كوب لبن وكسرة خبز ، وعلى الدنيا بعدهما العفاء» .. ولقد ألمح إلى ملابسات استقالته عندما قال : «إن الأزهر أمانة فى عنقى ، أسلمها ــ حين أسلمها ــ موفورة كاملة ، وإذا لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الازدهار على يدىّ فلا أقل من ألا يحصل له نقص» !

فإذا انتقلنا لمناقشة ماجاء بكتاب «الإسلام وأصول الحكم» هالنا ما أدهش سعد زغلول من جهل المؤلف بالإسلام وأصول الحكم معا .. فهو يعالج القضايا بخفة ، وافتئات شنيع على المنطق والتاريخ الثابت الوقائع .. وهو يعتمد على اثارة قضايا وهمية لم تدر إلا فى مخيلته ، واستنادا إلى بيت شعر يعارض به الفقه المتوارث ، وحقائق الممارسة عبر القرون المتوالية .. هذا كتاب هو كما قال الشيخ الخضر فأبدع : «لو التزم أحد على وجه المزاح ألا يقول إلا خطأ ، لسبق لسانه إلى الصواب مراراً ، وربما لا يكون خطأه أكثر من خطأ كتاب الإسلام وأصول الحكم» .

سنجد الشيخ يدور ويلف ويتطاول ويتقاصر ليثبت أن الخلافة ليست من أصول الدين ! وسنجد أنه حتى اليوم توجد بيننا عجماوات تقول إن الشيخ هو الذى اثبت ذلك الكشف ، أو أنه أول من طرحه !

والفتية الذين يدرسون الإسلام يعرفون أن هذا المبحث هو أحد الخلافات الأساسية بين الشيعة والسنة .. قال السنة إنها ليست من العقائد أو الفروض كالتوحيد أو الزكاة أو قطع يد السارق .. ومن ثم لم يرد فيها نص بل هى متروكة لاختيار المسلمين وقرارهم .. وقال الشيعة إنها ــ أى الإمامة ــ من أصول الدين ولذلك لابد أن يكون قد جاء بها الوحى وثبت فيها نص ولا مجال فيها للاختيار .. حتى الذين دافعوا عن الشيخ ــ كما اثبت د/عمارة ــ تمسكوا بهذه البديهية التاريخية المنقولة عن الشيخ محمد عبده : «فالأمة أو نائب الأمة هو الذى ينصبه (أى الخليفة) ، والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه ، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها ، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه» . «وذهبوا إلى أن الشيعة فسقوا حين عدوها كذلك ، فلما قلت للناس فى كتابك ما أجمع عليه أهل السنة غضب عليك أهل الأزهر ، ورموك بالابتداع والإلحاد»* .

---

* عن معركة الإسلام وأصول الحكم .

وقال الإمام الخضر : «إن الإمامة مستخرجة من الرأى وليست مستخرجة من الكتاب أو السنة ..» والجوينى ، إمام الحرمين [٤١٩ ــ ٤٧٨ هـ ١٠٢٨ ــ ١٠٨٥ م] يقول : «إن الكلام فى الإمامة ليس من أصول الاعتقاد» .. والإمام الغزالى [٤٥٠ ــ ٥٠٥ هـ ١٠٥٨ ــ ١١١١ م] يقول إنها ليست من أركان الإسلام الخمسة ، ولا من أركان الإيمان الستة ، ولا هى من أركان الإحسان .. وفوق ذلك ، وتبعاً له ، يقول الإمام الغزالى «واعلم أن الخطأ فى أصل الإمامة وتعينها وشروطها وما يتعلق بها لا يوجب شىء منه التكفير ..»

ويقول الإمام الخضر : «إن الخلافة ليست من نوع العقائد» .. إذ ليست الخلافة زائدة عن إمارة عامة تحرس شعائر الدين وتسوس الناس على طريق العدل . يقول علماء الكلام بأصرح عبارة وأجلى بيان : إن مبحث الخلافة من الأحكام الفرعية وليست من العقائد فى شىء ، ويبدون لوضعها عقب مسائل الكلام عذراً بيناً . قال الكمال ابن أبى شريف فى حواشى السعد على [العقائد النسفية] «والتحقيق أن مباحث الإمامة من الفقهيات ، لكن لما شاع بين الناس اعتقادات فاسدة ، وظهر من أهل البدع والأهواء تعصبات فيها تكاد تفضى إلى رفض كثير من العقائد الإسلامية ، ونقض بعض العقائد الدينية والقدح فى الخلفاء الراشدين ، ألحقت تلك المباحث بالكلام ، وجعلت من مقاصده» .

ولذلك يبدو غريبا أن يؤكد لنا الشيخ على ما هو ثابت فى الكتب والممارسة .. ولكنه يصر على اكتشافه : «كان معروفاً للمسلمين يومئذٍ أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية . لذلك استحلوا الخروج عليها والخلاف لها ، وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون فى أمر من أمور الدنيا لا من أمور الدين . وأنهم إنما يتنازعون فى شأن سياسى لا يمس دينهم ، ولا يزعزع إيمانهم» .

فما الجديد الذى اكتشفته ياشيخ على ؟!

آه !! هنا تبدأ خفة اليد وخلط الأوراق ، تحريفة صغيرة من الحكومة للحكم ..

النبى لم يحدد شكل الحكومة .. ولذا حق للشيخ أن يتوسع قليلًا فيقول .. إذن الحكم كله ليس من الدين !

النبى والإسلام لم ينصا على شكل الحكومة .. ولا على الحكم .. وبتعديل بسيط ينقلك من شكل الحكومة لمبدأ الحكم .. فإذا ابتلعت هذا الفارق ، سحب رجلك خطوة أبعد فتصبح الحكومة التى هى ليست من الدين ، تعنى أن الحكم أيضا ليس من الدين بل ومخالفا للرسالة والنبوة والإسلام !

والفارق قد شرحته واطنبت فيه كتب الفقه والإمامة والسياسة وعلم الاجتماع لابن خلدون بحيث أصبح تكراره ليس مملا فحسب بل إهانة لثقافة المتحاورين .. ولكن ما حيلتنا فى الاصرار على الغباء .. وقديما قيل : آفة الرأى الهوى !

الإسلام كدين يختلف فى قضية الدولة اختلافا تاما مع المسيحية ، وليس هذا ترجيحا ولا مقارنة ، بل توضيحاً لحقيقة تاريخية وعلمية ودينية .. فالمسيحية كما عرضها الإنجيل رفضت أن يكون لها دخل بالدولة أو السلطة أو الحكم .. هكذا فهموا قولته عليه السلام : «أعطوا ما لقيصر .. لقيصر ..» ورفض المسيح ليس فقط أن يقاتل الكفار حتى تبلغهم كلمة الله ، فإما ان يؤمنوا أو يدفعوا الجزية عن يد وهم صاغرون ..المسيح ومن تبعه من الدعاة رفضوا القتال دفاعا عن الدين بل رفض المسيح عليه السلام ، ورفضوا من بعده حتى الدفاع عن أنفسهم .. واستسلموا للقتل والصلب والتعذيب الشديد .. وليس إلا بعد ان اعتنق المسيحية قيصر ، حتى ظهرت الدولة المسيحية والجيش المسيحى ، وشنت الحروب باسم المسيح .. وهذا ما كان عليه حال الدعوة الإسلامية فى مرحلة مكة .. حيث مرت ١٣ سنة لا يملك فيها النبى لا تعيين قاض ولا تنفيذ حكم لأنه بلا سلطة ، ونحن لا نتيقن صحة قول الشيخ الخضر ، انه عليه الصلاة والسلام لم يخضع لسلطة دار ابن الأرقم .. ونتمنى لو أنه وضح هذه النقطة وقدم الأدلة عليها لأهميتها القصوى فى الجدل الذى أثرناه عندما طالبنا بالاجتهاد فى وضع الأقليات المسلمة فى بلاد تحكم بغير الإسلام .. (ألم يكن قبوله صلوات الله عليه إدخال بنى هاشم الشعب عندما قررت قريش مقاطعتهم قبولا لتلك السلطة أو على الاقل رفض

مقاومتها والعصيان لأمرها .. سؤال نطرحه ليسرقه النهابون للأفكار ..) على أية حال بهجرة النبى إلى المدينة ، بمجرد وصوله إلى المدينة أصبح حاكما ، تعاهد وتعاقد مع أهل المدينة من العرب واليهود ، وأصبحت له السلطة الكاملة فى المدينة لا يقضى أمر إلا برأيه ، ثم أذن له بالقتال لحماية هذه الدولة التى اقامها وتولى رئاستها .. رفض أن تكون هناك سلطة فوق سلطة الإسلام .. فوق سلطة نبى الإسلام .. وشكل الجيوش وأرسل السرايا والغزوات .. وقد أحصى الدكتور ممدوح حقى ــ أحد الذين ردوا على الشيخ ــ للنبى «٩١ معركة عسكرية» ..

وكان رسول الله يجود بأنفاسه وهو يكرر أنفذوا بعث أسامة .. فمن كان يوصى وما يعنيه فى بعث اسامة وقد بشره الله بأنه أكمل له الدين ؟! هل نحتاج للقول بأنه كان يفكر فى الدولة ويعرف استمرارها ، ويأمر بانطلاق البعث لحماية هذه الدولة .. بل إن النبى عليه الصلاة والسلام لم يغادر المدينة ، مرة واحدة ، إلا بعد أن ولى عليها نائبا له عثمان وعلى وابن أم مكتوم أكان هؤلاء ينوبون عنه فى النبوة .. أم فى الحكم ؟! هل حقا تدهور مستوانا حتى نعتبر هذا النقاش فتح الفتوح العلا .. (لا أستطيع هنا أن أمنع نفسى من التعليق على صورة هزلية لكاتب اشتهر مثل شهرة الشيخ على ، وعبد الكريم خليل ، يؤكد أن هؤلاء الذين عينهم النبى ليخلفوه فى المدينة أثناء غيابه كانت مهمتهم تنحصر فى رعاية شئون أهله فقط ومحظور عليهم بتاتا ممارسة أى عمل أو سلطة أو اتخاذ أى قرار .. فالنبى يخرج للقتال لا يعنيه إلا أهله بنته واحفاده وزوجاته أما أهل المدينة فسائمة لا يهم بهم ، وعندما عين على بن أبى طالب وخرج هو لغزوة مؤته .. لو حدث وهجم الروم على المدينة يحظر على سيدنا علي أن يقاومهم وإلا نظرية المستشار تبوظ .. حقا إذا كان ماركس قد قال ان التاريخ يكرر نفسه مرة كعمل عبقرى ومرة كمسخ تقليدى ، فهو فى البلدان المتخلفة مسخ ولو كرر نفسه ألف مرة !) .

الإسلام يختلف عن المسيحية فى أنه جاء ليقيم دولته ، وان هذه الدولة هى المؤسسة الوحيدة فى الإسلام أو أهم مؤسساته .. ليس فى الإسلام كنيسة بل دولة .. وبدون دولة تسقط الحكمة فى تميزه بتشريعات خاصة مثل الحدود .. فمن الذى سيطبق حد

السرقة إذا رفضنا فكرة الدولة ، أو قبلنا أن تكون دولة يحكمها من شاء حتى من الذين تتعارض عقيدتهم وتشريعاتهم مع الحدود الإسلامية .. ومن الذى سيجمع الزكاة ويوزعها .. ومن الذى سيحمى حرية العقيدة .. هذه الحقائق كلها كانت واضحة بلا لبس أو ابهام فى ذهن المسلمين فور وفاة النبى ، فتهارعوا لضمان استمرار الدولة ، وقد عرفوا أن الوحى انقطع إلى الابد .. وأنهم يقيمون أو يستمرون بالشق الزمنى الدنيوى من دولة الرسول .. وهم يعلمون أن النبى لا حدد اسم الخليفة ولا فرض تحديدا واضحا لشكل الحكومة المطلوبة ..

وسنجد الشيخ على والشيعة ، قد اتفقا فى التركيز على « الوصية » وان اختلفا فى انكارها واثباتها وبالتالى فيما يترتب على ذلك :

فالشيعة يعتبرون الإمامة من العقيدة .. وبهذا الغلو فى صفتها ، كان من الطبيعى أن يتساءلوا .. هل من المعقول أن يكون الأمر على هذا القدر من الأهمية ولا يوصى فيه النبى بل يترك الناس حيارى .. والرد الذى قاله السنة هو من صميم السؤال بعد قلب المعادلة .. النبى لم يوص — وذلك بشهادة كل الأدلة والوقائع — فهى متروكة لاجتهادنا لأنها ليست من العقائد الثابتة ، ومن ثم تحتاج إلى تحديد قاطع ، والتى لا مجال لاجتهاد فيها يتناسب مع الزمن لأنها ثابتة لا تتغير .. أما الشيخ على فاستخدم نفس الحجة بالمقلوب قال : « فكيف إذا كان من عمله أن ينشىء دولة يترك أمر تلك الدولة مبهماً على المسلمين ، ليرجعوا سريعاً من بعده حيارى يضرب بعضهم رقاب بعض وكيف لا يتعرض لأمر من يقوم بالدولة من بعده ، وذلك أول ما ينبغى أن يتعرض له بناة الدولة قديماً وحديثاً » !

والرد على هذا الخبل من شقين ، شق وضحه الشيخ الإمام الخضر حسين بالمفهوم الإسلامى الذى يتعلم منه الاشراف من الثوريين والتقدميين .. إذ قال : « ترك النبى — عليه السلام — المسلمين على بينة من أمر إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة الدنيا ولم يبق سوى أنه لم يعهد بالخلافة لأحد بعينه . والحكمة فى عدم تعيين من يقوم مقامه ، تعليم الأمة المسلمة أن منصب الخليفة يرجع إلى اختيارهم ، وهذا مبدأ من مبادىء الإسلام

المفرغة على قالب الحرية . ولكن المؤلف ينظر إلى سيرة الرسول ـــ عليه الصلاة والسلام ـــ بمرآة تعكس الحقائق وتريها له فى صبغة غير صبغتها الحسنى» .

ونحن نضيف أن هذا المجهول أو المزيف يصور لنا الأمر وكأن النبى صلوات الله عليه يقيم دولة على طراز وليم الفاتح أو معاوية أو محمد على .. أهم ما يعنيه هو من سيرثها من بعده ! بل لعلنا لو وجدنا للشيخ نصا بولى العهد لعاد يسأل ولماذا لم يذبح النبى جميع المنافسين ليخلو لوريثه الأمر كما يفعل السلاطين ليستقيم لوريثهم الامر ! .

ألا ما أعجب أمة ترى فى فكر هذا الملوكى ، ثورية وتقدما ، وتصف بالرجعية من قال لهم ان اختيار الحاكم يرجع لاختيار الأمة !!

الرسول هو مؤسس دولة المسلمين .. كل المسلمين لكل العصور .. ولو عين خليفته ، لأصبحت هذه الصيغة ملزمة لا فكاك منها لأنها سنة .. وهو ما لا يتفق مع طبائع الأمور وتغير الشعوب والعصور .. فهذه الحكمة الرائعة فى الإسلام تنقلب إلى نقيصة فى العقل المر المريض .. وإلا كان علينا أن نقبل زعمه بأنه مادام النبى لم يعين ولى العهد فهو لم يقم دولة ولا كان يريد دولة ولا كان على المسلمين أن يقيموا دولة ، ولا عليهم ان فقدوا دولتهم وحكومتهم وحكمهم الإنجليزى والمالطى !

وبنفس المنطق يسقط زعم الشيخ أنه لو كان النبى يؤسس دولة لترك لها دستورا مفصلا ونظاما قضائيا من طراز الموجود حاليا فى فرنسا . لقد رد الإمام على ذلك فأغنانا عندما قال : «ومن مثل هذه النصوص تعلم أن أخذ الأمم الإسلامية بحكومة واحدة لا يقتضى توحيد قانونها السياسى أو القضائى ، بل يوكل أمر كل شعب إلى أهل الحل والعقد منه ، فهم الذين ينظرون فيما تقتضيه مصالحه ، ولا يقطعون أمراً حتى يشهدهم من أوتوا العلم بأصول الشريعة لئلا يخرجوا عن حدود مقاصدها ، فالتشريع الإسلامى قائم على رعاية المصالح ، وما هى إلا المصالح التى توضع فى ميزانه المستقيم ، وهذا الميزان المستقيم ، لا يبخس شعباً من الشعوب مصلحته التى يشهد بها العقل السليم ، ولا يفصل حكماً واحداً يجريه على كل شعب وفى كل زمان ، إلا إذا لم تختلف فيه مصالح الشعوب ، فإن اختلفت اختلافاً يعقله العالمون فلكل شعب حكم وسياسة ، وذلك تقدير العزيز العليم» .

المسألة لاغموض فيها .. النبى مارس كل مهام الحكم ولكنه كان يعلم أنه لا يقيم دولة عائلية ولا دولة محدودة الزمان والمكان .. ومن ثم لم يتخذ إجراء يشكل قيدا على حركة التاريخ وتطور ظروف الزمكان ..أو يوقف المسلمين ولو بعد ألف سنة ، حائرين بين النص والواقع .. لاتوجد وظيفة من وظائف الدولة أو الحكم لم يمارسها الرسول وحكومته فى المدينة .. من القتال وما يستلزمه من تجنيد وتدريب وتخطيط ، ما بين خطة هجومية كما فى بدر وأحد . أو دفاعية ، وما يستلزمه ذلك من حفر الخنادق .. أو محاصرة للعدو كما فى غزواته مع اليهود ، وتموين وتمويل ومتابعة وما يصاحب الحرب من مفاوضات وتخابر وصلح وتعاهد .. كذلك نفذ الرسول العقوبات الجنائية التى نزل بها القرآن وسن هو فيما لم ينزل به ، فاقتص وجلد ورجم وقطع .. وسن السنن التى تفصل الجزية والزكاة وجمعها من الخاضعين لسلطانه طوعا أو كرها ، ثم وزعها فى مصارف الدولة المعروفة ، فرضى من رضى وغضب من غضب .. وعين الولاة والقضاة .. الخ

بل العجيب ان هذا المتناقض إذا أحس بأن وقائع التاريخ تنسف دعواه دار واحتال وتخبل فى جبته ، فهو يعترف بأنه : «كان فى زمن النبى ـ ﷺ ـ عمل كبير متعلق بالشئون المالية ، من حيث الايرادات والمصروفات ، ومن حيث جمع المال من جهاته العديدة ، «الزكاة والجزية والغنائم الخ» ومن حيث توزيع ذلك كله بين مصارفه ، وكان له ـ ﷺ ـ سعاة وجباة ، يتولون ذلك له ، ولاشك أن تدبير المال عمل ملكى ، بل هو أهم مقومات الحكومات ، على أنه خارج عن وظيفة الرسالة من حيث هى ، وبعيد عن عمل الرسل باعتبارهم رسلاً فحسب» .

أحترنا فيك ياسى الشيخ مادمت قد وافقت على أن هذه ليست من أعمال الرسل ـ فى زعمك ـ وانها من أعمال الملوك ومن أهم مقومات الحكومات .. وشهدت أن النبى قام بها .. فإما أن تقبل أن النبى كان حاكما كما كان نبيا .. أو تتقول بأنه قام بما لا ينبغى له وتجاوز حدود الرسالة كما يحددها الشيخ على والخواجة ارنولد(*) .. ترى هل نفترى

* نقل الشيخ على الكثير من أفكاره من كتاب : سيرتوماس آرنولد : الخلافة ـ The Caliphat

على الشيخ اقرأ ماذا يقول :

«ولا يهولنك أن تسمع أن ــ للنبى ﷺ ــ عملاً كهذا خارجاً عن وظيفة الرسالة ، وأن ملكه الذى شيده هو من قبيل ذلك العمل الدنيوى الذى لا علاقة له بالرسالة ، فذلك قول إن أنكرته الأذن ، لأن التشدق به غير مألوف فى لغة المسلمين فقواعد الإسلام ، ومعنى الرسالة ، وروح التشريع ، وتاريخ ــ النبى ﷺ ــ كل ذلك لا يصادم رأياً كهذا ولا يستفظعه . بل ربما وجد ما يصلح له دعامة وسنداً ولكنه على كل حال رأى نراه بعيداً» .

دعنا مرة أخرى من وقاحة اتهام الرسول بأنه مارس غير واجباته ، وأن الشيخ على أعلم بحدود مهام الرسول .. والصيغة القبيحة التى صاغ بها العبارة .. ألم يعترف ويريحنا أن النبى حكم ، وكانت له صفة الحاكم إلى جانب صفة النبى .. فما العجب فى أن يخلفه خليفة فى وظيفته الدنيوية هذه .. وان يعتقد المسلمون أن النبى مارس الحكم لأنه جزء من الإسلام يجب أن يستمر ونحرص عليه كما نحرص على ركن العبادات .. أما قوله ان المالية التى مارسها الرسول والخلفاء لم تكن منظمة على مستوى الدولة الحديثة ، أو كما قال : «وهل من سلامة الفطرة وبساطة الطبع مثلاً ألا يكونِ للدولة من الدول ميزانية تقيد إيرادها ومصروفاتها ، أو لا يكون لها دواوين تضبط مختلف شئونها الداخلية والخارجية ، إلى غير ذلك ــ وإنه لكثير ــ مما لم يوجد منه شىء فى أيام النبوة ، ولا أشار إليه النبى ــ ﷺ ــ» .

فقد رد عليه الإمام فأوجعه ــ لو كان يعى ــ عندما قال : «وقد خاض رجال هذه المالية حروباً فكانوا هم الغالبين ولم يكونوا يوماً فى حاجة إلى قرض داخلى أو خارجى ولم يضعوا على رقاب الأمة ضرائب فادحة مثلما تصنع الدول ذات الدواوين الطويلة العريضة ، فنحن نسميها مالية تؤخذ وتصرف بنظام ، وللمؤلف الذى أشلى قلمه ليلغ فى عرض الحكومة النبوية أن يسميها بما شاء» .

فليست الدواوين هى التى تصنع الدول !!

ولكن لابد أن نلاحظ أن دولة الرسول ، كانت دولة فريدة ، فى ظروفها التى لا تتكرر ولا لها سابقة معروفة فى حينها أو محددة التفاصيل إلى يومنا هذا ، فهى دولة يقيمها وينشئها نبى ، متصل بالسماء .. تتنزل عليه الملائكة ، الطاعة له من جانب المسلمين تستند أساسا إلى الإيمان بأنه رسول الله — وإن كانت هناك فئة أو جماعات ملزمة بالطاعة دون أن يفترض فيها ولا يشترط منها هذا الإيمان ، وهم أهل الكتاب ، الخاضعين لسلطته الدنيوية ..

وهذه نقطة مهمة جدا ، على الاقل فى محاورة على مثل هذا التدنى فى الفكر الذى يطرحه الشيخ على ، لأنه إذا كان الرسول كما يدعى كانت مهمته دينية فقط ، ولا دور له ولا ممارسة خارج اطار تبليغ الدعوة فلماذا طلب طاعة اليهود وألزمهم بهذه الطاعة ، وعقد معهم معاهدة وأصدر بشأنهم دستورا ، ثم قاتلهم لإخلالهم بما تعاهدوا عليه ثم فتح خيبر وفرض عليهم الخضوع لدولته بالجزية والمزارعة .. فهو فى مواجهة اليهود لم يكن نبيا ، بل ليس أكثر من سلطان زمنى ، بل فى تصالحه مع قريش فى الحديبية قبل أن تمحى صفته كنبى ، وان تعقد المعاهدة معه كرئيس للمدينة ، ومن دخل فى عهد محمد .. ومن دخل فى عهد قريش .. الخ ، قوتان زمنيتان .. إلا ان وجود عنصر الإيمان فى مكونات الدولة وحياتها اليومية ، يجعل العلاقة بين الحاكم والمحكومين ، بين الدولة والرعية ذات طبيعة خاصة قد تغيب تفاصيلها عن الذين لا يتعمقون التفاصيل .

ففى مثل هذه الدولة حيث دين يشاد ، ونبى يحكم .. حيث إيمان الرعية وتطهر الحكومة يلغى الحاجة إلى انتزاع التشريعات التى تنظم الحكم والقضاء ، وحيث العلاقة فيها ذات طابع خاص يتسم بالتسليم السعيد والنشوة فى تلقى أوامر السلطة مما يقلل المنازعات ويقلل السوابق الدستورية ، وإن كان التاريخ يؤكد وجود العدد الوفير منها .. ولكنها ليست دولة امريكا التى لا يتفاهم فيها الأزواج إلا عن طريق المحامين .. وإنما هى دولة تؤسسها السماء ويحكمها نبى ..

إلا أننا سنلاحظ أيضا حرص الرسول ، عن أمر من السماء ، بتأكيد الطبيعتين أو الصفتين والفصل بينهما .. صفته كنبى معصوم لا ينطق عن الهوى ، وكل ما يأتى به

بهذه الصفة لا يحتمل الخطأ ولا يقبل المراجعة ممن اختار أن يكون مسلما .. والصفة الثانية ، هى صفته كحاكم يتعرض لما يتعرض له الناس من الخطأ والنسيان وقابلية التصويب .. وبالطبع كان فى قدرة الله أن يجعله حاكما بشرا معصوما .. ولكن المفهوم الخالد للرسالة وللدولة الإسلامية أيضا ، تطلب أن ترسخ مبادىء نقد السلطة وتقويمها ، وافتراض قابليتها للخطأ لأنه بغير التسليم بقابلية السلطة للخطأ لا يمكن قيام ديموقرطية ولا مؤسسات تضمن سيادة القانون ، وردع انحراف السلطة .. فكان لابد أن يكون خطأ الحاكم سنة ، لكى يرتدع الجبابرة ، ولكى ترفض الشعوب أى ادعاء بالعصمة من جانب الطواغيت التى لابد أن تحكمها يوما .. وهكذا كانت الأحاديث من طراز تأبير النخل ، وأنتم أعلم بأمور دنياكم .. وسؤال المسلمين فى حادث الحباب بن المنذر ، وحصار المدينة عندما رغب النبى فى مصالحة المحاصرين . فكان المسلمون يسألون أهذا وحى السماء لا نتقدم عنه ولا نتأخر أم هو الرأى والحرب والمكيدة .. بهذا الوضوح الفائق كانوا يعرفون أن للنبى صفتين .. وان صفته كحاكم أو رئيس بشرى غير معصومة ، وما يصدر عنها من قرارات يخضع للمناقشة والتصويب .. وإن كانت هذه الحقيقة ، تؤكد أيضا صفته كحاكم ، وإلا لما لزمهم طاعته ولا ثارت اطلاقا قضية الصواب والخطأ .. وإلا فبأى صفة يأمرهم خارج صفة الرسالة والوحى إن لم يكن حاكما .. ؟! ولنذكر هنا حديث القضاء فهو قال للمتنازعين بصريح العبارة انه لا يقضى فى نزاعهما بوحى النبوة بل كبشر يعتمد على ما يقدمه كل منهما من حجج .. وقد يخطىء فى الحكم .. فأى سخف أن يزعم زاعم أنه لم تكن له صفة الحاكم .. بأية صفة إذن يحكم بينهم ويلزمهم حكمه ؟!

كذلك يجب أن نضع فى اعتبارنا أنها دولة تتأسس جغرافيا بمعنى أنها بدأت فى أجزاء من المدينة ، ثم سيطرت على المدينة كلها ، وما جاورها ثم على ما يسمى حاليا بالحجاز .. وأخيرا بدأ نفوذها وبعض سلطانها يمتد فى ارجاء الجزيرة العربية .. ومن الطبيعى ان تتفاوت العلاقة ، وتتفاوت السلطة الممارسة فعلا من جانب المركز فى المدينة ، بتفاوت الوجود المادى لهذا المركز القادر على فرض هذه السلطة ، ولابد لكل سلطة من قوة تفرضها ، مهما تفاوتت سلطة الردع هذه ما بين فرق الأمن التى كانت

عند شاوشيسكو ، إلى عصا عمر بن الخطاب التى أخذتها بريطانيا بعد ذلك رمزا لسلطة بوليسها ولكنها سلطة فى الحالتين .. وأيضا بتفاوت نسبة استقلالية المنطقة أو القبيلة التى دخلت فى الإسلام أو التعاهد الجديد ، ومدى قابليتها لهذا النظام .. ولكن الدولة تقام وتتطور وتدعم ، بقدر ما يمكنها ذلك فى ظرف عشر سنوات .. وكان الباقى على الخلفاء .. ولذا فمن باب الشعوذة التعلل بقلة المادة المتاحة فى تأريخ حكم الرسول يقول الشيخ على : «ومما يستأنس به فى هذا الموضوع ، أننا لاحظنا أن عامة المؤلفين ، من رواة الأخبار يعنون فى الغالب ، إذا ترجموا لخليفة من الخلفاء أو ملك من الملوك، بذكر عماله من ولاة وقواد وقضاة الخ ويفردون له بحثا خاصا ، ولكنهم فى تاريخ النبى ، إن عالجوا ذلك البحث رأيتهم يزجون الحديث فيه مبعثرا غير متسق» .

والغريب أنه أثبت رد رفاعة رافع الطهطاوى رائد التجديد والتحديث ، والأفقه فى الدين من الشيخ على ، والأعلم منه بفكر أوروبا .. نقل الشيخ على عن رفاعة رافع الطهطاوى دراسة كتبها أبو النهضة يقول فيها : «إن من لم ترسخ فى المعارف قدمه ، وليس لديه من أدوات الطالب إلا يداه وقلمه ، يحسب كثيرا من الأعمال السلطانية مبتدعا لا متبعا ، وأن العامل على خطة دنيوية ، ليس عاملا فى عمالة سنية ، ويظن أن عمالته دنية ، فلهذا جمعت ما علمته من تلك العمالات فى كتاب يوضح نشرها ، ويبين الأمر لمن جهل أمرها ، فذكرت فى كل عمالة من ولاه عليها الرسول من الصحابة . ثم لخص رفاعة بك ـــ الحديث للشيخ على ـــ الكلام فى الوظائف والعمالات البلدية، خصوصية وعمومية ، أهلية داخلية وجهادية التى هى عبارة عن نظام السلطنة الإسلامية وما يتعلق بها من الحرف والصنائع ، والعمالات الشرعية، على ما كان فى عهد رسول الله ... وعلق الشيخ على هذه الوثيقة المفحمة ، ومن قبلها مقدمة ابن خلدون بقوله : «لاشك فى أن الحكومة النبوية كان فيها بعض ما يشبه أن يكون من مظاهر الحكومة السياسية وآثار السلطنة والملك» .

حاجة زى ما تقول حكومة !

أما قوله بإفراد المؤرخين القدامى الصفحات لولاة وقضاة أبى جعفر المنصور، وقلة

ذلك فى تاريخ الرسول فقول ينبىء عن جهل وخبث نية سابق .. أولا مؤرخو العصر النبوى انشغلوا أساساً فى تسجيل الرسالة أو ما سموه بالسيرة وهى الأساس والأهم.. ثانيا أبو جعفر المنصور كان يحكم الدنيا من الأندلس فى أوروبا إلى وسط آسيا.. والرسول ظل يحكم المدينة وحدها هو واليها وقاضيها أكثر من سبعين بالمائة من عمر دولته ! فكيف يقارن .. وكيف يتدنى إلى حد استنتاج أنه مادامت الوقائع قليلة والولاة يحصون فى أقل من صفحة فهذا يعنى أنه لم تكن هناك دولة ولا حكومة .. بل وإن الحكومة والحكم حرام !!

خلصنا من ذلك أن مبدأ الحكومة هو من صميم الدين ، لطبيعة الإسلام الخاصة التى رفضت ترك ما لقيصر لقيصر والتى رفضت الخضوع لغير السلطة المسلمة ، والتى لم تشرع لحالة الخضوع لهذه السلطة .. ولأن الدين الإسلامى فرض حدودا وأنظمة لا يمكن أن تطبقها إلا سلطة حاكمة .. ولأن النبى حكم .. ولأن أول عمل تبادر إليه الصحابة فور وفاة النبى هو سد الفراغ الدنيوى بتشكيل حكومة .. وهذا هو الفارق بين الإسلام والمسيحية، وإنه لعسف وطغيان بل وفجور أن يطلب من المسلمين أو يفرض عليهم تبنى النظرة المسيحية للعلاقة بين الدين والدولة !! بل ويوصف إيمانهم بأن الإسلام دين ودولة بالتهريف !

أما الحكومة التى اقامها المسلمون واتفقوا واختلفوا عليها ، فهى ليست نصا دينيا بل هى من اجتهاد الصحابة ، ومن تبعهم ، فشكلها غير ملزم ولا أبدى .. الملزم هو قيام سلطة إسلامية توافق احتياجات الزمكان (أى الزمان والمكان كوحدة) وذلك مستحيل إلا إذا ترك الشكل لاجتهاد المسلمين فى هذا الزمكان المعين !

هذه البديهية الراسخة فى الإسلام السنى يطوف الشيخ حولها ويدور مفتشا عن ثغرة ينفذ منها ، لينكر معناها وفحواها ..

فيبدأ بذرف الدمع على الذى اختار أو دبر اختيار لقب الخليفة مكرا وخداعا ليتسللوا منه إلى قلوب العامة ويحكموهم به .. يقول وكأنها لغز أو مؤامرة حيكت فى حزب الأحرار الدستوريين : «لم نستطع أن نعرف على وجه أكيد ذلك الذى اخترع لأبى بكر

لقب خليفة رسول الله ، ولكنا عرفنا أن أبا بكر قد أجازه وارتضاه . ووجدنا أنه استهل به كتبه إلى قبائل العرب المرتدة ..»

وهذه عنده كانت مؤامرة وبداية الشر .. فهو يفتى : «فالخليفة عندهم ينزل من أمته بمنزلة الرسول ﷺ من المؤمنين ، له الولاية العامة ، والطاعة التامة ، والسلطان الشامل ، وله حق القيام على دينهم ، فيقيم فيهم حدوده ، وينفذ شرائعه ، وله بالأولى حق القيام على شئون دنياهم أيضا .. وعليهم أن يحبوه بالكرامة كلها لأنه نائب رسول الله ، وليس عند المسلمين مقام أشرف من مقام رسول الله ، فمن سما إلى مقامه فقد بلغ الغاية التى لا مجال فوقها لمخلوق من البشر. عليهم أن يحترموه لاضافته لرسول الله ولأنه القائم على دين الله .. عليهم أن يسمعوا له ويطيعوا ظاهراً وباطناً .. فولايته عامة مطلقة كولاية الله تعالى وولاية رسوله الكريم ، ولا غرو حينئذ أن يكون له حق التصرف فى رقاب الناس وأموالهم وأبضاعهم . وأن يكون له وحده الأمر والنهى، وبيده وحده زمام الأمة» . الخ مادبجه قلمه المفترى أو ترجمه عن سى ارنولد.

هذا كفر صريح .. أن يقول شيخ ان لبشر من الولاية على الناس مثل ما لله سبحانه وتعالى .. مثل هذه الولاية لم تنسب ولا حتى لرسول الله .. وبداهة ان الخليفة ليست له ولاية رسول الله ، لأن رسول الله يحلل ويحرم .. أما الخليفة ، فهو محكوم بالشرع وبموافقة المسلمين على أفعاله . الرسول لا يعين ، ولا يخلع . والخليفة اتفقوا جميعا ما عدا الشيعة على اشتراط بيعته وإمكانية محاكمته وعزله ، وسنعود لتأكيد جعله بمعنى الولاية فى موضع آخر .

أما انه يحكم فى الأموال والدماء والأبضاع فهى ترد بطريقة توحى وكأنه قاطع طريق أو حكومة شيوعية أو النبيل الاقطاعى الذى كانت له الليلة الأولى .. وإلا فما معنى إيراد هذا القول وكأنه بدعة أو سلطات خاصة للحكومة الإسلامية ! لأن كل حكومة ، دينية كانت أو ملحدة ، تتحكم فى المال والدم والأبضاع .. الحكومة تشرع فى الأموال وتنفذ تشريعاتها والحكومة تنفذ عقوبات الاعدام .. والحكومة كل حكومة

تتحكم فى الأبضاع.. فهى تشرع قوانين الزواج ، ولا يصبح الزواج شرعيا إلا بموجب هذه القوانين ، والحكومة تملك أن تحرم بعض أنواع الاتصال الجنسى أو تحرم الزواج بين فئات معينة ..

وكذلك من اللغو تعداده للسلطات المهولة للخليفة : إن كل الولاة يعينون من قبله ! فذلك هو الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية أو روسيا .. والسفير البريطانى اسمه سفير صاحبة الجلالة.. والحكومة التى كان الشيخ فى خدمتها اسمها حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا فهى حتى ليست حكومة بريطانيا .. الخ هذا السخف الذى لا يليق بفكر ولا بمفكرين .. !

قال الإمام الخضر رضوان الله عليه : «ولم يزد أولئك العلماء أن قالوا فى الخليفة : إنه نائب رسول الله ــ ﷺ ــ وهذا لا يقتضى أن يقال : سما إلى مقام رسول الله ــ عليه السلام ــ وبلغ الغاية التى لا مجال فوقها لمخلوق ! ولو جرينا على هذا الضرب من الاستنتاج لقلنا قال الله تعالى : ﴿ ياداود إنا جعلناك خليفة فى الأرض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيضلك عن سبيل الله ﴾ [ص ــ ٢٦] . فداود ــ عليه السلام ــ بلغ الغاية التى لا مجال فيها لمخلوق ، وهذا الضرب من الاستنتاج باطل بالبداهة ، فليكن ما صنعه المؤلف خارجاً عن الأقيسة الصادقة» .

أما لقب الخليفة فلا حيلة فيه ولا سحر ..

بل نعتقد أن اللفظ جاء عفويا تماما ، دون قصد لهذه الخلفيات التى اخترعها الشيخ ليقيم عليها نظريته .. اغلب الظن نطقت به جارية شعثاء تطحن الشعير ولكنها أوتيت من المنطق ما جعلها تسمى من خلف الرسول خليفة .. عايزه نباهة ديه ؟! فالذى يحل محل رسول الله أو يأتى بعده هو خليفته .. بالعربى كده ولا معنى خفى .. بدليل أنه لما مات أبو بكر أطلقوا على عمر لقب : خليفة خليفة رسول الله .. وقالت كتب التاريخ انهم ضاقوا ذلك .. كلما قام أحد قالوا ياخليفة خليفة .. الخ فذاك أمر يطول ويثقل على الناس إلى أن نادى أحدهم عمر بن الخطاب ، ياأمير المؤمنين ، فأحبوا اللقب وتبنوه على الفور . فلم تكن هناك مؤامرة خلف اختيارهم لقب الخليفة لأبى بكر بل يمكن القول انهم كانوا كارهين للقب لما يفرضه من تعقيد بالتطويل ورحبوا باستبداله .. ولا يكاد

المؤرخ أو طالب العلم يجد أحدا من الملوك وسلاطين المسلمين المستبدين يستخدم لقب الخليفة مثل استخدام لقب أمير المؤمنين بل كانت الطاعة والعصيان يحددهما مناداة الخليفة بلقب : «أمير المؤمنين» .. أو بمصطلح العصر : السلام عليه بالإمارة .. ولما نادى المأمون إبراهيم المهدى بلقب امير المؤمنين هلع إبراهيم المهدى ، وسجد طالبا الرحمة لأنه يعرف أن هذا هو الاسم الأعظم فى البروتوكول السلطانى .. ولقد تراجع لقب الخليفة ، حتى أصبح من شكليات البلاط العثمانى مثل السلطان حامى الحرمين حامى حمى الدين سلطان الخافقين .. حتى وصلنا لخليفة السيد البدوى وهو يسمى أيضا الخليفة !! فأين السر الخاص فى لقب خليفة وخلافه . ؟!

ومن الطبيعى جدا أن يعرّف أبو بكر من يكتب إليهم بصفته .. من هو الذى يكتب إليهم وبأى صفة .. هل كان يجب أن يكتب لهم : من أبى بكر الذى حل محل رسول الله فى الدولة التى لم يقمها رسول الله ليمارس الحكم الذى لم يمارسه رسول الله فلا تسمعوا ولا تطيعوا لحسن الشيخ على يزعل !

ولا يكاد يوجد قرار هام فى خلافة أبى بكر لم يختلفوا فيه أولا ثم وصلوا لاتفاق .. ابتداء من دفن رسول الله ، إنفاذ بعث اسامة ، حرب الردة ، الموقف من خالد بن الوليد ، نسب توزيع الأموال ، جمع القرآن .. وغير ذلك فلا يوجد دليل واحد على أنهم عاملوا أبا بكر ، وكأنه رسول الله أو الوالى محل الله والعياذ بالله .. ولم يكسب اللقب أبا بكر أية قدسية تجعل آراءه أوامر غير قابلة للمناقشة كما يفترى الشيخ على وحق للإمام الخضر أن يزجره فيقول : «ماكان للمؤلف أن يتنازل إلى هذا الدرك الأسفل من المغالطة ، إذ لم يدّع أحد قط أن صلاح شأن الرعية وصيانة شعائر الدين مربوط باسم الخلافة أوأن لقب الخليفة كالرقية النافعة يذهب به كل بأس أو الدعوة المستجابة ينزل عندها كل خير ، والذى نعلمه ويعلمه أشباه العامة من المسلمين أن الخلافة لا تريك آثارها وتمنحك ثمارها من منعة وعزة وعدالة إلا إذا سارت على سنة العزم فى الأمور والحكمة فى السياسة» (الإمام الخضر حسين ص ٢٩٢) .

فلا أحد أعطى لقب الخليفة ولا اسم الخلافة سحرا خاصا ينبع من اللفظة .. ولا خطر ببال جاد ان أبا بكر أو السلطان عبد الحميد له سلطات وولاية رسول الله

فضلا عن الله سبحانه وتعالى عما يتقول آرنولد وتابعه آرنؤوط ..

ومن التعسف والجهل الفاضح أن تعقد مقارنة بين الخلافة والحق الإلهى الذى حكم به الملوك سواء فى أوروبا أو الشرق قبل الإسلام وبعيداً عن حدود الدولة الإسلامية ، أو مقارنة الخليفة بالبابا استناداً إلى بيت شعر لشاعر منافق أو كلمة لحاكم مستبد ، فالمهم ليس ادعاء الحاكم بل قابلية الناس لهذا الادعاء .. فالكاثوليكى يؤمن فعلا بقدسية البابا وهو إذا قال إن الأرض منبسطة وجب على المؤمن التصديق فورا حتى لو صعد فى الفضاء ، وعاينها كرة .. بل إذا جاء بابا اخر وقال انها كرة وجب التصديق دون أن يتطرق الشك فى عصمة الأول .. ولكن فى الإسلام لم يحكم الامراء بتفويض إلهى ولا ادعى أحدهم العصمة أما الأمة فلم يخامرها ادنى شك فى بشرية الحاكم وأنه يحكم إما بتفويض منها أو بقوة القهر بالسيف .. ولم يترددوا فى الفتوى بخلع الحاكم وقتلوا ثالث الخلفاء ورابع الراشدين .. فما اقبح الزيف بإجبار التاريخ الإسلامى على الدخول فى قالب مستورد !

وهناك قضية أثيرت وتثار دائما من حسنى النية وأيضا من الذين فى قلوبهم مرض ، وهى انعدام المؤسسات الدستورية فى الدولة الإسلامية ، ويحلو لهؤلاء وأولاء أن يقارنوا بالديمقراطية اليونانية .. وإذا كان من الخطأ مقارنة دولة فى اتساع دولة الامويين مع المدن اليونانية التى نشأت فيها فكرة الديموقراطية والتمثيل النيابى وكانت ظاهرة خاصة بها ، لأننا نلاحظ أن هذه الديموقراطية اختفت عندما حلت الامبراطوريات الواسعة والمتعددة الأجناس ، محل المدن . كذلك كان الحكم فى مكة يشبه ما كان عليه فى اثينا ، وكانت ديموقراطية المدينة المنورة من نوع الديموقراطية المباشرة على عهد الرسول والصحابة .. إذا جدت مشكلة تنادوا : الصلاة جامعة ، فيتقاطرون للاجتماع بالمسجد وكان النبى أول من طرح طريقة التصويت عن طريق انتخاب مندوبين أو النقباء كما سماهم ، وهم الذين يختارهم المواطن العادى ، ويتعرفون وجهة نظره ثم يرفعونها للسلطة ، وكانت المشاورات بما فيها من خلاف وحدّة هى أبرز ما يميز صدر الإسلام ، وكما أشرنا فقد اختلفوا فى العديد من القضايا ، وحلوها بأسلوب الديموقراطية المباشرة فى المدينة ، ثم نضع فى الاعتبار ، أن عصر النبوة والصحابة أو الخلفاء الراشدين كان عصرا

فريدا كما قلنا جرى فيه تأسيس الدولة داخل حدود سريعة الحركة والامتداد ، مما افضى إلى دخول العديد من الشعوب بسرعة أكبر من قدرة البشر على التمثل ، والتحرر من تأثيرات الأحداث . وفى ظل الفلسفة الإسلامية كان معنى ذلك أن عدو الأمس المقاتل يصبح فى اليوم التالى مواطنا متمتعا بكامل الحقوق .. فكان من المستحيل قيام الديموقراطية اليونانية أو الرومانية التى تحصر الحقوق والممارسة فى المواطن الأصلى وهو الاغريقى أو الرومانى وتستبعد سائر الرعايا .. وقد رأينا الجهد الذى بذله بولس الرسول لاثبات أنه مواطن رومانى لكى ينجو من المصير الذى ساقوا إليه السيد المسيح الذى لم يكن رومانيا بالطبع ! وهكذا لم يتسع لا الوقت ولا ظروف الجهاد المتصل وتغير جنسية الرعية بمعدل سرعة خيل المجاهدين ، لم يتسع الوقت للصحابة لوضع المؤسسات ، وخيرا أنهم لم يفعلوا لأنهم لو فعلوا لخلقوا ديموقراطية قاصرة على العرب المسلمين ولكان فى ذلك ضيق وحرج على العصور المقبلة . استمر الحكم معتمدا على أخلاقيات الإسلام فى هذا الجيل الفريد من نوعه .. فلما كان عصر عثمان وعلى زحفت الجماهير من المناطق المفتوحة فاطاحت بالسلطة فى المدينة ومعها ديموقراطيتها ، واخلاقياتها ومثالياتها ، ومحاولتها الفريدة فى بناء دولة بأخلاق النبوة .. وعجز الثائرون — كما كان متوقعا — عن اقامة بديل .. فاستمرت حالة الفوضى التى كانت تهدد بضياع كل شئ .. لولا أن هزيمة النظام العالمى القديم أمام تفوق الإسلام وما جاء به ، كانت هزيمة ساحقة ، ماحقة ، لم تترك قدرة على المقاومة فى الطبقات الحاكمة ، ولا أدنى رغبة لدى الجماهير فى العودة إلى الماضى البغيض .. لولا ذلك لافضت حيرة المؤرخين والمحللين إما إلى الجنون أو الميتافيزيق ، وهم يبحثون عن تفسير لاستمرار المتحد الإسلامى رغم القتال المستعربين المسلمين منذ مقتل عثمان حتى بيعة معاوية .. فلما انتقل الحكم للأسرة الوحيدة التى كان بوسعها فرض الاستقرار وممارسة الحكم باحتياجات العصر قامت دولة يسميها المسلمون الاتقياء وأولو الإربة من أصحاب المذاهب ، بالملك العضوض .. أما نحن فنرى أنه كان نظاماً متسقاً مع عصره ، ومع ما توارثته البشرية من تجارب وما وصلت إليه من فكر وممارسة .. ولكنه بعطر الإسلام ، أو بما ظل يتناقص من هذا العطر ظل لأكثر من ألف سنة أفضل نظام حكم فى العالم ، من حوله .. حتى نفد العطر تماما من

الفكر والحياة ، وتخلف الحكم عن مستوى العصر ، فأصبح العالم الإسلامى أشد تخلفا على معظم المستويات . وإن كنت أحب أن أضيف هنا أن المكانة الخاصة للصحابة ، حيث اعتبر المسلمون ومازالوا تصرفاتهم نوعا من التشريع الملزم ، ربما كان ذلك هو أحد أسباب امتناعهم عن وضع مؤسسات تشل حركة التاريخ .. على أية حال ، ما من باحث أو مؤرخ يدعى لنا أنهم قد تسببوا فى كارثة أو ارتكبوا خطأً فادحا ، فقد تركوا خلفهم مؤسسة استطاعت ان تسود العالم وتبنى حضارات متتابعة على طول ألف سنة .. وإنما هى مأساتنا نحن الذين نتمنى لو وضع لنا أبو بكر مؤسسة ، نحل بها مشاكلنا فى نهاية القرن العشرين ! ولأننا لا نستطيع استنباط حل إسلامى لهذه المشاكل نعيب الصحابة لأنهم لم يشحنوا لنا هذا الحل عبر التاريخ .. !

ولهذا لا نوافق على ما قاله الشيخ رشيد رضا :

«غفل المسلمون عن هذا فتركوا الخلافة لأهل العصبية يتصرفون فيها تصرف الملوك الوارثين الذين كانوا يزعمون أن الله فضلهم على سائر البشر لذواتهم ولبيوتهم وأوجب طاعتهم والخضوع لهم فى كل شىء ، فلم يوجد فى أهل الحل والعقد من الرؤساء من اهتدى إلى وضع نظام شرعى للخلافة بالمعنى الذى يسمى فى هذا العصر بالقانون الأساسى ، يقيدون به سلطة الخليفة بنصوص الشرع ، ومشاورتهم فى الأمر ، كما وضعوا الكتب الطوال للأحكام التى يجب العمل بها فى السياسة والادارة والجباية والقضاء والحرب ، ولو وضعوا كتابا فى ذلك معززا بأدلة الكتاب والسنة وسيرة الراشدين ، ومنعوا فيه ولاية العهد للوارثين ، وقيدوا اختيار الخليفة بالشورى ، وبينوا أن السلطة للأمة يقوم بها أهل الحل والعقد منها ، وجعلوا ذلك أصولا متبعة — لما وقعنا فيما وقعنا فيه ..» (ص ١٤٨) ويكمل : «وبهذا البيان الوجيز يعلم بسائر مافى كلام ابن خلدون من شوب الباطل بتحكيم قاعدته فى تصحيح عمل معاوية حتى فى استخلاف يزيد ، وجعله مجتهدا مخطئا فى قتال أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، ومصيبا فى استخلاف يزيد الذى انكره عليه أكبر علماء الصحابة فنفذه بالخداع والقوة والرشوة ، فهو يزعم أن معاوية كان عالما بقاعدته فى أن الأمور العامة لا تتم إلا بشوكة العصبية ، وبأن عصبية العرب كلهم قد انحصرت فى قومه بنى أمية ، وأن جعل الخلافة شورى فى أهل الحل

والعقد من أهل العلم والعدالة والكفاية من وجهاء قريش غير بنى أمية لم يعد ممكنا ، وكل هذا باطل . وفى كلام ابن خلدون شواهد على بطلانه ، وليس من مقصدنا إطالة القول فى بيان ذلك هنا .. ولو شاء معاوية أن يجعلها شورى كما نصح له بعض كبراء الصحابة (رضى الله عنهم) ويجعل قومه وغيرهم مؤيدين لمن ينتخب انتخابا شرعيا بالاختيار من أهل الشورى لفعل ، وما منعه إلا حب الدنيا وفتنة الملك ، ولكن عمر بن عبد العزيز لم يكن يستطيع ذلك بعد أن استفحل أمرهم»*.

ابن خلدون بالطبع أصح ، واعمق نظرة للتاريخ وقوانينه من رشيد رضا .. وكما قلنا هذا قفز عبر العصور والقاء تبعة فشلنا على السلف ، والدنيا كلها منذ فجر الحضارة إلى القرن الثامن عشر أو حتى التاسع عشر لم تعرف نظاما أفضل أو أكثر مطابقة لحاجيات المجتمعات من النظام الملكى الوراثى . إلى أن ظهر واستقر النظام الجمهورى.. فالنظام الوحيد الذى كان ممكنا هو النظام الذى قام ، والدول التى «اوقعتنا فيما وقعنا فيه» هى دول ملكية يتوارث ملوكها العرش من روسيا القيصرية المستبدة إلى بريطانيا الديموقراطية .. ولو فعل علماء الإسلام أو الصحابة ما طالبهم به الشيخ رضا لحرموا النظام الملكى ، وبالتالى قضوا مبكرا جدا على الحضارة الإسلامية ، فكما هو معروف ، كان من أهم أسباب انهيار حضارة المماليك عدم استقرار نظام لوراثة الملك فى تقاليدهم .. هذا إذا كان ممكنا أن يجتمع الفقهاء ويشرعوا حرمان الملكية فى ظل نظام ملكى والشيخ رشيد بعد ألف سنة اقر النظام الوراثى فى البلاد العربية ولو بقوة الغلب ! وأيد حكومة الإمام يحيى حميد الدين ..

ولا يتسع المجال لمناقشة قيام الدولة الأموية ، ولكن ما ذهب إليه ابن خلدون صحيح مائة فى المائة .. ان نظام الخلافة الذى قام حتى عثمان كان نظاما فريدا لم يسبق له مثيل فى تاريخ العالم ولا تكرر بعد ذلك ، وإن تشابه معه الآن النظام الديموقراطى الجمهورى ، ولكن نظام الخلافة الراشدة كان بقية من نفح النبوة ، ومتفقا أو منبثقا من جيل اعتاد أن يحكمه نبى .. وعاش فى ظل حالة فريدة هى الاتصال الحسى المباشر بين السماء والناس .. وما ان انتهى هذا الجيل حتى عادت قوانين الحياة والتاريخ تتحكم فى المجتمع

* الخلافة ـ رشيد رضا .

الإسلامى ، حتى وإن تفوق المجتمع الإسلامى على غيره بتعاليم وروح الإسلام ..

لم يكن من الممكن أن تستمر شورى .. وهذا كما ينسى هواة نقد معاوية والامويين لم يكن القرار الذى وصل إليه معاوية ولا ظهر فى معسكر معاوية ، ولا مؤامرة أموية . بل العكس تماما فقد ظهر مبدأ الوراثة فى معسكر خصمه على بن أبى طالب ، أول من ورث الخلافة عن أبيه هو الحسن بن على وليس يزيد بن معاوية ، أورثها معسكر على لابنه قبل أن يفعلها معاوية بعشرين عاما . فى معسكر على بن أبى طالب احسوا باستحالة أن تترك شورى للمسلمين .. واورثوها لابنه ولم يجد أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه ، فى ذلك ما ينهاهم عنه . ولكن كما قال ابن خلدون بصوابية مذهلة .. مادام قد استقر أن الملك هو الحل فقد كان هناك بيت ملك واحد يستطيع أن يحمل الأمانة هو البيت الأموى . فالحسن لم يستطع أن يحكم ستة شهور واعترف أن مصلحة المسلمين والإسلام فى تسليمها لمعاوية ، ومن هم كبار الصحابة وقتها ، وما الأمر أو المرشح الذى اجمعوا عليه ؟! ولماذا لم يستطيعوا الاجماع على على بن أبى طالب رضى الله عنه ؟! ولا أن يحولوا دون انتقالها لمعاوية ، ومن هو المرشح الذى كان يمكن الاجماع عليه عندما توفى معاوية .. لقد علمنا ما جرى للحسين ، فهو لم يستطع أن يجمع جيشا ولو من ألف مقاتل .. ثم لقد حكم ابن الزبير قلب الدولة ولم يكن فى يد بنى أمية إلا قطعة من الشام ورغم ذلك قهروه وصلبوه ! بل عندما سقطت الدولة الأموية فر غلام من بنى أمية وعبر البحر إلى الأندلس واستطاع وحده أن يقيم واحدة من أزهى دول الإسلام . ذلك كان بيت الملك ، والعصبية القادرة على فرض النظام وحماية الدولة ، وإذا كان مؤسفا فشل على بن أبى طالب فى قيادة المسلمين ، فقد كان من حسن حظ المسلمين ، وجود معاوية فى موقع مكنه من انقاذ الموقف ، وليمت الحاقدون بغيظهم .. تلك أولى دول الإسلام التى أرست حضارتنا .

وننتقل من فلسفة التاريخ إلى المزاح عندما يعتب رشيد رضا على معاوية أنه لم يجند شوكة بنى أمية لمن يختاره أهل الحل والعقد أى أن يمسك الامويون بقرونها لمن يحلبها كما قيل . ان تعيين يزيد هو الذى مكن الدولة الإسلامية من الاستمرار ، وما ترتب على ذلك من نتائج نحن سعداء بها كل السعادة .. أما الآسفون فبعضهم حاقد على ماجرى ،

وبعضهم عاجز عن اكتشاف الحل لعصره ومن ثم يهرب ليحل مشاكل العصور الماضية !! الشيخ يطالبهم بوضع دستور جمهورى يحرم وراثة الحكم فى القرن السابع .. واقدم وثيقة دستورية كما يقال عنها تجاوزا وهى ملكية عضوض لم تظهر فى أوروبا إلا بعد ستة قرون !

نعود لابن عبد الرازق فنقول :

وكالعادة فإن الشيخ يردد مقولة المستشرقين عن انعدام الفكر السياسى عند المسلمين ، وقد عالجت هذا الأمر من ربع قرن فى كتابى الحق المر ، وكذلك رد على هذا القول كل من الأستاذين الريس وأيش ومن قبلهما ، رد قاسم أمين (الإسلامى) على المستشرق الدوق دراكور بقائمة بأسماء الذين كتبوا فى السياسة وغيرها ، أما الإمام الشيخ الخضر فقد أجهز عليه بما أورده فى مباحث السياسة فى الإسلام ويلخص الدكتور عمارة رد الشيخ الإمام الخضر : « عنيت الشريعة فى الأكثر بتفصيل مالا تختلف فيه مصالح الأمم ولا يتغير حكمه بتغير الزمان والمكان ، وذلك ما يرجع إلى العقائد والأخلاق ورسوم العبادات ، ثم جاءت إلى قسم المعاملات والسياسات فأتت على شئ قليل من تفاصيله وطوت سائره فى أصول عامة ثلاث (إحداها) أن أحكام هذا القسم تختلف بحسب ما يقتضيه حال الزمان وتطور الشعوب فإذا وقعت الواقعة أو عرضت الحاجة نظر العالم فى منشئها وما يترتب عليها من أثر ، واستنبط لها حكماً بقدر ما تسعه مقاصد الشريعة ومبادئها العليا .

(ثانيتها) أن وقائع المعاملات والسياسات تتجدد فى كل حين ، والنص على كل جزئية غير متيسر ، علاوة على أن تدوينها يستدعى أسفاراً لا فائدة للناس فى كلفة حملها من أول ما عنى به الإسلام فى تشريعه أن أطلق العقول من وثاق التقليد وفتح أمامها باب النظر حتى تعبر إلى قرارة اليقين على طريق الحجة والبرهان ، قال تعالى : ﴿ولا تقفُ ما ليس لك به علم﴾ الإسراء - ٣٦ وقال : ﴿ إن يتبعون إلا الظن وإن الظن لايغنى من الحق شيئاً ﴾ النجم - ٢٨ ويقول الإمام الخضر :

« والفاتح الغيور على استقلال بلاده أشد حاجة وأسرع يداً إلى اتقان فن السياسة من مرتاح البال للبقاء تحت سلطة دولة أخرى »

صدقت يا إمامنا .. الإحساس بالمواجهة ، الإحساس بالانتماء هو الطريق إلى التقدم والتعلم .. البدو المسلمون تعلموا كل حضارة عصرهم وساسوا الدنيا .. وأيتام التغرب لم يتعلموا ولا اتقنوا أكثر مما يتقن القرد .

يقول الشيخ الإمام الخضر : «إن الإسلام شرع للسياسة أصولاً فى أحسن مثال ، وحارب الاستبداد باليمين والشمال» .

على أن هذه الاغلوطة عن انعدام الفكر السياسى ، وعدم ظهور كلية للعلوم السياسية ! هذه الاغلوطة التى تستهوى تلاميذ المبشرين والمستشرقين ، لا تحتاج إلى كبير جدل ، فالسياسة ، إن كان يقصد بها قضية الحكم فإن غالبية كتب التراث عندنا تضم فصلا خاصاً عن الإمامة .. تتناول مباحثه كل القضايا السياسية المتاحة والضرورية فى ذلك العصر لا فى بلاد المسلمين وحدهم بل فى سائر العالم .. ولا أحد يقارن بين السياسة فى القرن العاشر والقرن العشرين إلا ظالم باغ .. وكذلك من ينكر أن اكتشاف لوك وهوبز ومونتسيكو وغيرهم هى الصيغة الأوروبية للفكر السياسى الإسلامى وأحيانا بصورة مشوهة ، واقل تقدما ! فقد تحدث بعض هؤلاء عن الحق الإلهى للملوك ، وهو ما لم يرد فى الفكر الإسلامى السنى أبدا .. وتبقى حجتهم ضدهم ، فإن كان الملك لايقوم والدول لا يتصور وجودها إلا بعلم السياسة فإن العرب والمسلمين أقاموا ملكا وأداروا دولا لايجحدها إلا مخرف .. وقد احصى الإمام الخضر للشيخ على ستة وعشرين كتابا من «الكتب التى ألفها العرب والمسلمون فى السياسة وفنونها ، والحكم وأصوله» .

أما عن توليفة أنه مادامت الخلافة ملكا والملك يضطهد الفكر السياسى فلابد أن يكون الحكم الإسلامى قد اضطهد الفكر السياسى فقد رد عليها الإمام الخضر ردا بليغا بقوله : «ولعل المؤلف قرأ فى بعض الكتب أن من طبائع الاستبداد الضغط على العلم ، فضم إلى هذه النظرية ما يعتقده من أن خلفاء الإسلام وملوكه مستبدون ، فانتظم له قياس منطقى من الشكل الأول ، وهو ملوك الإسلام مستبدون ، وكل مستبد يضغط على العلم ، فالنتيجة : ملوك الإسلام يضغطون على العلم » . « اقتحم المؤلف فى هذه العبارة شططاً لا يقع فيه خبير بالتاريخ عارف بقيمة الأمانة فى العلم . طالع أيها القارىء

كتب التاريخ كتاباً كتاباً ، وقلبها إن شئت صحيفة صحيفة ، فلا أحسبك تعثر على مثال يشهد بأن ملكاً من ملوك الإسلام غضب لكتاب ألف فى السياسة أو كره للناس أن يترجموا كتاباً فى السياسة أو عنف شخصاً ألف فى السياسة أو أصدر إنذاراً على التأليف فى السياسة . ضغط بعض ملوك الإسلام على الفلسفة كما قصصناه عن المتوكل العباسى والمنصور بن أبى عامر لاعتقادهضررها أو تقرباً من قلوب العامة ، ولا تكاد تعلم أن أحداً منهم اضطهد علم السياسة إلا ما كان من السلطان عبد الحميد الذى انتهى به الاستبداد والضغط على حرية الفكر إلى غاية لم يسبق لها نظير ، ومن ذلك الاستبداد المتناهى تعلم عبد الرحمن الكواكبى كيف يؤلف كتابى [طبائع الاستبداد] و [جمعية أم القرى]» .

وما دمنا فى حديث المخرف .. فإننا نراه يقول بعد مدح فى الإسلام وما يربيه فى النفوس من الحرية وعليه : « من الطبيعى فى أولئك الأباة الأحرار أن يأنفوا الخضوع لرجل منهم أو من غيرهم ذلك الخضوع الذى يطالب به الملوك رعيتهم إلا خضوعا للقوة ونزولا على حكم السيف القاهر . فذلك ماذكرنا من أن الخلافة فى الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة ، وان تلك القوة كانت ، إلا فى النادر ، قوة مادية مسلحة . انه لا يعنينا كثيرا أن نعرف السر فى ذلك كله» .

أى سر ؟! عناك أو لم يعنك .. هذا منطق الثلاث ورقات .. المسلمون قبل الشيخ بألف سنة وما يزيد فرقوا بين الخلافة والملك وسموه الملك العضوض .. وعرفوا أن هذا الملك لا يقوم إلا بالقوة التى تفرض الطاعة وتوفر الأمن والاستقرار .. وقبلوا ذلك باعتباره أهون الشرين ، وعن تسليم بأن الخلافة بمفهوم الصحابة عسير تحقيقها ، وقد انقضى جيلها كما قال على بن أبى طالب للسائل الجهول .. ولكن الشيخ يلعب معنا لعبة مسلية حقاً أو هو يظن ذلك : المسلم حر بتعاليم دينه ، وبالتالى لا يمكن أن يخضع للملك .. وبالتالى فلابد أن الخلافة قامت بالقوة ! أين تعلم هذا الرجل ، كما تساءل بحق سعد زغلول .. ؟ ! هل كان لدى أبى بكر فى المدينة قوة «رهيبة» تلزم الأنصار ببيعته ؟ ! لم نجد فى الروايات من إشارة لأحد من المهاجرين فى السقيفة إلا هو وعمر بن

الخطاب وأبى عبيدة بن الجراح .. ومع ذلك تسابق الأنصار إلى بيعته حتى كادوا أن يقتلوا سعد بن عبادة تحت الأقدام (أخذ خلف الشيخ على هذه الرواية التى تدل على شدة حماسة المجتمعين بعد اقتناعهم ، أخذها سيادته وجعلها حكاية عن ضرب سعد بن عبادة علقة أو استخدام العنيف معه !) ثم خرج للناس يعرض عليهم الاستقالة إذا لم يرضوا به .. ونفس الشيء عن عمر وعثمان .. لم يكن للدولة فى هذا الوقت جيش محترف ولا شرطة ، بل كانت السلطة تعتمد على التطوع ، ولا يمكن إخضاع شعب أو إذلاله بالمتطوعين من بينه .. واستخدام الخلافة للقوة فى فرض القانون ليس عيباً ولا هو من طراز جبروت الملك .. ولا هو صفة فريدة تميزت بها حكومات المسلمين فلا شك أن بريطانيا العظمى وقت تأليف كتاب الشيخ كانت تفرض القانون بالقوة لا على شعبنا بل وعلى شعبها .. فالخلط بين الملك والخلافة هو خلط معيب .. الخلافة لم تقم على القوة ، وليس فى ذلك أى سر .. واستخدامها للقوة لاينقص من شرعيتها ولا من حرية المسلمين ، أو يشكك فى اختيارهم الحر ، فالقضية تحددها الأغلبية لا المنشقون . والملك الذى جاء بعد ذلك ــ والذى سماه ملكاً هم السلف وليس الشيخ على ــ هو ملك مثل كل الممالك التى قامت عبر التاريخ ، وإن تفوق عليها كما قلنا فى كثير من المبادىء والممارسات .. ولكن الواقع الزمكانى له أحكامه . وهذا الذى يسميه التاريخ الدموى سببه ثورية المبادىء الإسلامية التى جعلت من العسير على المسلم القبول بملك كان الأوروبى يطيع صاغراً لما هو أبشع منه . ولأن تعاليم الإسلام كانت تسهل لكل ثائر أو دعى أو مخرب إثارة الناس لطلب العدل الإسلامى أو المثال النبيل الذى قام مرة على هذه الأرض ، وأثبتت بعض التجارب أنه يمكن إعادته أو لمحات منه . (تجربة عمر بن عبد العزيز) وإذا كان يمكن القول إنه حتى القرن التاسع عشر فإن تاريخ الملوك فى أوروبا كان تاريخاً دموياً .. على نحو لا يجعل تاريخ الإسلام شاذاً ، إلا أنه يمكن القول ان تاريخ الإسلام يتميز بالانتفاضات الشعبية ، ولذلك أسبابه العديدة ، منها على سبيل المثال تعدد شعوبه وقومياته ، ورفضه سياسة الدمج والانصهار بالقوة .. وأهم من ذلك كله ما تلقنه تعاليمه من مبادىء العدل والحرية وما تثيره ذكريات العهد المعجزة .. دولة الرسول وخلفائه . الفرد فى المجتمع الإسلامى ، حر ، لاتستعبده طبقة ولا مؤسسة ومن ثم فهو

فى حالة ثورية دائمة .. قابل « للخروج » مع كل ثائر أو داعية أو مخرب بارع الحجة .

ويذهب الشيخ فى مغالطاته فيقول : «عرفت أن الكتاب قد تنزه عن ذكر الخلافة والاشارة إليها ، وكذلك السنة النبوية قد أهملتها ، وأن الاجماع لم ينعقد عليها..»

وهذا كما قلنا لعب بالبيضة والحجر ، فهو مرة أخرى يخلط بين شكل الخلافة ، وبين الحكم ! فالحكم أو الدولة أو الحكومة كما رأينا ورد فى الكتاب والسنة وانعقد عليه الاجماع .. حتى هذا الفريق الشاذ الذى لا يمثل فى الفكر الإسلامى ، إلا قدر ما تمثل الفوضوية أو الطوباوية فى مقومات الفكر السياسى الغربى .. حتى أصحاب هذا الفكر علقوا عدم الحاجة إلى حكومة على انصاف النّاس وتعادلهم فيما بينهم ، وهو شرط مستحيل .. بل هو شرط مترفين لا يحسون بأى خطر خارجى .. أما عن الجمهور فما من حقيقة أجمع عليها المسلمون وتقاتلوا عليها بصفة دائمة مثل ضرورة هذه الحكومة . أما الإسفاف الحقيقى فهو قوله : « عسى أن يكون فيما أسلفنا مقنع لك بأن تلك التى دعوها الخلافة أو الامامة العظمى لم تكن شيئاً قام على أساس من الدين القويم ، أو العقل السليم» .

هذا كلام مخمور لا يدرى ما يكتب .. لندع جانباً شغل التلت ورقات الذى يخلط بين البديهية التى اتفق عليها المسلمون إلا الشيعة ، وهى أن الخلافة ليست من العقائد ، يزور ذلك بجعلها ليست من الدين ، ثم يندفع خطوة أخرى فى الزحمة فيقول إنها لم تقم على أساس من الدين القويم .. أى انها حرام ، مخالفة للدين .. أسست على الكفر إلا إذا كان هناك دين قويم ودين غير قويم .. لندع جانباً زعمه أن أمراً أقامه الصحابة ، كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار لا يقوم على أساس من الدين القويم .. !! سندع ذلك جانباً فهو من سقط القول لا يستحق حتى القراءة .. فما معنى قوله ولا «على أساس من العقل السليم..» ؟ ! هل المجتمعون فى السقيفة والذين بايعوا أبا بكر لا يملكون العقل السليم والشيخ على ومجلة الكشكول وجريدة السياسة والمقتطف والتايمز وسلامة موسى ولويس عوض والمستشار وخليل عبد الكريم هم أصحاب العقل السليم ؟ ! هل النظام الذى توصل إليه المسلمون فى اجتماع السقيفة ، والذى ترتب عليه انتشار الإسلام فى

ثلاث قارات ، يمكن وصفه بأنه «لم يقم على شيء من العقل السليم» وما هو النظام الذى يقوم على العقل السليم ، هل هو النظام الكسروى أو القيصرى أم ملوك أوروبا حتى القرن التاسع عشر .. كيف يكون النظام الذى قام عقب مناقشة ، ودون أن يسل فيها سيف أو يراق دم ، والذى حقق تلك النتائج الباهرة التى أنارت تاريخ وحياة البشرية ألف عام والتى أثارت فى نفس الوقت حقداً لا يبرأ حتى اليوم ! أيكون ذلك قد قام من غير أساس من العقل السليم ؟ ! هل عقل الشيخ الموظف فى خدمة حكومة بريطانيا العظمى ، وقاضى سلطة الحماية هو العقل السليم الذى يرجح عقل أولئك الذين انتخبوا أبا بكر وبايعوا عمر وهزموا كسرى وقيصر ، وتركوا بصماتهم على التاريخ حتى ظهر خلف كجلد الأجرب ؟ !

هو يعترف بأن النبى مارس القضاء وهذا بالطبع من صميم أعمال الحكومة ، ومظاهر السيادة ، ويتنافى تماماً مع موقف المسيح الذى رفض أن يقسم بين الرجل وأخيه ، وقال لهما من جعلنى قاضياً .. بينما النبى لم يرفض متقاضيين أبداً .. ولكن الشيخ يتمحك بأن الوقائع التى وردت لنا عبر التاريخ عن قضاء الرسول قليلة وأن «ذلك لا يبلغ أن يعطيك صورة بينة لذلك القضاء ولا لما كان له من نظام ، إن كان له نظام» .

وهى عبارة تتميز بالباطل وسوء الخلق معاً ، فالمهم المبدأ وليس كشف القضايا الذى سيرسل فى ختام السنة القضائية لوزارة الحقانية أو المستشار الإنجليزى فى تلك الوزارة حيث كان يعمل الشيخ ! وقد سبق أن قلنا ان الناس كانوا يعيشون فى نور النبوة والرسالة فقلت إلى حد العدم قضاياهم ، وقد استقال قاضى عمر بن الخطاب ، بعد أن بقى فى منصبه سنة كاملة لا يشتكى إليه أحد .. بل وأهم من ذلك ، ولخزى المفترى فإن قصة الرسول مع المتقاضيين ، عندما قال لهما : «إنما أنا بشر . وإنكم لتختصمون إلى ، فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقضى له على نحو ماأسمع منه . فمن قضيت له بشىء من حق أخيه . فلا يأخذن منه شيئاً . فإنما أقطع له قطعة من النار» . (موطأ مالك ـ أخرجه البخارى ومسلم) .

وكما قلنا كل هذه الأحداث هى لحكمة تعليمية ، فإن الرسول لو حكم لهم بما شاء

لقبلوا وسلموا تسليماً وما وجدوا فى نفوسهم أى حرج فى ذلك ، وهذا هو الأمر الإلهى لهم . ولكن مغزى القصة أن النبى فى القضاء إنما يقضى كرئيس دولة وليس كنبى ، وإلا كان الوحى عاصماً له من الخطأ ، وما كان بحاجة إلى هذا الذى حذرهما منه .. ومادام النبى لايقضى بصفته كنبى ولا بسلطان النبى .. فبأى صفة يتصدر للقضاء وبأى صفة يقبل الناس قضاءه ، وقد قال لهم صراحة ان صفته كنبى لا تلعب أى دور فى هذا القضاء ؟ ليس أمامنا إلا التسليم بأنها صفته كحاكم .. أمير .. رئيس الدولة .. أليس كذلك ؟ !

لقد مارس الرسول القضاء ، وخلفاء الرسول ، لم يجدوا الأمر غامضاً كما زعم على الشيخ على ، بل وجدوا فى القرآن والسنة نظاماً قضائياً ، استندوا إليه وتطوروا به إلى هذا الفقه والتشريع والسوابق والقضاء الذى كان معجزة متفوقة أنارت الدنيا وحمت كرامة الإنسان ألف سنة .. حتى باع القاضى السلطان ، وحكم لعجوز من عامة الناس على أمير المؤمنين المأمون .. وحكم ليهودى على على بن أبى طالب . ولبائع خيول على عمر بن الخطاب ولقبطى على ابن الوالى عمرو بن العاص . وبعد ألف سنة كان النبلاء فى فرنسا يتقاضون فى محكمة خاصة غير محكمة العامة .. وسى الشيخ لم يجد نظاماً للقضاء فى الإسلام ، ولذلك كان يحكم مغتبطاً بقانون نابليون ، وتشريعات الانجليز ! وحق عليه ، أن يعلمه الإمام الخضر فيقول له : «وإذا كانت القوانين الوضعية لا يخضع لها المسلمون بقلوبهم ولا يتلقون القضاء عليها بتسليم ، كان تقريرها للفصل بينهم غير مطابق لقاعدة الحرية ، إذ المعروف أن الأمة الحرة هى التى تساس بقوانين ونظم تألفها وتكون على وفق إرادتها أو إرادة جمهورها . فالشعوب الإسلامية لا تبلغ حريتها إلا أن تساس بقوانين ونظم يراعى فيها أصول شريعتها . وكل قوة تضرب عليها قوانين تخالف مقاصد دينها فهى حكومة مستبدة غير عادلة . فالذين ينقلون قوانين وضعها سكان روما أو لندرة أو باريز أو برلين ، ويحاولون إجراءها فى بلاد شرقية كتونس أو مصر أو الشام ، إنما هم قوم لا يدرون أن بين أيديهم قواعد شريعة تنزل من أفق لا تدب فيه عناكب الخيال أو الضلال ، وأن فى هذه القواعد ما يحيط بمصالح الأمة حفظاً ، ويسير بها فى سبيل المدنية الراقية عنقاً فسيحاً ». ويقول الإمام : « ولو قيض الله للشعوب الإسلامية

رؤساء يحافظون على قاعدة حرية الأمم ، لألفوا لجاناً ممن وقفوا على روح التشريع الإسلامى وكانوا على بصيرة من أحوال الاجتماع ومقتضيات العصر ، وناطوا بعهدتهم تدوين قانون يُقتبس من أصول الشريعة ويُراعى فيه قاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد ، وبغير هذا العمل لا يملك المسلمون أساس حريتهم ولا يسيرون فى سبيل سعادتهم آمنين» .

والقضية مع الشيخ على ليست الخلافة ولا آمال الملك فؤاد فيها وتقمص الثورية لحزب السراى فجأة ، فتصدى لمؤامرة الانجليز والسراى ! ولا حتى قضية علمانية وليبرالية فقد كان حزبهم هو أحط صور الطائفية واستغلال الفتنة الطائفية كما أشرنا .

لا .. القضية عند الشيخ على هى رفض الإسلام كله والدفاع حتى عن المرتدين فهو يمسح دمعه بطرف جبته ويقول : «كم نشعر بظلمة التاريخ وظلمه ، كلما حاولنا أن نبحث جيداً فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبى بكر فلقبوا المرتدين ، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة» ثم تعجب من قتالهم والسكوت على رفض على مبايعة أبى بكر !

أولاً دس الشيخ فى فتنته أن «على بن أبى طالب» لم يبايع أبا بكر ، وهو قول فاسد مزور .. فكل المصادر مجمعة على أن «سعد بن عبادة» لم يبايع حتى مات .. ولو كان ذلك موقف على بن أبى طالب لكان إثباته أولى لما ترتب عليه من جدل بعد ذلك .. ونحن لا نستطيع قبول تناقض رفض على بن أبى طالب مبايعة أبى بكر - كما يزعمون - وثبوت مبايعته لعمر وعثمان .. فمبايعة الصديق أولى .. أو الامتناع عن الجميع أقرب للمنطق .

هذه واحدة ..

الثانية أنه شهد أن «سعد بن عبادة» وعلياً فى زعمه لم يبايعا فلم «يعاملوا معاملة المرتدين ، ولا قيل ذلك عنهم» . ولو كانت قضية تلفيق تهمة قلب نظام الحكم لكان اتهام هؤلاء أولى إن كانت السلطة مستبدة ماكرة تتمسح فى لقب الخليفة كما تزعم .. لأن هؤلاء مزاحمتهم أخطر .

ثالثاً : ثابت من كل المصادر أن هناك فئات كفرت واتبعت كاذبين ادعوا النبوة ، مثل مسيلمة وسجاح والأسود العنسى .. وكانت تعليمات أبى بكر لجيوشه أنهم إذا اقتربوا منهم وسمعوا الأذان لم يهاجموهم .. فهؤلاء ارتدوا .. وحربهم هي حرب الردة .. وهناك الذين رفضوا أداء الزكاة ، وهى أحد أركان الإسلام الخمسة ، وفى الحوار الذى دار بين أبى بكر وعمر استقر الرأى على أنها ردة وليست عصياناً مدنياً ، فحسب .. لأن أبا بكر قال إن الزكاة هى حق المال .. ومن منعها كان كمانع الصلاة .. فلم يحدث قتل ولا قتال لرفض الخضوع لأبى بكر وإن كان مثل هذا القتال مشروعاً .. ولكن حروب الردة كانت ضد مرتدين بعضهم خلع الإسلام كله وبعضهم خلع بعضه .. ورأى المهاجرون والأنصار أن الإسلام لا يتجزأ ، ومن ثم فقد اعتبروهم مرتدين ، ووجب قتالهم ، وقد يتضمن ذلك قتالهم دفاعاً عن وحدة الدولة وسيادتها ، ولكن ذلك لا ينفى أنهم مرتدون . ولا نعرف نظاماً لم يقاتل الذين امتنعوا عن دفع الضرائب دون حاجة للقب خليفة أو تفويض من السماء .. !

فالنقطة التى تستوجب الجدل ليست اسم الحرب ، وإنما مشروعية الحرب .. هل من حق الحاكم أن يقاتل الممتنعين عن دفع الضرائب الرافضين لسلطة المركز ؟ ! بصرف النظر عن الأسماء والصفات التى يطلقها الإعلام المحارب أو المؤرخون ؟! كل القوانين والشرائع والسوابق تؤكد أن هذه الحرب مشروعة ومن أهم واجبات السلطة . ثم ماهو النص الذى استند إليه الشيخ على ومن تعثروا فى قيئه من بعده ، على أن أبا بكر هو الذى سماها حروب الردة .. وكيف طبقوا مفهوم الردة الدينية المعاصر .. والرسول يقول لا ترتدوا بعدى أعراباً يضرب بعضكم وجوه بعض .. فالردة المقصودة هى الارتداد لما قبل الدولة الإسلامية من رفض سلطة المدينة أو المركز .. ثم اجتهد المؤرخون .. غير أن الاتفاق على أنهم لم يكونوا مسلمين تماماً ، وأنها لم تكن حرباً مع أهل القبلة ، لأن التاريخ الإسلامى يقرر أن « على بن أبى طالب » هو أول من شرع قتال أهل القبلة .. ولا ندرى بالضبط هل يأسف الشيخ ومن يردد قوله اليوم بفجور أكثر .. هل يأسفون على أهل الردة لأنهم قتلوا أم لأنهم وصفوا بالمرتدين ؟! أغلب الظن أنه ومن اتبعه يأسفون لأنهم لم ينتصروا !!

وهو يخلق قضية ، ثم يفندها ! يحدثنا عن الذين « يصرون على أن الدولة التى أنشأها النبى كانت توضع أسسها ، وتدار شئونها وتنظم أمورها بوحى الله ثم يضطرهم ذلك إلى الاعتقاد أن نظام الدولة زمن النبى بلغ غاية الكمال التى تعجز عنها عقول البشر ، وترتد دونها أفكارهم ، لعل هؤلاء إذا سئلوا عن سر هذا الذى يبدو نقصاً فى أنظمة الحكم وإبهاماً فى قواعده .. الخ » ثم يقترح لهم ثلاثة مخارج .. إما أن يقولوا هكذا هو الكمال ، ولا كمال بعده .. وسحقاً لكل ما اكتشفته البشرية .. أو أن يقولوا لابد أنها كانت كاملة وهذا النقص الذى فيها وأرشدنا إليه الكامل الكمل الشيخ على ، فسببه أنه خفى علينا بعض حقائق الدولة .. أو أن يقولوا ـ يقترح عليهم الشيخ على ـ أنها دولة الفطرة والسذاجة والبدائية .. الخ .

الحمد لله اللطيف بعباده ، لم يضطرهم ولا اضطرنا إلى مخرج من مخارج السوء هذه التى يحفرها الشيخ ..

أولاً ليس كل قرار فى الدولة والحكم كان بوحى من السماء .. لا أحد زعم هذا ولا ادعاه إلا الشيخ على لأن هذا الزعم هو الأساس الذى تقوم عليه نظريته .. وبالتالى لابد أن يعوج التاريخ لتستقيم النظرية ! وقد تحدثنا فى هذا الكفاية وذكرنا من الأمثلة التعليمية التى وردت فى السيرة .. مثل « أعلم بشئون دنياكم » .. « ربما كان أحدكم ألحن بحجته ».. فهذا الزعم بأن الحكم فى مستوى عصمة الدين أو العقائد والعبادات افتراء من الشيخ .. ثم سؤال .. ما هى الدولة الكاملة .. هل كانت المحمية البريطانية أو بريطانيا ذاتها دولة الكمال المطلق التى استوفت كل احتياجات الدول ، فلم يعد فيها مزيد لمستزيد .. لا .. الكمال مسألة نسبية .. رهينة بتلبية احتياجات الزمان والمكان .. ثم الكمال فى ماذا .. لم يكن على زمن الرسول طيران ولا بحرية .. ولا نقابات ، ولا الشكل التقليدى للميزانية ، ولا صندوق دين . ولا البنك الدولى ولا محاكم مختلطة كالتى كان ينعم بها الشيخ .. فهل هذا يعنى أن كل دولة سابقة على ظهور هذه الاحتياجات ناقصة معيبة ؟ !

الحكم يتكون من شقين ــ كما قلنا من ثلاثين سنة ــ: فلسفة الحكم ، وروح الحكم ، وطبيعة العلاقات بين الحاكمين والمحكومين هذا جانب .. ثم الأجهزة الإدارية ، والتشريعات القانونية التى تدير حياة الناس اليومية .. الجانب الأول يعتمد على المستوى الفكرى والعقائدى وما يدخل فى ذلك من عنصر الالهام .. وليست هناك حتمية تفترض التقدم فى الفكر والعقائد بتقدم الزمن ، وقد شهد الشيخ وأضرابه أن اليونانيين ، تفوقوا على المسلمين فى السياسة والفكر والفلسفة .. أو هكذا زعموا .. ليكن .. المهم أنهم شهدوا بأنه لاقيد على الفكر ولا علاقة زمنية بين تقدمه أو تخلفه .. نيرون جاء بعد المسيح وهتلر بعد فولتير وماركس .. وعلى عبد الرازق بعد ابن رشد وابن سينا وابن تيمية .. فلا حرج علينا إن قلنا إن دولة الرسول فى المدينة لأنها أُسست على يد نبى وفى فترة الوحى .. كانت فى الفكر والعلاقات الإنسانية ومبادىء الحكم ، وعلاقات الناس ببعضها ، وعلاقة الحاكمين بالمحكومين أو السلطة بالشعب ، فى أرقى صور الكمال النسبى الذى لم يمكن تخطيه حتى اليوم .. والدليل التاريخى معنا .. أما النظم والادارات واللوائح فإن القاعدة السليمة فى إنشائها هى ماقاله الصحابى ، وقد سأله علج من علوج العراق .. فتوى فى قضية ما .. فسأله الصحابى .. هل وقع ذلك ؟ ! رد الرجل .. لا .. قال الصحابى فإن حدث اجتهدنا لكم .. أى لا معنى لتشريع القانون لجريمة لم تقع أو حالة لاتوجد .. ولا معنى للنص على نظام أو لائحة تنظم أو تدير مازال فى علم الغيب . ولذلك يمكن القول ان الدولة التى أنشأها الرسول من الناحية التنظيمية والإدارية كانت فى قمة الكمال من حيث تلبية احتياجات الزمان والمكان وأهداف الرسالة .. ويكفيها شهادة بالكمال .. أنها نشرت الإسلام فى سبعمائة مليون ، وقيل ألف مليون .. أى كمال فوق هذا .. أيعيب الذين مولوا من المدينة جيوشاً ممتدة من فارس إلى ليبيا .. أيعيبهم أننا لم نجد بياناً للميزانية كتبوا عليه الإيرادات والمصروفات .. ؟ !

وهل يحق لعاقل أن يؤسس على ذلك هذا الزعم : «النبى لم يقم بتأسيس مملكة ، بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها ، ماكان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل ، وما كان ملكاً ولا مؤسس دولة ، ولا داعياً إلى ملك !!» .

ويفتى الشيخ على : «القرآن صريح فى أن محمداً ـ صلى الله عليه وسلم ـ لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة ، ولو كان ـ صلى الله عليه وسلم ـ ملكاً لكان له على أمته حق الملك أيضاً . وان للملك حقاً غير حق الرسالة ، وفضلاً غير فضلها ، وأثراً غير أثرها» .

وما الدليل على ذلك ؟ يجيب : «كان له من السلطان على أمته مالم يكن للملك من قبله ولا بعده» .

وإذا استرجعت نظريته ظننت أن سلطات النبى كانت أقل من السلطات المفروضة فى الحاكم الزمنى ، وإلا فما معنى : «وان للملك حقاً غير حق الرسالة ، وفضلاً غير فضلها» ..

وقبل أن تسأله ماهو حق الحاكم الذى منع منه الرسول ؟ ! تفاجأ به يقول إن سلطات الرسول كانت أكبر مما أتيح للملك من قبله أو من بعده !! فأين القضية .. ؟ !

يزيدنا من علمه : «القرآن كما ترى يمنع صريحاً أن يكون النبى حفيظاً على الناس ، لا وكيلاً ولا جباراً ولا مسيطراً ، وأن يكون له حق إكراه الناس حتى يكونوا مؤمنين ، ومن لم يكن حفيظاً ولا مسيطراً فليس بملك ، لأن من لوازم الملك السيطرة العامة والجبروت ، سلطاناً غير محدود .. ومن لم يكن وكيلاً على الأمة فليس بملك أيضاً» .

الشيخ على «مسلى» جداً .. فهو يحدد صفات الملك وهى : أن يكون الملك حفيظاً جباراً مسيطراً .. وهو بلا شك يعنى بالملك ، الحاكم سواء أكان اسمه سلطاناً أو رئيساً أو الرفيق أو الفوهرر .. الخ .. المهم أنه الحاكم ، وبما أن الرسول فى زعمه ليس حفيظاً ولا مسيطراً ولا وكيلا ولا جباراً .. الخ فهو ليس ملكاً ! وبنفس المنطق فإما أن يكون رؤساء الدول الديموقراطية ملكية كانت أو جمهورية جبارين مسيطرين وخفى علينا استبدادهم أو انهم لا يحكمون وليسوا بملوك ولا رؤساء .. !! الخلط عند الشيخ يتم على مرحلتين :

قرن الحكم بالاستبداد فهو لا يستطيع أن يتصور أخلاقيات الحكم فى الدولة المسلمة .. خلط صفات القياصرة والملوك والأكاسرة بمقومات الحكم .. فمادام النبى

قال للمرأة انه ليس بملك .. فهو ليس بحاكم وهو لم يقم دولة !

العرب البدو كانوا أكثر فهماً ووعياً منه ، كانوا يعلمون أنهم يقيمون سلطاناً دنيوياً يختلف عن الكسروية والقيصرية ، بل كانوا إذا أرادوا سب الحاكم ونقده وصفوا حكمه بأنه كسروية أو قيصرية «أكلما مات قيصر قام قيصر» .. العرب عرفوا الفرق بين الحكم الذى أقامه الرسول ومارسه من بعده ، قدر جهدهم ، الخلفاء الراشدون ، وما جاء بعدهم ابتداء من بيعة معاوية ليزيد أو حتى مبايعة معاوية نفسه ، فسموه الملك العضوض ..

إلا أن خلط الشيخ وتزويره الأكبر هو استخدامه الرسالة فى موضع الحكم ومطه آيات الدين والعقيدة لتشمل الحكم وسلطان الدنيا ، ورفضه اعتبار الظرف التاريخى للآية ومتى نزلت وهل نسخت أم بقيت بعد نزول الأمر الإلهى بالقتال .. نحن أمام متسوق ، يلتقط مايحلو له ، بلا تفهم ولا حتى أمانة .. فالآيات التى تؤكد حرية العقيدة ، وتنفى مبدأ الإكراه فى الدين وترسى لأول مرة حق الرعية فى مخالفة دين الحاكم .. يستخدمها الشيخ وكأنها تتحدث عن الحكم ، وأنها بذلك تلغى الدولة وتقيم مجتمع الفوضويين .. لأن معنى كلامه أن المدينة ثم جزيرة العرب عاشت فى عصر النبوة بلا حكومة وأن دولة للفوضويين الذين يرفضون الحكومة تماماً قامت فى جزيرة العرب أو فى المدينة بالتحديد فى عصر النبى .. ومن كان الشيخ على دليله التاريخى .. طاف به على أكاذيب عجاب .. !

فكل الآيات التى استشهد بها والتى تنفى عن الرسول صفة الحفيظ والوكيل والمسيطر وردت فى مجال الإيمان ، الدعوة .. العقيدة .. حرية العقيدة .. ومن منطلق لاإكراه فى الدين وهو القاعدة العامة .. «فمن أبصر فلنفسه ومن عمى فعليها وما أنا عليكم بحفيظ» الأنعام – ١٠٤ «ومن تولى فما أرسلناك عليهم حفيظاً» النساء – ٨٠ «ولو شاء الله ماأشركوا وما جعلناك عليهم حفيظاً» الأنعام – ١٠٧ «فإن أعرضوا فما أرسلناك عليهم حفيظاً» الشورى – ٤٨ «فذكر إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر» الغاشية : ٢١ – ٢٢ .

أما عن الوكيل فالآيات واضحة أنها لا تعنى الوكالة التى تقيد فى الشهر العقارى أو التوكيل الذى وقعت عليه الأمة لسعد زغلول ، وبالتالى فمادام القرآن لم يعين النبى وكيلاً عن المؤمنين فسلطانه غير شرعى وحكومته وحكمه باطلان ! بل مفهوم الآيات إنه لا يجوز أن يتخذ أحد وكيلاً إلا الله سبحانه وتعالى .. ولكن الشيخ عمى أو كما قال سعد زغلول لم يدرس شيئاً فى الأزهر .. يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿وكفى بالله وكيلا﴾ ست مرات فى القرآن.. ولكن الشيخ على لا يكتفى بالله بل يرى نقصاً فى سلطات النبى لأنه لم يشارك الله فى هذه الوكالة .. والله يقول .. ﴿ ألا تتخذوا من دونى وكيلا ﴾ . الإسراء – ٢ .. ﴿ رب المشرق والمغرب لاإله إلا هو فاتخذه وكيلا ﴾ المزمل – ٩ ﴿ خالق كل شىء فاعبدوه وهو على كل شىء وكيل ﴾ الأنعام – ١٠٢ ﴿ إنما أنت نذير والله على كل شىء وكيل ﴾ هود – ١٢ ﴿ الله خالق كل شىء وهو على كل شىء وكيل ﴾ الزمر – ٦٢ .

هو شيخ لا يحفظ القرآن ولا يفهمه .. بعيد كل البعد عن أن يشرع أو يفتى .. فهذه الوكالة التى نفاها الله عن النبى محرمة على البشر اختص بها الله سبحانه وتعالى ولكن الشيخ على يجعلها من صفات الملوك وبما أن الرسول عزل عنها أو ألغيت وكالته فهو لا يستحق تولى الحكم !!

أما الحكم بين الناس وعلى الناس بمعنى السلطة والحكومة فقد ورد به أمر وتحويل وإقرار للرسول تسع عشرة مرة (عسى ألا يتشبث بها كلاب البهائيين) .. وإذا كان القرآن ينفى سلطة الرسول على ضمائر الناس وعقائدهم فهو الذى قال له ﴿ خذ من أموالهم ﴾. التوبة – ١٠٣

هذا للمسلمين ، أما الكافر فلابد أن يقاتل حتى يدفع الجزية عن يد وهو صاغر .. فهنا الحكم والسيادة والسيطرة .

بل ان الشيخ لم يكن يتمتع حتى بالشجاعة التى تجعله يستقر على رأيه الذى أرادوه أن يثير به الدنيا وينقض مطلب المسلمين فى الاهتمام بالدنيا وحكم الدنيا .. فعندما ثار ضده العلماء تراجع عن جوهر دعواه وقال فى حديث صحفى : «**أنكرنا ومازلنا ننكر أننا نعتقد أن الإسلام شريعة روحية محضة ، أو أننا قررنا ذلك فى الكتاب** . ولكنهم صمموا على أن ذلك رأينا ، وردوا علينا بما جاء فى القرآن وفى البخارى ومسلم من أحكام دنيوية كما يقولون .. الخ» بل ويطرح قضيته مع هيئة كبار العلماء هكذا :

يقولون :« **واضح من كلامك ، الشريعة الإسلامية عندك شريعة روحية محضة ، جاءت** لتنظيم العلاقة بين الإنسان وربه فقط . أما ما بين الإنسان من المعاملات الدنيوية وتدبير الشئون العامة فلا شأن للشريعة به وليس من مقاصدها .

ـ **ذلك كلام لم أقله ولا هو فى الكتاب** . وإنما أنتم الذين جئتم به بحثاً من عندكم واستنتاجاً». (ص ١٣٥/ ١٣٦ عمارة عن مقال للشيخ على فى جريدة السياسة ١٩٢٥/٩/٧) هل صحيح .. انهم افتروا عليه ؟ ! أليس الحكم والحكومة والدولة هى أداة تنظيم وتدبير العلاقات والمعاملات والشئون العامة ؟ ! إن كان الإسلام جاء لذلك .. فما وسيلته إلا الدولة .. إذن فلماذا كان الكتاب والمذهب الجديد كما يصف فعلته ؟ !

وكيف يكون رائداً فى عصر التنوير .. من لا يثبت على دعواه ؟ ! ..

تم بحمد الله

رمضان ١٤١٠

فهـــرســـت